العالم .. امرأة



مقالات .. فى جدلية العلاقة بين المرأة والسياسة

السعد عمر المنهالي

العالم.. امرأة

مقالات فى جدلية العلاقة بين المرأة والسياسة

الكاتبة/ السعد عمر المنهالي



الناشر: السلام للنشر والتوزيع

القاهـرة: ١٠ شارع عيسي بن يزيد . كوبري القبة

تليفاكس: ٠٢/٤٥٠١٢٤٠

محمـول: ٠١٠/١٥٤٠٥٨٩

العالم.. امرأة

مقالات فى جدلية العلاقة بين المرأة والسياسة

الكاتبة/ السعد عمر المنهالي

الطبعة الأولى: مايو ٢٠٠٢

تصميم الغلاف والطباعة: السلام للدعاية والإعلان

تليفون: ٠٢/٤٥٠١٢٤٠

الجمع والإخراج الفنى: آفاق للنشر

رقم الإيداع: ٢٠٠٢/٨٦/٨

الترقيم الدولى: 977-5900-08-5

إهداء..

إلى أبي وأمّي..

حَفِظهمَا اللهُ...

تقـديم

أيةُ جـرأةٍ تلك التي تدفع كـاتبـةً لأن تطلب من قـارئٍ أن يكتب لهـا مقدمةَ كتابِها الأول؟!!

لا تفـعل ذلك سـوى مـغـامـرة.. ولن يقـبل بهـا إلا رجل شـاء أن يبـدو شجاعاً.

وأنت تقرأ هذا الكتـاب ستـجـد نفسك أمـام كـاتبةٍ تُدافع عن الحـرية، وتقـاوم من أجل المبادئ بدون دمـوع ولا صـراخ، تـعبـر ببسـاطةٍ، ولم تقل لنا سـوى الحـقيـقـةٍ، فـهي كـاتبةٌ جـاءت إلينا بإبحـار من نوع جـديد في أعـماق بحـر السيـاسـة. أدواتـهـا أفكار قلب، ومشـاعـر عـقل، وعين ثاقبة ترصد دور النسـاء في صنـع الحـدث، وإدارة دفة العالم.

جاءت الكلماتُ والأرقامُ والمعلوماتُ والتحليلاتُ، لتؤكد أنّنا نقرأ لكاتبةٍ تعلم علم اليقين، أن للمرأة دورًا كـبيـراً، سـواء ظـهرت على المسـرح أم

اختفت، وسواء تحدثت أم صمتت، وسواء تحركت أم سكنت.

هي تقول لنا الحقيقة: إن هناك دائماً أصابع اِمرأة تُحرّكُ العرائسَ في غُرف القيادةِ وميادينِ القتالِ، وفي البرلماناتِ وأمام الشاشاتِ.. بخيوطِ من حرير.

وتقول السعد: إنّ هناك من البشر من يكون ميلادهم مثيراً للجدل، وأقول أنا: إن هناك من الكاتبات من يحسم قلمُهنّ الجدل حول العلاقة بين المرأة والسياسة.. فقد اكتشفتُ بعد قراءةِ هذا الكتاب أن السياسة.. اِمرأةٌ

طارق الفطاطري

نائب مدير التحرير التنفيذي- جريدة الاتحاد

أبوظبي ٢٠٠٢/٤/١٤

مقدمة

الحمد لله رب العالمين.. والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه الأخيار ومن دعا بدعوته وسار بهديه إلى يوم الدين.

أما بعـــد..

فمنذ أن خلق الله المرأة من ضلع آدم عليه السلام، لم تتكرر هذه المعجزة مرة أخرى، في حين أن العالم وفي كل يوم يشهد آلاف المعجزات، فمن رحم المرأة خلق الله العالم بأسره. ولذا فالقول بأن «العالم امرأة» لا يحمل أي مبالغة أو تحيز يذكر، وسواء كان هذا العالم بمعناه الإنساني أو السياسي.

عندما أُقترح عليّ كتابة عمود أسبوعي في صفحة شؤون دولية في صحيفة «الاتحاد»، وذلك بأن أتناول أسبوعيا شخصية نسائية تقوم بعمل ما له أبعاده السياسية، لاسيما على المستوى الدولي، لم ترق لي الفكرة ولم أكن

لأقتنع بها لشعوري الدائم بأن من حولي يدفعون بي في اتجاه الكتابة في الشأن النسوي بعيدا عن السياسة، كما أن إمكانية التواجد الفعلي لامرأة على الساحة السياسية والدولية أسبوعيا، أمر طالما اعتقدته مستحيلا. وبعد ما يقارب العامين على كتابة هذه المقالات وجدت أولاً: أن رصد تحرك المرأة في المحيط السياسي العام، يكون في أغلب الأحيان بصيصا إلى أفق أوسع ونظرة أعمق للكثير من خفايا السياسة.

وثانيا: أن المستحيل بالفعل هو أن يخلوا يوما على مستوى العالم وأحداثه من أنثى تمردت على كل ما جعلوه حلولها من قيود لتقول للعالم إنها فوق كل القيود.

ولذا فإن القارئ سيجد من خلال شخصيات هذا الكتاب إناثا ذوات قدرات عالية، استطعن بها اختراق الأحداث والعبور إلى العالمية، وهذا ما أحاول تعقبه في الشخصيات من خلال متابعة البيئة الثقافية والاجتماعية والسياسية اللاتى خرجن منها، لأصل بها مع القارئ إلى الموقع الذي تتصدره في لحظة كتابة المقال، والذي استطاعت من خلاله التأثير على الحدث محل التناول، والذي له مكانة في كل مقال لا تقل عن مكانة الشخصية، مع مراعاة البعد التحليلي والاعتماد قدر المستطاع على الموضوعية في رصد تصريحات الشخصية وجمع الأرقام المتعلقة بالحدث، وذلك في تمازج للخروج في النهاية بنتيجة قد تثبت أو تنفي الفكرة التي انطلقت منها.

إن مجرد مراجعة أسماء شخصيات الكتاب وحدها كفيلة بأن تضع القارئ أمام جملة من التباينات والاختلافات التي يشعر بها أي متأمل لخريطة العالم، توضح فيها الأقاليم الجغرافية والمناخية، فبين مرتفع ومنخفض، ومتجمد واستوائي، وبحر ويابس، وجاف وممطر، تعيش شخصيات كتابي.. فمن أقصى الشرق إلى أقصى الغرب، رحلة لا تقل متعتها عن متعة النظر إلى الأرض من الفضاء. ومن خلال نظرتي المتواضعة

لتلك الشخصيات، لا أدري ما الذي اجزم بأني علمته علم اليقين. إذ يبقى سؤالي بعد هذه الرحلة الطويلة حائرا بين النساء والسياسة، فهل ما اكتشفته السياسة.. أم النساء؟!!.

ومن خلال مقدمتي المتواضعة أريد أن أتقدم أولاً: بتقديري لأستاذي الفاضل، الكاتب الصحفي «خالد عمر بن ققة» لأن ما دفعني إليه لم أكن لأكتشفه في نفسي، ولولا اقتراحه لما كان بين يديك هذا الكتاب.

وثانيا: شكري لأسرتي الكبيرة في صحيفة «الاتحاد» ولكل من قدم لي العون والمساعدة لخروج هذا الكتاب بشكله الحالي.

السعد عمر المنهالي

إبريل ٢٠٠٢



سونيا ستيفانو..
«زعيمة حزب المؤتمر الهندى»

سونيا ستيفانو..
"أبو الهول ومليار هندي"

من سمعها خلال الأسبوع الأخير من مارس عام ٢٠٠١، وهي تبث روح العزم في قادة حزب المؤتمر بقولها إن الحزب مستعد لخوض كل المعارك، وتقديم كل التضحيات، من أجل ضمان تخليص البلاد من هذه الحكومة الفاسدة لن يصدق أنها نفسها من هددت زوجها راجيف غاندي بالطلاق اذا انخرط في العمل السياسي خوفاً عليه، بل وحثه دائما على ان يستمر بالعمل كطيار عادي بعيداً عن خنادق السياسة ودهاليزها.

إنها سونيا ستيفانو مانيو الإيطالية الأصل زوجة راجيف غاندي رئيس وزراء الهند وزعيم حزب المؤتمر وابن زعيمة الهند انديرا غاندي. ولدت سونيا - التي حصلت على لقب غاندي فيما بعد - في التاسع من ديسمبر العام ١٩٤٦ في ارباسونا في ايطاليا لأسرة متوسطة الحال. تعرفت على راجيف اثناء وجوده في ايطاليا للدراسة فكان زواجهما العام،١٩٦٨ وبعد خمسة عشر عاما حصلت سونيا على الجنسية الهندية.

ورثت سونيا غاندي حملاً سياسياً يقارب ٣٨ عاماً من حكم عائلة غاندي للهند، حكم فيها كل من زوجها راجيف ووالدته انديرا وجد زوجها المهاتما غاندي.. قتل زوجها راجيف العام ١٩٩١ على يد متمردي جبهة نمور تحرير ايلام تاميل، وبالرغم من بقاء سونيا لما يقارب السبعة أعوام بعيدة عن

السياسة وعن الأضواء لاهية عن كل ما يجري من أحداث سياسية تعصف بالبلاد في تربية ابنائها راهول وبريانكا، إلا إنها قررت العام ١٩٩٧ الخروج من عزلتها تحت إلحاح قادة حزب المؤتمر لكي تنقذ ما يمكن إنقاذه من الحزب، وبالفعل تم تعيينها في إبريل عام ١٩٩٨ رئيسة حزب المؤتمر وأصبحت بذلك خامس شخص من عائلة نهرو- غاندي تتسلم مقاليد رئاسة الحزب العريق - ١١٤ عاماً - بعد كل من موتيلال نهرو و جواهر لال نهرو و انديرا غاندي و راجيف غاندي. امتازت سونيا غاندي بصمتها وقلة تصريحاتها للصحف الهندية حتى أنها لقبت بـ أبى الهول، وعلى حسب ما يؤكده المراقبون، ان هذا اللقب أضاف إليها الكثير، فبالإضافة إلى الشموخ الذي وصفت به والذي ترسخ في اذهان الهنود منذ وفاة زوجها ووقوفها بوقار أمام جثمانه في المحرقة، هناك ايضا قدرتها الغريبة في استخدام الصمت كوسيلة لتحقيق تواصل قوي وناجح من حولها بطريقة لم ينجح بها أحد من قبل، كل هذا زاد من شعبيتها التي اكتسحت الولايات الهندية بها بالرغم من عمرها السياسي البسيط.

ويبدو ان أبا الهول الهندي قرر الخروج عن صمته، فكانت تلك العبارة التي أطلقتها زعيمة حزب المؤتمر السيدة سونيا غاندي ما هي الا تعبيرات بسيطة ضد الحكومة الهندية وحزب بهارتيا جاناتا الحاكم، وذلك في أعقاب فضيحة مالية ورشاوى اتهم فيها زعيم الحزب بانجارو لاكسمان الذي اعترف - رغم إنكاره سابقا - انه تلقى سراً مبالغا مالية بحجة أنها تبرعات للحزب، غير ان قيام ثلاثة صحفيين بنقل فيلم يصور فيه تلقي زعيم حزب بهارتيا جاناتا للأموال عبر شبكة الإنترنت، دفع رئيس الحكومة الهندية اتال بهاري فاجبايي إلى اجباره ووزير الدفاع جورج فرنانديز إلى تقديم استقالتيهما من منصبيهما، بالإضافة إلى فضيحة تورط شخصيات عامة ومسؤولين في وزارة الدفاع وهم يحصلون على أموال، للمساعدة في تمرير صفقات لشراء سلاح.

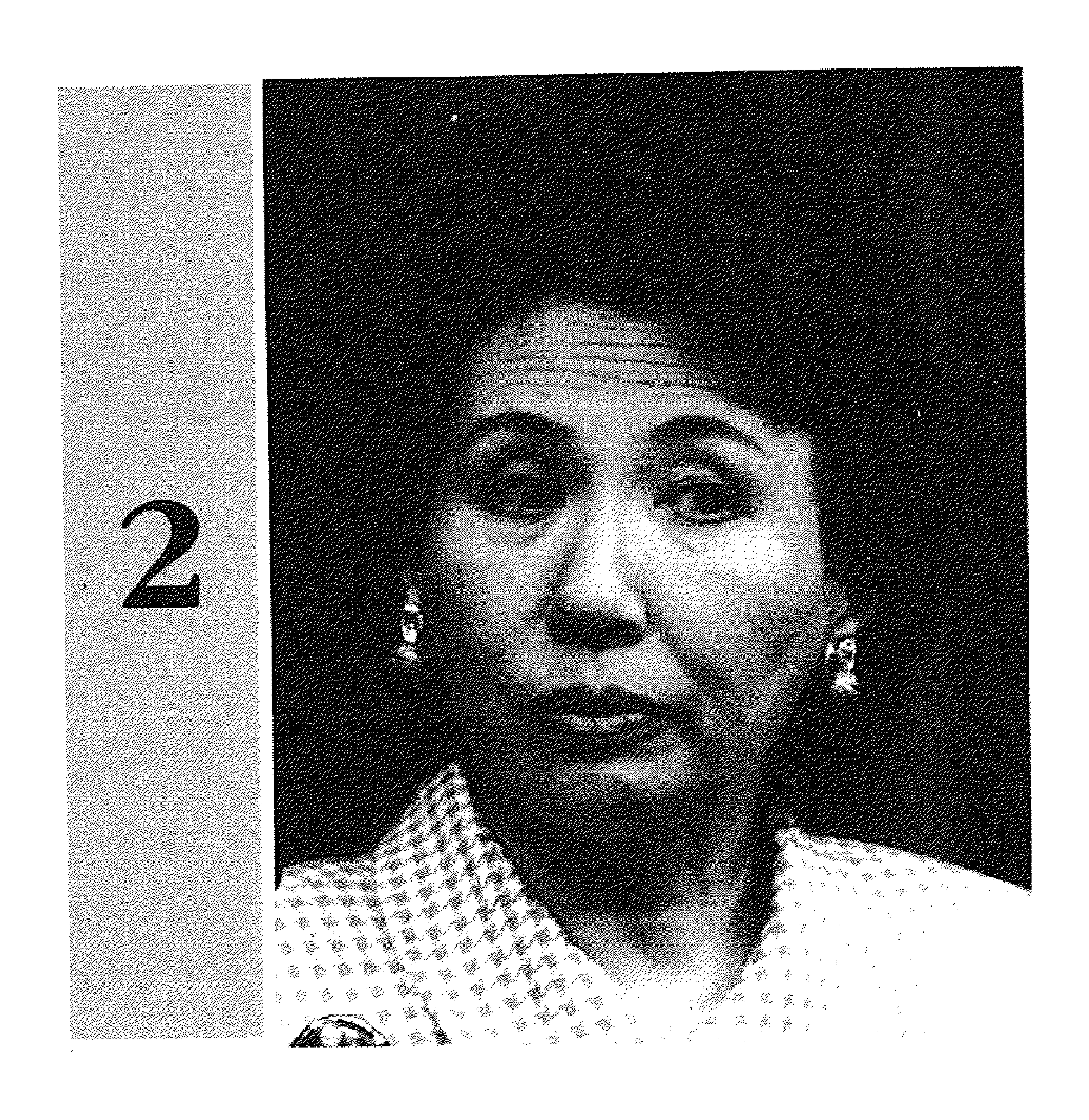
وبالرغم من ان هذا الامر يشكل تهديداً خطيراً بدرجة او بأخرى على مستقبل الحزب الحاكم والحكومة الهندية، إلا انه لا يعتبر كفيلاً ليكون حزب المؤتمر بقيادة سونيا غاندي هو البديل المتوقع، الا اذا استطاع حزب المؤتمر استغلال هذه الحادثة استراتيجياً بدعم كل القوى والاحزاب الأخرى ضد حزب بهارتيا جاناتا الحاكم، وهذا تماماً ما تسعى له سونيا غاندي في الفترة الراهنة، إذ ان فرصة كهذه لا يمكن ان تتكرر لها على المدى المنظور، خاصة وان فرصتها في الرد على من يشكك في قوميتها ووطنيتها أصبحت أقوى بكثير.

لقد دأب معارضو سونيا السياسيون على العزف على وتر اصلها الأجنبي والتشكيك في قوميتها للحد من زيادة شعبيتها، وسواء كان هذا التصرف من داخل حزب المؤتمر نفسه والذي تقوده او من خلال الأحزاب والقوى السياسية الأخرى، فإن سونيا اعتادت على هذه التهم ونجحت في تخطي ما تسببه لها من ألم نفسي، فقد كانت قد قدمت استقالتها في مايو ٩٩ من زعامة حزب المؤتمر - بسبب الأصوات التي برزت في حزبها والتي ترى انه ليس من الممكن ان تقبل الهند التي بلغ عدد سكانها ٩٨٠ مليون نسمة وتتمتع بثروات بشرية راقية ان يكون رئيس حكومتها أجنبي الأصل وإنما ينبغي ان يكون ولد على أرضها- وذكرت فيها وعلى الرغم من إنني ولدت على ارض أجنبية إلا أنني اخترت الهند كبلد لي... إنني هندية وسأظل كذلك إلى أن الفظ أنفاسي الأخيرة. الهند هي وطني. وهي أغلى من حياتي. وبالرغم من انتهاء تلك الأزمة في مايو ٩٩ وعودتها عن الاستقالة، إلا ان هذا العزف ما يزال مستمراً، فهذا تماماً ما لمح له مؤخراً رئيس الحزب جانا كريشمورثي في بيان له بقوله لم يبق سوى حزب المؤتمر ليجيء ويقول ان الأجنبي اصبح وطنياً والوطني خائنا، في إشارة لاصلها الإيطالي.

ويبدو ان نجاح هذه الوسيلة لن يدوم طويلا خاصة وان من تعمدوا دائما على إطلاق هذه المقولة والتشكيك في قدراتها على قيادة الحزب وولائها للهند

لأنها إيطالية الأصل قد حان وقت زوال الحظ عنهم، فهذه النغمة التي يروق لمعارضيها تكرارها من آن لأخر دليل على انهم لا يملكون ما يعيب هذه السيدة، خاصة بعد تعرض هؤلاء الأشخاص لمجموعة من التهم والفساد بما يكفل بالإطاحة بهم والاستخفاف بأمانتهم الحقيقية لقيادة بلد المليار نسمة.

كتب في ٢٠٠١/٤/١



ماكيكو تاناكا..

«وزيرة الخارجية اليابانية»

ماكيكو تاناكا..
"رهان ياباني في الداخل والخارج"

تبقى قارة آسيا اكبر القارات وقارة المتناقضات على الإطلاق، وتبقى اليابان بلد الغرائب والعجائب، فلم لا! والحال يتغير هناك بطريقة لا توصف سوى بكونها بلاد العجائب. فبعد أن كانت المرأة اليابانية اكثر نساء العالم خضوعا وخنوعا للرجل والمثال الذي يحلو لرجال العالم التمثيل به عند حديثهم عن شكل العلاقة التي يجب أن تكون بين الرجل والمرأة، وكيف أن النساء عليهن الاقتداء باليابانية والتمثل بمواصفاتها وحتى بمشيتها وراء زوجها، أصبحت الآن وللمرة الأولى في اليابان وزيرة للخارجية، أي أن المشي خلف الرجل أصبح من ذكريات الماضي، خاصة وان هذه الوظيفة هي واجهة الدولة لأي شخص يعمل بها في العالم!.

لعبت علاقة الصداقة التي تربط ماكيكو تاناكا برئيس الوزراء الياباني جونيتشيرو كويزومي دورا مهما لكي يخصها بحقيبة الخارجية اليابانية، لاسيما وان هذا التكليف هو الأول من نوعه في اليابان، فللمرة الأولى على الإطلاق تقلد سيدة هذا المنصب، الأمر الذي يعتبر نقلة جذرية في النظرة اليابانية للمرأة. غير أن هذه الصداقة لا تلغي دور الوراثة في الأمر، شأن هذه التجربة مثيلاتها في آسيا. فـ ماكيكو تاناكا هي ابنة رئيس وزراء ياباني سابق كاكوي تاناكا الذي ترأس الحكومة اليابانية في فترة

السبعينات، ووصف في تلك الفترة بأنه أقوى السياسيين في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ويعود له الفضل في تطبيع العلاقات بين الصين واليابان العام ١٩٧٢.

تبلغ ماكيكو ٧٥ عاما، وتصفها بعض المصادر بالشخصية السياسية الأكثر شعبية في اليابان، لا سيما وان لها تصريحاتها اللاذعة للعالم السياسي ككل، وكذلك الطرق التي يعمل بها الحزب الحاكم الديموقراطي الحر، كما اعتادت على نقد رجال السياسة واستخدام اللهجة اليابانية الثقيلة في خطاباتها العامة وارتدائها الزي التقليدي الأمر الذي زاد من شعبيتها بسبب صورتها المريحة للعامة. وسبق لـ ماكيكو تاناكا أن تولت منصب وزيرة العلوم والتكنولوجيا لعامي ٩٤ و٩٥، وكانت قد انتخبت للعمل في البرلمان عن ولاية نييجاتا العام ١٩٩٣ م، وقد استمرت في العمل كنائب في البرلمان حتى قبل توليها منصبها الحالي. ويعد تنصيب ماكيكو اكبر مفاجآت التشكيل الوزاري الذي أعلن عنه، وكان هذا ما أشار له رئيس الوزراء جونيتشيرو كويزومي، إذ وعد بمفاجآت وتغيرات جذرية في سياسات الحكومة وتغيرات انقلابية في سياسة الحزب الحاكم وذلك من خلال برنامجه الانتخابي الذي قوبل باستحسان، وان كان قد أثار تساؤلات عديدة حول كيفية تحويل هذه الشعارات الى إصلاحات. ولم تكن ماكيكو المفاجأة الوحيدة وإن كانت أبرزها، فقد ضمت الحكومة الجديدة وجوها نسائية أخرى تقلدت حقائب وزارات العدل والتعليم والثقافة والرياضة والإعمار والبيئة كما تم تعيين عدد من الشبان في بعض الوزارات.

وبالرغم من الروح العالية التي يدعيها رئيس الوزراء الجديد والوجوه النسائية والشابة التي تحيط وزارته، إلا أن المهام التي تتوقع منه كبيرة وصعبة، خاصة وانه وعد بتطبيق سياسة ديناميكية غير مألوفة لإخراج ثاني اكبر اقتصاد في العالم من عثرته التي يعانيها منذ عقد من الزمان. ورغما عن أن الوضع الاقتصادي وعثرات اليابان الاقتصادية هي أهم المواضيع

التي ستفرض نفسها على أجندة الحكومة الجديدة، إلا أن اختيار السيدة ماكيكو تاناكا لوزارة الخارجية اليابانية يعتبر دليلا على تغير نمطي في شكل السياسات التي قد تتخذها الحكومة اليابانية الجديدة في معالجة القضايا المطروحة، وهذا ما ألمح إليه رئيس الوزراء كويزومي عندما قال إن أسلوب تاناكا الوسيم سوف يساعد على تحسين صورة الحزب.

غير أن هذا التوقع يفرض أشكالا أخرى من التوقعات، خاصة وان شخصية ماكيكو اللاذعة قد تفرض على اليابان سياسة خارجية اكثر جرأة وجسارة على عكس ما اصطبغت به من حذر خلال السنوات الماضية. فالجديد الذي جاء بهذه السيدة من خلف الرجال إلى الواجهة، قد يدفع ماكيكو لكي تجعل الدبلوماسية اليابانية بعد أن كانت في الخلف ولسنوات طويلة في الطليعة.

كتب في ٢٠٠١/٥/٦



3

فرح خسروي..

«عضو مجلس الشورى الإيراني»

فرح خسروي..
"طموح تحرري وواقع محافظ"

هل تأتي امرأة لتغيير ما عجز رجالات تيار كامل عن إصلاحه؟ لم لا!

قد يكون لها هذا، لكن ما لن يكون لها هو السماح بقدومها في الأساس. وإن كانت هي ذاتها تعرف هذا الأمر، فأن تحمل امرأة لقب أول سيدة في تاريخ الجمهورية الإيرانية -تترشح لمنصب الرئاسة- يبدو أمراً كافياً لإحداث تغييرات فكرية عجز الرجال في تحريكها.

وكعادتها آسيا قارة المتناقضات تزج إلينا بجديدها المتناقض على الدوام، كان الإعلان عن ترشيح امرأة نفسها لكي تخوض انتخابات الرئاسة في الجمهورية الإيرانية خلال الأسبوع الأول من مايو عام ٢٠٠١، هو آخر متناقضاتها، فقد لفت هذا الأمر انتباه العالم للدولة التي تعاني وطأة الصرا ع الشرس بين أنصار التيار المحافظ وما يملكون من زمام الأمور لكافة جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إيران وبين أنصار التيار الإصلاحي الذي لا يملك سوى التأييد الشعبي له في ظل احتكارات مطلقة للمحافظين. بل إن ما يزيد الأمر غرابة كون هذه المرشحة محسوبة على التيار المحافظ في إيران!!

كانت فرح خسروي أول الذين تقدموا لترشيح أنفسهم في انتخابات الرئاسة الإيرانية التي جرت في الثامن من يونيو ٢٠٠١، وهي المرة الأولى

في تاريخ الجمهورية الإيرانية التي تترشح فيها امرأة لهذا المنصب وذلك منذ تأسيسها العام ١٩٧٩ و فرح رئيسة جمعية إيران الغد تبلغ من العمر (٤١ عاماً) وتحمل شهادة ماجستير في الإدارة وتعمل في وزارة التعليم العالي، وغير متزوجة. ولا تعتبر هذه التجربة الأولى من نوعها في حياة فرح خسروي فقد تقدمت من قبل للحصول على مقعد في برلمان ١٩٩٢ وبرلمان ١٩٩٦ إلا أنها لم تحصل على الأصوات الكافية لنجاحها، وبالرغم من هذا فإن ثقتها عالية جداً في النجاح بمنصب الرئاسة الايرانية إذ تتوقع وحسب ما صرحت به أمام وسائل الإعلام أنها ستحصل على ٥٣ في المئة من أصوات الناخبين.

وتبدو هنا غرابة هذا التصريح لا سيما وأن فرح من المحسوبين على التيار الإصلاحي فهي رئيسة لجمعية يعرف عنها أنها تدين بالولاء فقط لمرشد الجمهورية علي خامنئي، وبالتالي فهي الأدرى بصعوبة تحقيق هذا الأمر في ظل نظام محافظ يسيطر عليه المحافظون بهذه الطريقة خاصة وأن أسماء الذين رشحوا أنفسهم لا بد وأن تمر على مصفاة المجلس الدستوري للبت في توافر الشروط فيهم ومدى صلاحيتهم لهذا المنصب وحالها في ذلك حال ما يقرب من ٨١٧ مرشحاً، وهذا هو العدد الأكبر من المرشحين لهذا المنصب منذ الثورة الإسلامية، غير أن فرح تستند في ثقتها بمرورها من هذه المصفاة إلى كون القوانين سمحت للمرأة بالترشيح في الانتخابات البرلمانية وبالتالي فلا مانع من خوضها السباق الى الرئاسة!. غير أن المجلس الدستوري كان قد رفض سابقاً إمكانية خوض المرأة هذا المجال لأن القوانين تقتضي أن يكون المرشح من رجال السياسة وذلك حسب المادة ١١٥ من القانون الأساسي، إلا أن مجلس الرقابة الدستورية وهو الجهة التي يرجع لها تفسير المواد القانونية- لم يعط رأيه حول تفسير هذه المادة للآن، بدليل استقبال وزارة الداخلية طلبات ترشيح لثلاث إيرانيات!.

لقد استطاعت المرأة الإيرانية خلال عهد خاتمي تحقيق نجاح رائع في

تاريخ المشاركة النسائية في الانتخابات الإيرانية، إذ استطاعت أن تشارك بما نسبته ٧ في المئة من إجمالي عدد المرشحين في الانتخابات البرلمانية، وهي أكبر نسبة في تاريخ المشاركة النسائية في الانتخابات الايرانية، واستطاعت تسع منهن الحصول على مقاعد في البرلمان من أصل ٢٩٠ مقعداً وتطالب النائبات بضرورة النظر في القانون المدني الحالي بشأن المرأة والذي يبلغ عمره ٩٠ عاماً، لأنه غير فعال ولا بد من مراجعته وبالأخص إذا أخذ في الاعتبار المقام الرفيع للمرأة في الإسلام.

وبالرغم من اعتقاد البعض بأن الوضع الاجتماعي والمهني للمرأة الإيرانية قد تحسن بشكل عام في الجمهورية الإسلامية، لكن النساء الإيرانيات يعتقدن أن هناك كثيرا مما ينبغي تحقيقه.

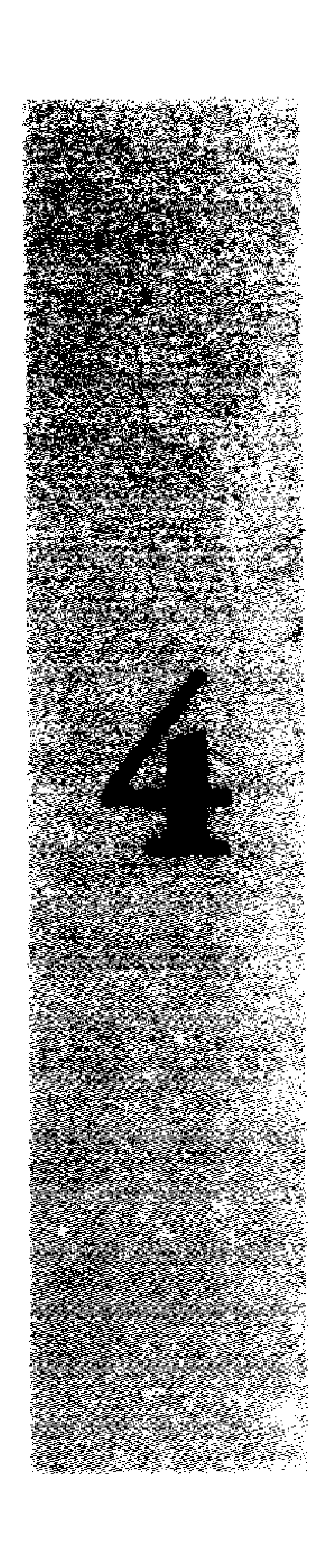
ولعل إقدام المرأة الإيرانية على هذه الخطوة- الترشح لمنصب الرئاسة- كان ثمرة لجهود الرئيس الإيراني محمد خاتمي الذي دعا منذ مجيئه للسلطة العام ١٩٩٧ الى مشاركة أكبر للمرأة الإيرانية في الحياة السياسية، فقد يحسب له هذا النجاح في ظل الكثير من الإخفاقات التي تسبب بها له التيار المحافظ. فحتى بعد أن استطاع خاتمي الوصول إلى منصب الرئاسة بفوز كاسح وتأييد ٧٠ في المئة من الناخبين، كان لسيطرة المحافظين على مجلس الشورى دور في شل عمل حكومته عن طريق الممارسات المغرضة ضد وزراء خاتمي لإبعادهم عن الواجهة السياسية، وعندما فقد المحافظون الأغلبية البرلمانية بقي لهم القضاء الذي استخدموه لتفتيت الصحافة الإصلاحية، وعندما حاول الإصلاحيون مواجهة الموقف بالتأييد الشعبي لمسلكهم كان لأجهزة الأمن والاستخبارات دوراً في رد الإصلاحيين آلاف الخطوات إلى الوراء، وكان خاتمي قد أعلن مراراً عن ضآلة صلاحيات منصبه مقابل سيطرة المحافظين على أجهزة القضاء والجيش والشرطة.

ولعل هذا ما استرجعه خاتمي عندما ألقى خطاباً منذ أسبوع اعترف فيه أنه كان يفضل أن يخدم البلاد والشعب الإيراني من موقع آخر غير موقع

الرئيس، وكان قد قطع خطابه عدة مرات عندما تدفقت الدموع من عينيه، غير أن قدرة سيدة على الوقوف مكان الرئيس خاتمي بعد انتهاء ولايته يشكك في إمكانية قدرتها على إكمال الخطاب خاصة من كثرة ما ستذرفه من دموع!!.

ويبدو أن المرأة في إيران تتطلع إلى الكثير وتنظر للأمور بطموح مبالغ فيه في مقابل الوضع الذي تعيشه داخل مجتمع يسيطر المحافظون فيه على كل شيء، ولعل ما وجهته فايزة رفسنجاني- ابنة الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني- للإيرانيات حين دعتهن للتخلص من الشعور بالحرج عند التقدم لخطبة الرجال في الوقت الذي ما زالت فيه القوانين الإيرانية لا تعطي المرأة حقها في إنهاء الزواج القسري من والديها ليعطي دلالة على الخطوات الواســــــعة التي تأملها المرأة الإيرانية..

كتب في ٢٠٠١/٥/١٣



كلارا مانديتش..
«صربية متهمة بجرائم حرب»

كلارا مانديتش..
"جذور يهودية للإجرام الصربي"

هناك من البشر من يكون ميلادهم مثيراً للجدل، ومنهم من تكون حياته كذلك، في حين أن بعضهم لا ترافق الإثارة سيرته إلا في وفاته، أما أن تجتمع الإثارة في الثلاث مراحل، فهنا تكمن قمة الإثارة. وكحياتها الصاخبة كان حادث وفاتها بذات الصخب وإن ارتفعت حرارته قليلاً بسبب النيران التي التهمت جثتها بعد أن لقيت مصرعها في الأسبوع الثاني من مايو العام ٢٠٠١ على يد مجهولين.

إنها كلارا مانديتش إحدى أهم الشخصيات الصربية في فترة التسعينيات ومؤسسة الصداقة اليهودية الصربية، ولدت كلارا عام ١٩٤٤ م في معسكر لاعتقال اليهود في ميناء جنوب شرق إيطاليا، لم يعرف لها والدان آنذاك فتبنتها عائلة مانديتش ومنحتها لقبها، وتكفلت برعايتها بعد أن نقلتها الى بلجراد. ظلت كلارا تحت رعاية هذه الأسرة حتى تخرجت من كلية طب الأسنان في بلجراد العام ١٩٦٨ عملت بذات المهنة لما يقارب العشرين عاماً، عرف عنها في تلك الفترة من حياتها معارضتها الشديدة للنظام الشيوعي.

تزوجت كلارا مرتين وطلقت ولها من كل زوج ولد. لم ترض كلارا لنفسها تلك الحياة الهادئة، لا سيما بعد أن عرفت أنها لأم يهودية، فاتجهت نتيجة

لذلك للعمل الاجتماعي فكانت من أهم المؤسسين لجمعية الصداقة اليهودية الصربية العام ١٩٨٩، التي اعتبرت أول مؤسسة من نوعها في منطقة البلقان، وخلال الفترة اللاحقة وصفت بـ زعيمة الصرب، وكانت تزايد دائماً على درجة قوميتها مما أدى الى أن يطلق عليها الصرب الأم الكبرى. انضمت كلارا الى الحزب الديموقراطي عند تأسيسه العام ١٩٩١، ثم تركته وتحولت الى الحزب الديمقراطي الصربي العام ١٩٩٢ الذي تزعمه آنذاك الرئيس اليوغسلافي الحالي فويسلاف كوشتونيتسا وكانت من مرشحي هذا الحزب في البرلمان. غير أنها لم تبق فيه وتركته وظلت قريبة من نظام ميلوسوفيتش حتى العام ١٩٩٥.

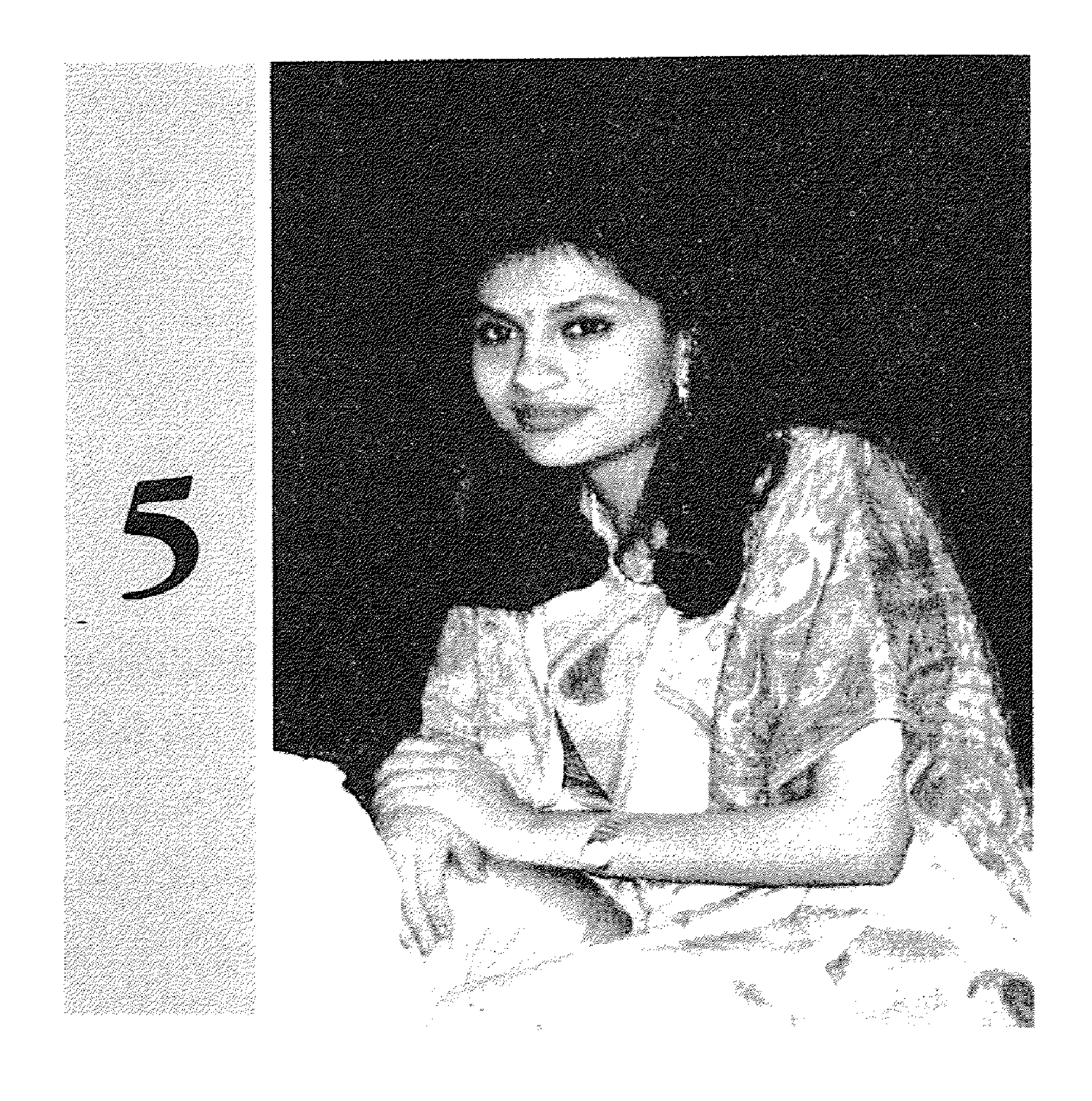
أثير حول حياة كلارا الكثير من الجدل وعلامات الاستفهام، فقد وصلت درجة شهرتها الى حد القول إنه ما من سياسي صربي بارز إلا ومرّ عبر يديها حتى أنه مما يثار حولها في هذا الأمر، أنها كانت وراء اختيار سلوبودان ميلوسوفيتش لرئاسة صربيا بعد أن أوعزت بهذا الأمر الى الرئيس اليوغسلافي دوبريتسا تسوتيتش. ولا يعتبر هذا الأمر غريباً على الإطلاق لا سيما إذا علم الحجم الحقيقي لشبكة العلاقات التي كانت تربطها برجالات الدولة والاقتصاد في يوغسلافيا، إضافة الى الوجوه الاجتماعية والثقافية التي أحيطت بها، هذا بالإضافة الى العدد الكبير من العلاقات الغرامية التي لم تكن لتخفيها عن أحد. ومهما يكن فقد لعبت هذه السيدة دوراً بارزاً في الحياة الصربية أو بالأحرى اعتُقِد أنها ستلعب دوراً قوياً، لا سيما عندما اعتبرها الكثيرون ومنهم قادة الصرب أنفسهم بأنها سبيل الصرب إلى اسرائيل التي هي البوابة لدخول الولايات المتحدة، فلم تدَّخر هذه السيدة جهداً يذكر لصالح اليهود الصرب في تلك الفترة، فبالإضافة الى تنظيمها لأسبوع صربيا في إسرائيل العام ١٩٩١، استأجرت طائرة تابعة للخطوط الجوية اليوغسلافية في ابريل العام ١٩٩٢ لترحيل من تبقى من اليهود في سراييفو الى بلجراد قبل اندلاع الحرب البوسنية بيوم واحد!

كانت نشاطات كلارا مميزة فقد عملت على تنظيم المساعدات الدولية الى المحاربين من صرب البوسنة وكرواتيا وأسست من أجل هذا الأمر جمعية الوردة البيضاء.

غير أنه يبدو أن هذه الأعمال لم تحسب لها في ميزان حسناتها على وجه الأرض، فالطريقة التي قتلت بها كلارا أثارت الكثير من علامات الاستفهام التي أعتقد أن حلها سيأخذ فترة طويلة قبل أن يظهر تفسير لذلك، فقد تعرضت لضرب مبرح قبل أن يطلق عليها الجناة الرصاص في عنقها، وقبل مغادرتهم لشقتها أضرموا النار بها لإخفاء أي أثر لهم! وإن كان الجناة قد قاموا بسرقة مجوهراتها قبل الإقدام على حرق شقتها، إلا أن هذا الأمر قد يكون وسيلة لإخفاء السبب الحقيقي لهذه الجريمة والذي يعتبر لغزاً كبيراً في ظل تلك الهالة التي أحاطت كلارا نفسها بها طوال سنوات عمرها وتلك الشبكة المعقدة من العلاقات!

ويرى الكثيرون أن ملامح كلارا كانت حزينة رغم النشاط التي اتصفت به، ولعل ملامح وجهها قد علمت بتلك النهاية المثيرة للجدل منذ ولادتها المثيرة أيضاً للجدل.

كتب في ٢٠/٥/٢٠٠١



5

ديفاني رانا..

« صديقة ولى العهد النيبالى الأمير ديبندرا »

ديفاني رانا..
"والعشاء الأخير"

لقد انقلبت القاعة التي كان أفراد العائلة المالكة النيبالية يتناولون فيها الطعام إلى جحيم.. فكان المثل الذي يقول.. «الجحيم رجل» هو أفضل ما يمكن أن يطلق على هذه المأساة بكل معنى الكلمة، وحتى لا نتهم بالهجوم على الرجل ودوره «الدموي» في مجمل مآسي الإنسانية، يجب أن نكمل هذه المقولة بمقولة أخرى تفسر ذلك الجحيم الذكوري، ألا وهي ابحث عن المرأة.

كانت الطلقات التي أطلقها ولي العهد النيبالي، الأمير ديبندرا (٢٩ عاماً) في الأسبوع الأول يونيو من العام ٢٠٠١، من سلاحه الآلي على والده الملك بيراندرا ووالدته الملكة اشواريا وتسعة من أفراد عائلته بينهم شقيقه (٢٢ عاماً)، وشقيقته (٢٤) عاماً، كفيلة بأن تحول تلك القاعة – التي شهدت العشاء الأخير للأسرة المالكة – إلى جحيم حقيقي وساحة لمأساة إنسانية وكارثة وطنية على المواطنين النيباليين الذين فجعوا بموت ملكهم وملكتهم بهذه الطريقة البشعة والغامضة في الوقت ذاته.

وبالرغم من تعدد احتمالات وسيناريوهات الحادث كون ما حدث هو بتدبير مسبق ومؤامرة خارجية، أو خطأ في استخدام السلاح الآلي، إلا أن سيناريو قيام الخلاف بين أفراد الأسرة أثناء تناولهم العشاء هو ما راق

للجميع، لا سيما أن هذا الخلاف حول امرأة، وهنا ثبتت مقولة.. ابحث عن المرأة، فقد أكدت تقارير ان هناك خلافا دب بين ولي العهد ووالديه بسبب اعتراضهم على اختيار ولي العهد لزوجة المستقبل، ورفض الملكة لها وترشيح غيرها للملك المترقب! غير أن الأمير ديبندرا كان قد شغف حباً بأخرى أفقدته صوابه فرفض قرار والديه فكانت المجزرة.

وعلى نمط الأفلام الهندية التي أكاد أن أجزم أن هذه القصة ستكون إيحاء للعديد منها فيما بعد، أغرم الأمير بالحسناء ديفاني رانا زميلة الدراسة التي كان قد تعرف عليها بداية في لندن. و ديفاني هي ابنة إحدى الأسر التي حكمت النيبال حتى عام ١٩٥١ والدها وزير الخارجية والمال النيبالي السابق باشوباتي شومهيري رانا، تحضر رانا الدكتوراه في جامعة تريبيوجان في كاتمندو، وتخصصت في مصادر المياه. كما أن رانا تربطها علاقات وطيدة بإحدى العائلات السياسية الأكثر نفوذا في الهند، فعمها مدهاف راو سينديا هو أحد قادة حزب المؤتمر الهندي المعارض، وعمتها فازوندر سينديا تشغل منصب وزير دولة في حكومة نيودلهي.

ازدادت علاقة الصداقة بين الشابين عندما التحق الأمير ديبندرا بالدراسة في نفس الجامعة التي تدرس بها رانا لتحضير الدكتوراه في التنمية البشرية، ولم يخفِ الشابان علاقتهما فقد كانا يظهران علنا في العديد من الأماكن العامة، وبدا على الأمير علامات الوجد والصبا مع ما أظهره من ميل لكتابة الشعر فجأة، ولم يخف الأمير هذا الحب فأعلن رغبته في الاقتران بـ رانا لوالديه. ولكن على نمط ما يجري في الأفلام الهندية قوبلت هذه الرغبة بالرفض رغما عن السلالة النبيلة التي تنتمي لها رانا، فقد كان للوالدة الملكة ترشيح آخر لإحدى سليلات العائلات المالكة. غير أن من الحب ما قتل، فحسب ما أعلنته مصادر حكومية أخيراً، أنه أثناء اجتماع العائلة الحاكمة في قصر نارايان هيتي الملكي في كاتماندو وفي مأدبة العشاء أحتد النقاش حول زوجة ولي العهد المنتظرة، وعندما أعلن الأمير

رغبته حذّره والده الملك بيرندرا بحرمانه من حقوقه في العرش لمصلحة أخيه الثاني نيراجان إذا لم يوافق على من تختارها والدته. غير أن الأمر احتد بينهم، وحسب المصادر قام ولي العهد بجلب سلاحين نصف آليين ثم عاد إلى قاعة الطعام حيث فتح النار على أفراد أسرته، ولم يكتف الأمير بما فعل بل وجه إلى نفسه أحد السلاحين لينتحر!!. وبهذه النهاية المأساوية قضي على العائلة الملكية في النيبال تقريباً، ولم يبق سوى شقيق الملك الراحل جيانيندرا البالغ من العمر ٥٣ عاماً والذي كان غائباً وقت وقوع الحادث. هزت هذه الحادثة المأساوية أرجاء العالم بسبب بشاعتها، فما بالك بحال تلك المملكة الفقيرة المتربعة على جبال الهمالايا والتي يقطنها ٢٢ مليون نسمة؟!

لقد شكلت هذه الحادثة صدمة كبيرة للشعب النيبالي ولتلك المملكة التي تعاني احتمالات كبيرة لعدم الاستقرار سواء بسبب الأوضاع الداخلية المتعلقة بالحركة الماوية الشعبية وما تحاول أن تنشره هذه الحركة من أفكار وتهديد أكيد للوحدة الوطنية، أو بسبب الصراع الخفي بين القوى الإقليمية الرئيسية المحيطة بتلك المملكة وهي الصين والهند وباكستان ومحاولة كل منها فرض سيطرتها عليها.

وما زاد من حدة هذه الصدمة على الشعب النيبالي ما يثار من شكوك ليس لها حصر حول هذه المأساة، أولها عن حقيقة الجهات التي أشاعت تورط رانا في المجزرة وخروجها الغريب من النيبال إلى الهند، ومن ثم ما تردد حول مشاركتها في الجنازة ومن ثم رحيلها إلى موسكو، وعدم تدخل السلطات لمنعها رغما عن أهمية وجودها للتحقيق معها حول الحادث!، غير أن هذا الغياب ليس له مبرر سوى شغل الرأي العام عن الفاعل الحقيقي!! بالإضافة إلى اختفاء خدم وطباخين يفترض وجودهم أثناء الحادث. كما أن تضارب التصريحات الرسمية يزيد من حالة الشك لدى النيباليين، فبعد إعلان أن ما حدث في القصر الملكي كان استخداماً خاطئاً للسلاح الآلي،

عـادت السلطات وأعلنت أنـهـا فـعلة ولي العـهـد. وبعـد تـأكـيـدهـم أن سـتـة أشـخـاص من العـائلة قـد لقـوا مـصـرعـهم، عـادوا وأعلنوا أن جـمـيـع أفـراد الأسرة الحاكمة قد قتلوا، هذا إضافة إلى اختفاء قـائد الجيش النيبالي الذي سلم لولي العـهد الأسلحة الآلية قبل المجزرة بأيام مـعدودة، الأمـر الذي يثير شكوك أخرى.

ولعل مـا أكدته بعض المصادر أن ولـي العـهـد النيبـالي الأمـيـر ديبندرا قـد تزوج بالفعل وحسب طقـوس الديانة الهندوسـيـة التي تدين بهـا الملكة من الشـابة رانا، يجزم بأن السبب الحقيقي لحادث القتل الجمـاعي بعيد تمامـاً عن أمير ينتقم لحب ضائع فيطلق ما يزيد على الـ ٢٠٠ رصاصة على أفراد عائلته ثم يطلق النار على نفسه!! بشكل أو بآخر، قد يكون البـحث عن المرأة في هذه الحـادثة دليلاً جديداً على براءتها مما يحـاول الكثيرون إلصاقه بها، فالبحث عن المرأة في هذه القضية يؤكد أن الجحيم ليس سوى رجلٍ.

كتب في ٢٠٠١/٦/١٠



سعاد سرور..
«أحد ضحايا مجزرة صبرا وشاتيلا»

سعاد سرور..
"والعدالة الضائعة"

يقال إن الزمن كفيل بأن يجعل جروحاً كبيرة تلتئم، ولكن هناك جروحا لا تضمدها عقود ولا قرون، لاسيما وإن كانت تمتد لتتعدى الجراح الغائرة في البدن إلى أخاديد وأنهار دم في الوطن. وبالفعل.. فعشرون عاما على مجزرة يقتل فيها ما يقارب الألفي مدني، فترة غير كافية على الإطلاق حتى لنسيان صوت صراخ الضحايا.

هذا ما أثبتته أخاديد الحزن والأسى التي شقت طريقها في وجوه الناجين من مجزرة صبرا وشاتيلا والتي يمكن أن يورثوها لأبنائهم كما تورث الأملاك، ولم لا! مادامت أسباب تلك المأساة وآثارها قابعة في نفوسهم هم وأبنائهم، كما أن طلقات رصاص تلك المذبحة لا تزال قابعة على جدران المنازل. وما يزيد من آلام تلك المأساة أن ترى المعتدي يصول ويجول دون أن يلاقي حتى اقل أشكال العقاب، ولعل فكرة الانتقام وحدها -دون الانتقام ذاته- دافعا للبقاء على الحياة، فهي بمثابة المسكن المؤقت لهذا الألم الذي لن يزيله سوى الموت. وهذا ما حلمت به الفلسطينية سعاد مرعي سرور عندما عزمت المضي قدما لتخفيف هذا الألم ولو بالسعي وراء فكرة فاتجهت إلى بروكسل لترفع دعوى ضد رئيس الحكومة الإسرائيلي اريبل شارون لدوره الرئيسي في هذه المجزرة في بيروت عام ١٩٨٢.

ولكن وكما يبدو أن هذا الألم بالرغم من مرور ما يقارب العشرين عاما عليه مازال يثير في نفس الكثيرين سخطا عارما، فقد أعلن الأسبوع الثاني من يوليو العام ٢٠٠١ في القدس عن إقامة تحالف شعبي فلسطيني إسرائيلي لدعم القضية المرفوعة في بلجيكا ضد شارون لدوره في المجزرة التي ارتكبت، وجاء هذا الإعلان خلال مؤتمر صحفي شارك فيه محامي ضحايا المجزرة والمحامية الإسرائيلية ليا تسيميل والممرضة السويسرية التي كانت تعمل في مستشفي غزة في أحد المخيمين اللذين تعرضا للمذبحة لويزا نورمان والتي أعلنت استعدادها لتقديم إفادة كاملة للقضاء عن مشاهدتها المناظر المرعبة، وفزع الهاربين من القتل في المخيمين. ويبدو في هذا الحشد تزايد دور الرأي العام لدعم القضية التي رفعتها سعاد سرور في بروكسل.

إنها سعاد سرور فلسطينية في منتصف الثلاثينات من عمرها، إحدى القلة الذين نجوا عام ١٩٨٢ جراء المذبحة البشعة التي شهدها سكان مخيمي صبرا وشاتيلا. وإن كانت من المحسوبين على الناجين من المذبحة، إلا أنها لم تكن لتنعم بهذه النجاة دون إعاقة تسببت فيها رصاصة مازالت مستقرة في عمودها الفقري حتى الآن. كانت سعاد سرور تبلغ من العمر أربعة عشر عاما عندما تعرضت المخيمات التي كانت تقطن بها وأسرتها في بيروت الغربية للغزو الإسرائيلي، الذي قام بدوره بإطلاق يد الميليشيا المسيحية لتستبيح دماء وأعراض سكان هذه المخيمات. لم تُقتل سعاد مع أفراد أسرتها الستة الذين فقدتهم في المذبحة، إلا أنها تعرضت في تلك المجزرة إلى ما كان الموت أهون عليها من لو قتلت مع ذويها!. لقد تعرضت سعاد إلى اغتصاب جماعي من جنود الميليشيا أمام عيني والدها، ولم يكتف الجنود بهذا بل أطلقوا النار عليها، الأمر الذي تسبب لها بإعاقة في قدميها تعاني شللها حتى اللحظة.

لقد أصبح القانون البلجيكي الذي صدر في ١٩٩٣ وعدل في ١٩٩٩ بارقة أمل للكثيرين الذين يبحثون عن وسيلة لمعاقبة من تسببوا لهم بجراح

لا تندمل. فحسب هذا القانون أصبح للمحاكم البلجيكية صلاحية عالمية في محاكمة كل من يتهم بارتكاب جرائم الحرب والإبادة والجرائم ضد الإنسانية، مهما كانت جنسية الضحايا والمتهمين أو أماكن إقامتهم. وبالفعل فتح القاضي البلجيكي باتريك كولينيون التحقيق بعد أن تأكد من شرعية الدعوى الموجهة ضد شارون والتي تقدم بها ٣٢ لبنانياً وفلسطينياً نجوا من مذبحة مخيمي اللاجئين في بيروت صبرا وشاتيلا. إضافة إلى توافر الأدلة القانونية اللازمة للقضية.

وبالرغم من كل هذه الأدلة إلا أن الطريق لايزال طويلا أمام إمكانية توجيه الاتهام مباشرة إلى شارون. فبعد تقديم الدعوى وإقرار مشروعيتها بتطابقها مع نصوص القانون البلجيكي المعني، والشروع بالفعل بفتح التحقيق والسماع للشهود، تبقى مرحلة حاسمة وحساسة وهي الإمكانية الفعلية في صدور مذكرة اتهام بحق شارون وتوقيفه على أساسها، إذ ان اعتقاله سيكون لازما وفقا للقانون البلجيكي. إن الأمل كبير في إمكانية توجيه الدعوى ضد شارون حسب القانون البلجيكي، غير أن الضغوط السياسية التي يمكن أن يتعرض لها المشرع البلجيكي لتغيير هذا القانون واردة أيضا، فالأوساط السياسية البلجيكية بدأت في إعلان تحفظاتها تجاه هذا القانون الذي سيسبب إحراجا للدبلوماسية البلجيكية، ولذا فقد أعلن البعض صراحة ضرورة تصحيح الآثار السيئة لقانون ١٩٩٩ وما يقصدونه هنا جوهر القانون ذاته الذي لا يعترف بشروط الحصانة الدبلوماسية بالنسبة إلى المتهمين بجرائم الحرب. ولم لا واليهود بدؤوا بالفعل حملتهم في استهداف النواب في لجنة شؤون العدالة في البرلمان البلجيكي من أجل اقتراح تعديلات تستثني المسؤولين الحكوميين من تحقيقات القضاء وملاحقاتهم، الأمر الذي قد يمكن اريل شارون من الإفلات من قبضة العدالة باعتباره على قمة الحكومة الإسرائيلية.

وهنا تبدو أهمية تزايد الرأي العام العالمي الدافع في اتجاه محاسبة مرتكبي هذه المجزرة، الأمر الذي قد يحرج الجانب البلجيكي صاحب

القانون الفريد، لاسيما وان هذا القانون قد مكن قضاة بلجيكيين من قبل في محاكمة حاكم تشيلي سابقا الديكتاتور أوغوستو بينوشيه عندما احتجزه القضاء البريطاني، وبالتالي فان أي تراجع في هذا القانون أو تعديل فيه سيشكك في مصداقية الحياد القضائي في بلجيكا وهو الأمر الذي لن تغامر فيه دولة ديموقراطية أعطت لنفسها الحق في إصدار قانون بهذا الطابع أمام شعبها والرأي العام العالمي.

هذا أمل سعاد سرور وغيرها ممن تمثلهم في دعوتها المقدمة أمام القضاء البلجيكي، وهو أمل أبرياء لم يقترفوا ذنبا يذكر لتكون نهايتهم بهذه الوحشية، ولكن التاريخ شهد على حالات كثيرة استطاعت فيها الاعتبارات السياسية أن تسحق العدالة، فكما قالت إحدى المجلات معلنة تهكمها حول إمكانية إصدار مذكرة الإدانة بأنه لا يمكن لأحد أن يتصور إصدار بلجيكا مذكرة اعتقال بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون، فهذا عمل يشبه الإغارة بالقنابل على قصر ملك بلجيكا، وتبدو هذه المقولة تحمل الكثير من الدلالات الواقعية، فان فتح هذا الملف بنفس الطريقة التي يستدعيها القانون تعني إمكانية توريط جهات أخرى لا تحصى ومنها الولايات المتحدة الأميركية، لأن احتلال إسرائيل لبيروت الغربية جاء بعد تقديم ضمانات أميركية مكتوبة تقر بتحملهم مسؤولية توفير الأمن للفلسطينيين الباقين في بيروت في إطار ترتيبات إجلاء قوات منظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي فمسؤولية هذه الجريمة تتعدى شارون.

ومن هنا لا يبدو التخوف من القول بأن فكرة الانتقام التي حلم بها الناجون من مجزرتي صبرا وشاتيلا لن تتحقق، ولكن الرعب كله يكمن في القول بإمكانية أن يحصل السفاح شارون على جائزة نوبل للسلام لاعتبارات سياسية كما حصل عليها سابقا مانحيم بيجن رغم دوره في مذبحة دير ياسين عام ١٩٤٨!!.

كتب في ٢٠٠١/٧/٢٢



ميريان ماركوفيتش..
«زوجة سلوبودان ميلوزيفتش رئيس يوغوسلافيا السابق»

ميريان ماركوفيتش..
"سيدة الداء والدواء"

وراء كل رجل عظيم امـرأة. هكذا وصلت إلينا هذه المقـولة، وان اخـتلف البعض حـول دور المرأة الحـقـيقي في عظمـة بعض الرجال، فـمنهم من رآها خلفه، ومنهم من يفضلها بجانبه، ومنهم من لم يرها مطلقا!! إلا انهم لم يفكروا في دورها عندمـا يسـقط هذا الرجل من أعلى قـمـة عظمـتـه، فـأين سـيكون موقعها؟ هل ستكون هي من تسببت بسقوطه؟، أم أنها ستنتظره في الأسفل لتداوي جرحه؟!!

غير ان الحال يختلف فيما لو كانت تلك المرأة تنتظر من يداوي جراحها، فأن تتربع امرأة على أعلى قمة في مجتمع ما.. ثم لا يلبث الدهر أن يرمي بها إلى قاعه، لهو أمر أقرب إلى الموت إن لم يكن شيئا أسوأ منه. وهكذا بالفعل ظهرت ميريان ماركوفيتش كالأموات بكل ما في هذه الكلمة من معان، العيون.. الشعر.. النظرات، كلها تؤكد أن صاحب هذا الوجه ميت. إلا ان قدرة الخالق لم تشأ لها أن ترحمها بالموت لأنه سيكون بالتأكيد راحة لمن هم على شاكلتها.

إنها ميريان ماركوفيتش السيدة الأولى ليوغسلافيا السابقة زوجة الرئيس السابق سلوبودان ميلوسوفيتش رفيقة دراسته ودربه وحبه الأول، فقد تعارفا في المدرسة الثانوية ١٩٥٨ م، وجمعتهما ظروف متشابهة فأصبحا لا يفترقان أبدا، (ودائما ما يتشابكان بالأيدي كظروفهما المتشابكة)فقد كانت والدة

ميريان أو ميرا كما عرفت إحدى المقاتلات الصربيات اللاتي وقعن تحت يد الجيش النازي عام،١٩٤٢ فتعرضت لتعذيب شديد ففضحت أسرارا متعلقة بجيشها مما دفع والدها -جد ميرا - إلى المطالبة بإعدام ابنته لخيانتها!، في حين كانت خلفية ميلوسوفيتش ليست اقل دموية، فقد أطلق والده.النار على نفسه في حين شنقت والدته نفسها! ويبدو من هذه الخلفية المتشابهة شكل العلاقة الوطيدة التي دفعت بالمراهقين إلى الترابط، فتزوج الاثنان عام ١٩٦٥ وانجبا الابنة ماريا و ماركو الابن.

ويبدو أن هذه الحياة المأساوية لكلا المراهقين كانت دافعا فيما بعد للوصول إلى أعلى درجات السلم السياسي في يوغوسلافيا. فقد استطاعت ميرا أستاذة الاجتماع الماركسيّ في جامعة بلغراد، وزعيمة حزب اليسار اليوغسلافي -وهو أحد أحزاب الائتلاف الحكومي السابق، صاحب النهج الشيوعي المعلن-،لعب دور رئيسي في دفع زوجها إلى قمة السلطة، وحملت دائما إصراراً لم تكن تخفيه بأن صورة سلوبودان ستصبح في يوم من الأيام كصورة تيتو الزعيم اليوغسلافي المعروف في فترة الستينات. لقد نجحت ميرا بإصرارها هذا في أن تدفع بزوجها دارس القانون إلى عالم السياسة، فاستطاع بدوره أن يفرض نفسه زعيماً تمير بخطابه الشعبوي.. وبناءً على تلك القدرات عملت ميرا على تنصيبه رئيسا لرابطة الشيوعيين في صربيا عام ١٩٨٧ عن طريق تحالفها معه بحزبها اليسار اليوغسلافي الذي لم يكن يحظى بتلك الشعبية الكبيرة، إلا انه اجتذب بشكل رئيسي المدراء ورجال البنوك والأغنياء الجدد، الأمر الذي دعم من ثقل ميلوزيفيتش الاقتصادي بجانب السياسي. وعندما انتخب رئيسا لجمهورية صربيا عام ١٩٩٠ دخل في ائتلاف تكون من حزبه الاشتراكي الصربي بجانب حزب زوجته اليسار اليوغسلافي الذي اصبح بذلك القطب الثاني في الحكومة.

اهتمت وسائل الإعلام العالمية خلال الأسبوع الثالث من يوليو عام ٢٠٠١، بنقل وصول ميرا إلى هولندا في رحلة جوية اعتيادية من العاصمة اليوغوسلافية بلغراد، وذلك لزيارة زوجها ميلوسوفيتش في لاهاي الذي ينتظر

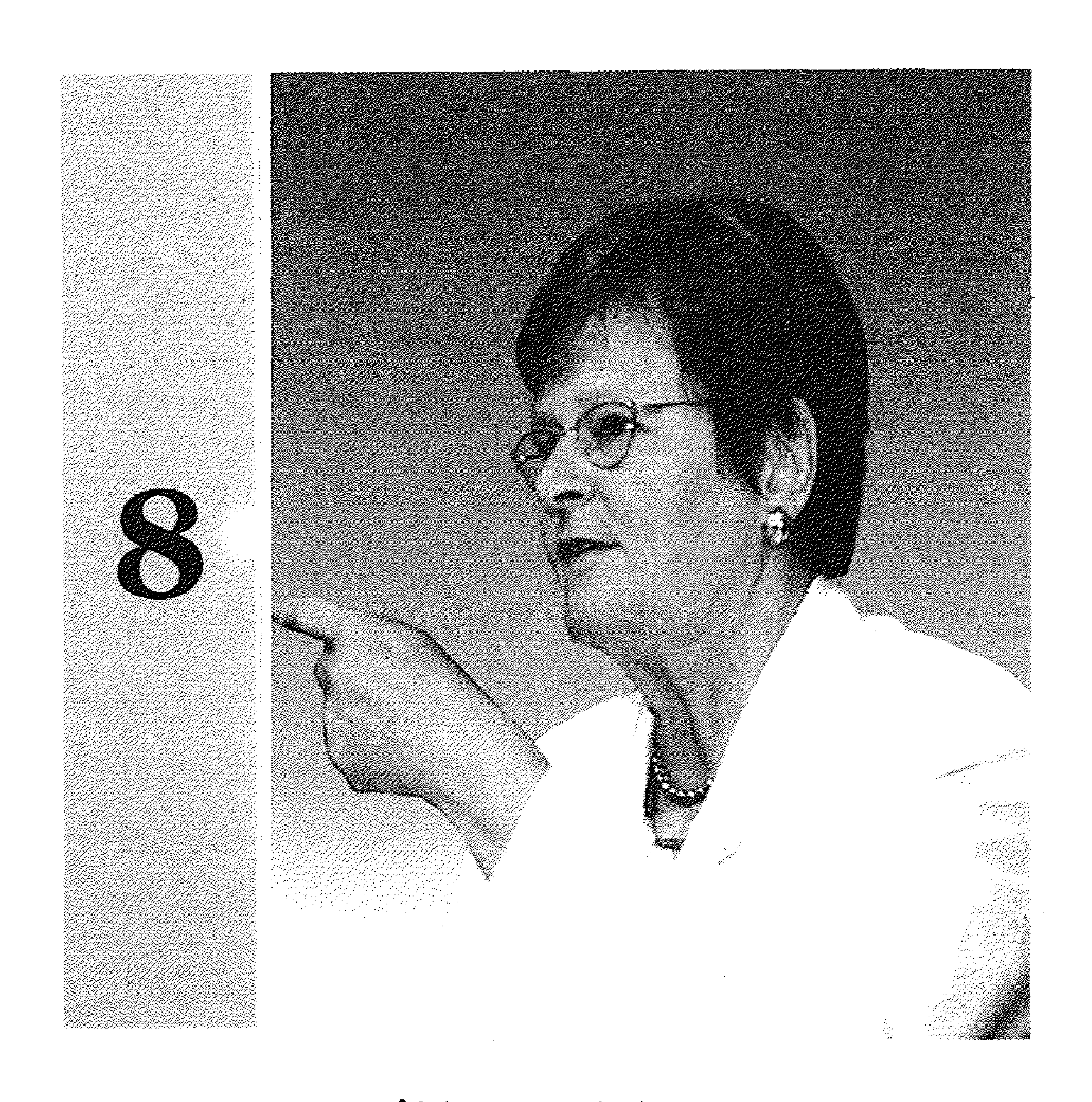
محاكمته على جرائم الحرب التي ارتكبها أثناء الحرب في البلقان وخاصة في كوسوفا. ويأتي هذا الاهتمام العالمي بزيارة ميرا كونها من الممنوعين من السفر باعتبارها من أعوان ميلوسوفيتش إبان فترة حكمه، وهو إجراء دولي في إطار العقوبات المفروضة على يوغسلافيا، غير ان السلطات الهولندية منحتها تأشيرة زيارة لمدة ثلاثة أيام في ظل حراسة مشددة، وبشرط مغادرتها البلاد فور انتهاء الفترة المحددة للزيارة. والمثير في موقف ميرا هو قيامها بهذه الزيارة رغما عما تؤكده المصادر بأن اسمها وارد في قائمة تضم ٢٠٠ شخصية يوغسلافية مشتبه بتورطها في جرائم ضد الإنسانية فترة الحرب، وهم مطلوبون للترحيل، أي أن أمر اعتقالها أثناء الزيارة وارد، إلا أن هذا الأمر لم يكن رادعا لها. وبالرغم من عدم سماح السلطات الهولندية ببقاء ميرا لأكثر من ثلاثة أيام في هولندا إلا أنها تعتزم مستقبلا استئجار شقة سكنية في لاهاي فترة محاكمة زوجها التي يتوقع أنها ستستغرق عدة سنوات!

عُرفت ميرا في عهد زوجها بقوتها وتأثيرها عليه في القرارات السياسية فقد كانت على قمة مستشاريه، الأمر الذي رأى فيه الكثيرون ان نجمها يسبق نجم زوجها في البروز، غير ان الظروف الأخيرة التي مرت بها في أعقاب الاطاحة بزوجها من الحكم جعلت منها شبحا يتحرك بلا ثقة، وذلك عكس زوجها الذي لم تظهر عليه علامات الانكسار على الإطلاق حتى بعد خطفه وترحيله إلى لاهاي، فقد كان مرفوع الرأس ينظر بكبرياء في كل من حوله كما كان يفعل عندما كان رئيسا. إلا أن إصرار ميرا على البقاء بجانب زوجها في هذه الفترة، يؤكد أن تلك المرأة لم تنكسر بعد، فقدرتها السابقة على التأثير في حياة زوجها وتوجيهه لم تضعف، وهذا ما بدا جليا من جهدها الملاحظ في اختيار طاقم المحامين الذين توكلهم للدفاع عنه أمام المحكمة الدولية، إضافة إلى محاولاتها إقناع زوجها بقبول فكرة الدفاع عنه، في الوقت الذي يرفض فيه ميلوسوفيتش الاعتراف أصلا بالمحكمة الدولية. وإن كان البعض يرى أن موقفها هذا يحمل من الشجاعة القدر الكبير، إلا أن تاريخ هذه السيدة يؤكد أن ما تقوم به ليس وليد تلك الظروف القهرية التي وضعت فيها، لاسيما وان قوتها طيلة فترة حكم زوجها كانت محل

خوف وإعجاب الكثيرين، فقد شبهها الكثيرون من الصرب بـ ايلينا زوجة الدكتاتور الروماني الراحل نيكولاي شاوشيسكو. لقد كانت ميرا على رأس مستشاريه والمتصرفة في الكثير من القضايا الهامة ابان فترة حكمه. فلم تنفصل ممارسات ميلوسوفيتش مطلقا عنها حتى على المستوى الداخلي، وهذا يظهر عندما وُجهت للرئيس السابق تهم من السلطات المحلية في أعقاب تركه للسلطة، تمحورت حول تهريب كميات كبيرة من الذهب إلى سويسرا، وتزوير وثائق تتعلق بإقرار غير حقيقي لثروته ولثروة زوجته ميرا للحصول على منزل لكل منهما في ضواح راقية دون أن يستحقاها، ويقال إن ميرا استدعيت للتحقيق معها بخصوص بعض هذه الاتهامات، ويأتي هذا دليلا آخر على دور هذه السيدة في إدارتها للكثير من الأمور إبان حكم زوجها، الأمر الذي يورطها بشكل أو بآخر بجرائم الحرب التي يحاسب عليها ميلوسوفيتش.

ظهرت ميرا اكثر صلابة -حتى وإن أظهرت عكس ذلك- من أبنائها ماريا (٣٦ سنة) التي أصيبت بحالة هستيرية فأطلقت خمس رصاصات في الهواء عندما سلم والدها نفسه للسلطات المحلية في يناير ٢٠٠١، بسبب التهم السابقة الذكر، كذلك ابنها ماركو (٣٢ سنة) الذي لم يتحمل البقاء في صربيا فغادر إلى موسكو منذ اطاحة والده. وان كان محاموها يرون أنها بعد كل لقاء مع زوجها ميلوسوفيتش في مكان احتجازه متعبة جدا، إلا أن امرأة لا يستبعد تورطها بجرائم الحرب التي ارتكبها زوجها في حق ما يزيد على مئتي ألف مدني لا يتصور أن يتعبها أمر كهذا، وإنما قد تكون الحراسة المفرطة التي أحاطت بها أثناء لقائها به والحاجز الزجاجي الذي فصل بينهما ولم يسمح لهما بلمسة واحدة بعد أن كانت يداهما في تشابك دائم هو ما اتعب تلك السيدة التي حذفتها ممارساتها إلى اسفل القمة فقررت أن تكون دواءً لجروح زوجها بعد أن كانت داءه.

كتب في ٢٠٠١/٧/٢٩



جرو هارلم برودلاند

«المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية»

جرو هارلم برودلاند "..وكآبة التغيير"

تماما ..التغيير هو الشي الوحيد الذي لا يتغير، كل شي يشمله التغيير بدءاً بالحال ومرورا بالمال، وعبورا بالمبادئ والأحوال!! فبالرغم من الدرجة العالية من التطور التي وصل لها إنسان هذا القرن إلا انه لم يتمكن من وضع حد لمعاناة الإنسانية مع الأمراض، فبدل أن يقوم هذا التطور في مختلف الميادين بحل مشكلاته التي تؤدي الى الأمراض، تسبب وبطريقة غير مباشرة في تغيير تلك الأمراض واستبدالها بأخرى أكثر فعالية.

وسُنة التغيير هنا شملت حتى طبيعة الأمراض، فبعد أن كان البؤس والفقر والجوع الأسباب الرئيسية وراء الأمراض التي صارعها الإنسان على مر قرون طويلة مثل الكوليرا والملاريا والسل، أصبحت الرفاهية والراحة أسبابا مباشرة لأمراض السمنة والاكتئاب والاضطرابات العقلية التي ارتفعت لتحل على رأس قائمة أخطر أمراض العالم. وتبدو خطورة تلك الأمراض كونها تدفع الإنسان ذاته الى طلب الموت!! فحسب الإحصائيات المعلنة، هناك نحو مليون شخص ينتحرون كل عام، بينما يحاول مابين ١٠ الى ٢٠ بالمائة من سكان العالم قتل أنفسهم.

هذا ما أكدته جرو هارلم برودلاند المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية الأسبوع الماضي، عندما قالت إن عدد المصابين بالاكتئاب في العالم يقدر

بحوالي ٥٠٠ مليون مكتئب وأن هناك شخصا واحدا من كل أربعة أشخاص يعانون اضطرابات عقلية !!. جاءت تصريحات مديرة منظمة الصحة العالمية في أعقاب إصدار التقرير السنوي للمنظمة والذي خرج تحت عنوان الصحة العقلية: فهم جديد، أمل جديد وذلك بهدف زيادة الوعي لحجم المشكلة. ويأتي هول تلك المعلومات كونها تصدر عن امرأة عانت مأساة انتحار أحد أبنائها. وهذا ما يفسر المرارة التي تحملها إحدى الجمل التي أدلت بها المديرة العامة للمنظمة جرو هارلم عندما قالت إن الإصابة بمرض عقلي لا تعني إخفاقا شخصيا، فإذا كان هناك إخفاق فهو موجود في طريق تعاملنا مع الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات عقلية أو دماغية.

الدكتورة جرو هارلم برودلاند المديرة العامة لـ منظمة الصحة العالمية نرويجية الجنسية ولدت في إبريل عام ١٩٣٩ لأب عمل كأخصائي إعادة تأهيل وهي إحد التخصصات التي لاقت رواجا كبيرا في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وعندما بلغت جرو هارلم العاشرة من عمرها انتقلت الى الولايات المتحدة الاميركية حيث حصل والدها على فرصة للعمل في الأمم المتحدة، وعندما أنهى تلك الفترة وعاد للنرويج أرسل في مهمة عمل مرة أخرى الى مصر للعمل بنفس التخصص. كان تفوق جرو هارلم سببا في حصولها على منحة في مدرسة هارفارد الاميركية التي تخرجت منها عام ١٩٦٥ كطبيبة. وظلت تعمل في مجال الرعاية الصحية لما يقارب عشر سنوات، ركزت اهتمامها خلال تلك الفترة في قضايا صحّة الأطفال حتى أصبحت مديرة لخدمات التلاميذ الصحية في الوزارة، وفي أثناء ذلك كانت لها عائلتها الصغيرة المكونة من أربعة أطفال.

وبعد عشر سنوات عمل في مجال الخدمة العامة دخلت جرو هارلم الحكومة النرويجية كوزيرة للبيئة وهي في سن الخامسة والثلاثين، لم يشكل هذا المنصب أول احتكاك لها في عالم السياسة، إذا انضمت جرو وهي في التاسعة من عمرها الى قسم الأطفال التابع لـ حزب العمال وذلك بدفع من

والدها الذي أثبتت الأحداث فيما بعد تأثرها بعطائه. وبالرغم من ترددها في قبولها بمنصب وزيرة البيئة إلا أنها قبلت التحدي فحصلت على استحسان محلي ودولي واسع في مجال عملها في فترة السبعينيات.

أدى تقاعد رئيس الوزراء النرويجي اودفار نوردلي لأسباب صحية عام ١٩٨١ الى اعتلاء جرو هارلم برودلاند كأول وأصغر امرأة في الدول الاسكندنافية منصب رئيسة حكومة وهي في عمر ٤١ عاما، غير أن تلك الحكومة لم تستمر لأكثر من ثمانية اشهر، ولكن جرو هارلم التي كانت قد دخلت حزب العمال وهي في سن صغيرة استطاعت أن تصل الى زعامته بل وقادته للنجاح في الانتخابات لثلاث مرات، فأصبحت بهذا الفوز رئيسة لوزراء النرويج لفترتين، الثانية من ١٩٨٦ وحتى ١٩٨٩ والثالثة من ١٩٩٠ وحتى ١٩٩٦وخلال العشر سنوات المتفرقة التي ترأست فيها جرو هارلم الحكومة النرويجية استطاعت أن تحصل على استحسان محلي ودولي لمجمل نشاطها، فلم تله السياسة الداخلية للنرويج جرو عن لعب دور دولي، فقد بدا في أغلب سياساتها الداخلية قلقها المتنامي للقضايا ذات البعد العالمي الأمر الذي كفل لها احترام وتقدير دولي لأبعد الحدود، فعينت عام ١٩٨٣ رئيسة للجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، وكانت توصيات اللجنة في تقريرها المنشور عام ١٩٨٧ سببا في عقد مؤتمر قمة الأرض في ريودي جانيرو عام ١٩٩٢.

كان هذا البعد الدولي في سياسات جرو هارلم سببا في تعليق الكثيرين من المراقبين لها بأن النرويج بلد صغير جدا أمام الطموحات الدولية لهذه المرأة. وبالفعل رشحت جرو لمنصب المديرة العامة لـ منظمة الصحة العالمية وكان هذا المنصب بالتأكيد تتويجا لتطلعاتها الدولية، فقد كان عملها كطبيبة وسياسية مكملا ودافعا لموافقة المجلس التنفيذي للمنظمة على ترشيحها في يناير ١٩٩٨، لاسيما وأنها حصلت على دعم من واشنطن التي تدفع ما يقارب ربع مخصصات الوكالة. وبهذا التعيين أصبحت أول أمراه تدير منظمة الصحة العالمية.

كثيرا ما كانت جرو هارلم برودلاند تُشَبه برئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارجريت تاتشر سيما بالطريقة المهيمنة التي كانت تدير بها أمور وزارة البيئة والحكومة فيما بعد، لدرجة أن رسامي الكاريكاتور كانوا يعمدون الى رسم جرو بسيقانها الرفيعة وباقي السياسيين كأقزام يدورون حولها!! غير أن أسلوبها في الإدارة لم يمنع تنصيبها على رأس تلك المنظمة التي عانت ولسنوات طويلة من حمى البيروقراطية على يد مديرها السابق الدكتور هيروشي ناكاجيما على مدى فترتين متتاليتين.

وبالفعل فقد بدت صرامة ومصداقية جرو مديرة منظمة الصحة العالمية عندما أعلنت صراحة أنها لا تستبعد وجود علاقة بين اليورانيوم الذي استخدمته قوات حلف شمال الأطلسي في البلقان وبين إصابات سرطان الدم اللوكيميا التي ظهرت بين أفراد قوات حفظ السلام والمدنيين، بل ودعت الى إجراء المزيد من الأبحاث في هذا المجال، وذلك رغما عن دأب حلف الناتو على تأكيداته بعدم وجود إي علاقة بين المرض وأنواع اليورانيوم المستخدمة!! بالإضافة الى موقفها القوي أمام شركات الكحول والسجائر وحتى شركات الأدوية التي تحتكر أنواعا معينة من الأدوية تحت دعوى الملكية الفكرية بدل السماح بتصنيعها محليا لتعم فائدتها للفقراء في العالم.

و منظمة الصحة العالمية إحدى وكالات الأمم المتحدة العاملة، وقد أنشأت هذه المنظمة في السابع من إبريل عام ١٩٤٨ وهو التاريخ الذي يحتفل به يوم الصحة العالمي. وبالرغم من أن تأسيس تلك المنظمة جاء استكمالا لمؤسسات دولية أخرى اهتمت بالجانب الصحي العالمي بسبب الأوبئة والأمراض المنتشرة في العالم إلا أن دستور الأمم المتحدة عرف الصحة بأنها الراحة الاجتماعية والعقلية والجسدية. ولذا فشمول هذا التعريف بالصحة العقلية يعبر عن رؤية ثاقبة لواضعيه، إذ انه وبعد نصف قرن اعتبرت الأمراض العقلية أخطر مشكلات الإنسان في

عصرنا الحالي، ذلك أن التطور الحضاري دفع البشرية الى الاكتئاب. وهنا يبرز دور المنظمة الدولية في المجتمع الدولي بدفع دوله وحكوماته الى تحمل مسؤولياتها لمقاومة أمراض العصر.فحسب إحصائيات منظمة الصحة العالمية يعاني نحو أربعمائة وخمسين مليون شخص من أمراض عصبية ونفسية مثل الاكتئاب، والانفصام الشخصي، والخرف، الأمر الذي يجعل هذه الأمراض العصبية والعقلية من أهم أسباب اعتلال الصحة الجسدية!. وبالرغم من هذا فإن ٤٠ بالمائة من دول العالم لا تمتلك سياسة خاصة بالصحة العقلية لمواطنيها. وأن ثلثي دول العالم لا ينفق سوى واحد بالمائة أو اقل من ميزانية الصحة على الصحة العقلية، ونصف دول العالم يوفر طبيبا واحدا متخصصا في الأمراض العصبية لكل مائة ألف شخص.

وتبدو غرابة هذه الأمراض العقلية كونها مرتبطة بدرجة كبيرة بالعالم المتحضر الأمر الذي يعد دليلا قاطعا على الآثار السلبية المترتبة عن التقدم الحضاري والتكنولوجي، ففي النرويج موطن جرو هارلم صدر تقرير في شهر يوليو الماضي يفيد بتزايد أعداد الأطفال والبالغين الذين يتلقون علاجا نفسيا، إذ قدمت مؤسسات الخدمة العقلية علاجا عام ٢٠٠٠ لـ ٢٧٣٥ طفلا وهو رقم يزيد بنسبة ١٣ بالمائة عن العام ١٩٩٩ وتبدو فداحة هذا الرقم إذا اعتبر أن اغلب من يعانون حالات نفسية أو عقلية لا يلجأون إلى طلب العلاج!!!

إن هذه الأمراض العقلية والنفسية التي أصابت إنسان العالم المتقدم تزداد حدتها مع الزيادة المتنامية للتطور التقني والحضاري والتغيير المتسارع لمختلف الحالات والأوضاع في العالم، وبالتأكيد مع تنامي حالات التناقض والظلم التي يحيا فيها الجنس البشري. إن تلك الأوضاع تجعل الإنسان غير قادر على التوافق مع نفسه وغير مستمتع بالحياة. هذه الحالات لها آثارها السلبية على المدى الطويل بكل تأكيد سواء على الإنسان

في العالم المتقدم أو على غيره من العالم النامي الذي يعاني ظلما يدفع به الى نهايات تهدد العالم بأسره، ولذا فإن جرو هارلم يقع عليها عبء كبير في توجيه العالم نحو سياسة صحية تبدي اهتماما اكبر بالصحة العقلية، ولكن هل تستطيع جرو بالفعل التي بلغت من العمر ٦٢ عاما الإعلان صراحة أن العالم الغربي بما وصل إليه من تقدم حضاري هو السبب الحقيقي لكل ما تعاني منه البشرية من إرهاصات نفسية بسبب ذلك الكم الهائل من التناقض في كل شيء؟! أم أن ملكاتها السابقة ومبادئها قد تغيرت مع كل ما يتغير حولنا من أشياء!.

كتب في ٢٠٠١/١٠/١٤



زبيدة خان..
« أمين عام منظمة العفو الدولية »

زبيدة خان..
"والأمل بين دكا وداكار"

إنها حقا لمفارقة أن تخرج امرأة من بلد تطالب فيه الجماعات المتشددة بحظر عمل المنظمات غير الحكومية بحجة أنها تؤثر سلبيا على ثقافة المجتمع والنساء على وجه الخصوص! إلى بلد آخر لكي تتوج كأول امرأة على رأس أهم المنظمات الغير حكومية في العالم!! ولم لا، وشعار هذه المنظمة شمعة تحيطها الأسلاك الشائكة، أي أن للأمل سبيلاً حتى في أقسى الظروف.

فمن دكا عاصمة بنجلاديش إلى داكار عاصمة السنغال، خرجت السيدة زبيدة آرين خان لتنصب في العاصمة السنغالية كأول أمين عام امرأة (مسلمة) وأول شخصية آسيوية على رأس منظمة العفو الدولية منذ تأسيسها قبل أربعين عاما.

وزبيدة خان من مواليد دكا ٢٤ ديسمبر ١٩٥٦، تخصصت في القانون العام والقانون الدولي وحقوق الإنسان. ودرست في جامعة مانشستر وفي هارفرد لوسكول في بريطانيا. عملت زبيدة فترة كمساعدة قانونية للجنة الدولية للحقوقيين التي تتخذ من جنيف مقرا لها. وفي العام ١٩٨٠ عملت مستشارة لحماية اللاجئين في المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة، وكان هذا المنصب بداية لتركيز زبيدة لجهودها في العمل مع اللاجئين

والنازحين من ديارهم لحماية حقوقهم، فشغلت هذا المنصب في كل من جنوب شرق اسيا، وباكستان، وبريطانيا وجمهورية ايرلندا.

تقلدت زبيدة رئاسة بعثة المفوضية العليا للاجئين في الهند عام،١٩٩٥ ثم تولت مسؤولية البحوث والتوثيق داخل المفوضية، وكانت المشرفة على إنجاز وثيقة المفوضية العليا للاجئين المعنونة بـ «وضع اللاجئين في العالم»، وفي العام ١٩٩٩ عينت مساعدة لمدير هيئة الحماية الدولية. وعلى ما يبدو أن العمل في المنظمة الحكومية الدولية بعد ما يقرب من ٢١ عاماً لم يرق لزبيدة التي تخلت عنه بعد وصولها لمناصب متقدمة في المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، فارتأت توجيه نشاطها للعمل في منظمة دولية غير حكومية، فكان أن انضمت إلى منظمة العفو الدولية، وبعد ما يقارب العامين على عضويتها للمنظمة أصبحت سابع أمين عام لها منذ إنشائها.

وفي داكار بالسنغال تسلمت زبيدة خلال الأسبوع الثالث من أغسطس العام ٢٠٠١ مقاليد منصبها الجديد في احتفال عام لمنظمة العفو الدولية، قدم لها الأمين العام السابق بيير سانيه الذي شغل هذا المنصب لعشر سنوات الشمعة المحاطة بالأسلاك الشائكة التي تمثل شعار المنظمة. وجاء هذا التنصيب في أعقاب اجتماع المجلس الدولي لأعضاء المنظمة والذي يعقد كل عامين. ويبلغ عدد المجتمعين ٥٠٠ عضو من مختلف دول العالم، يقومون بوضع استراتيجيات المنظمة المستقبلية لمواجهة الطابع المتغير للعمل في مجال حقوق الإنسان. وبالرغم من أن هذه المنظمة غير حكومية إلا أن دورها آخذ في التنامي مؤخرا بسبب الضغوطات التي يمارسها أعضاؤها البالغ عددهم أكثر من مليون عضو ومشترك في ما يربو على ١٤٠ بلداً ومنطقة في أنحاء المعمورة. ويشكل هؤلاء الأعضاء ما يفوق ٧٥٠٠ مجموعة محلية ومجموعات الشبيبة والطلبة وغيرها من المجموعات المتخصصة. ويتمحور عمل الأعضاء وكل هذه المجموعات حول حماية حقوق الإنسان في أنحاء العالم. فهي حركة عالمية تطوُّعية تسعى لمنع بعض من أخطر انتهاكات

حقوق الإنسان الأساسية التي ترتكبها الحكومات أو غيرها من جماعات المعارضة المسلحة.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تسعى المنظمة عن طريق العمل التطوعي لأعضائها - ما عدا ما يقارب الـ ٣٠٠ موظف يعملون في مقر الأمانة الدولية للمنظمة في لندن- إلى استغلال كافة إمكانياتهم المختلفة في إطلاق سراح سجناء الرأي شريطة ألا يكونوا قد استخدموا العنف أو دعوا إلى استخدامه، والعمل على إتاحة محاكمة عادلة لهم على وجه السرعة، والسعي لإلغاء عقوبة الإعدام والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية التي يلقاها السجناء، وتعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان بكافة السبل لاسيما تنظيم برامج لتعليم حقوق الإنسان وتعزيز الوعي بها. وتُحقق هذه الأهداف عن طريق آليات جمع المعلومات ونشر التقارير المفصلة عن الحالات التي تتناولها المنظمة وإبلاغ وسائل الإعلام بها، وعرض بواعث القلق على الملأ من خلال الكتيبات والملصقات والإعلانات والنشرات الإخبارية والمواقع على الشبكة الدولية، وحث أنصار المنظمة في أنحاء العالم على دفع الرأي العام لممارسة ضغوط على من بيدهم تغيير وضع تلك الحالات ورفع الظلم سواء كانوا جماعات ضغط داخلية أم دولية.

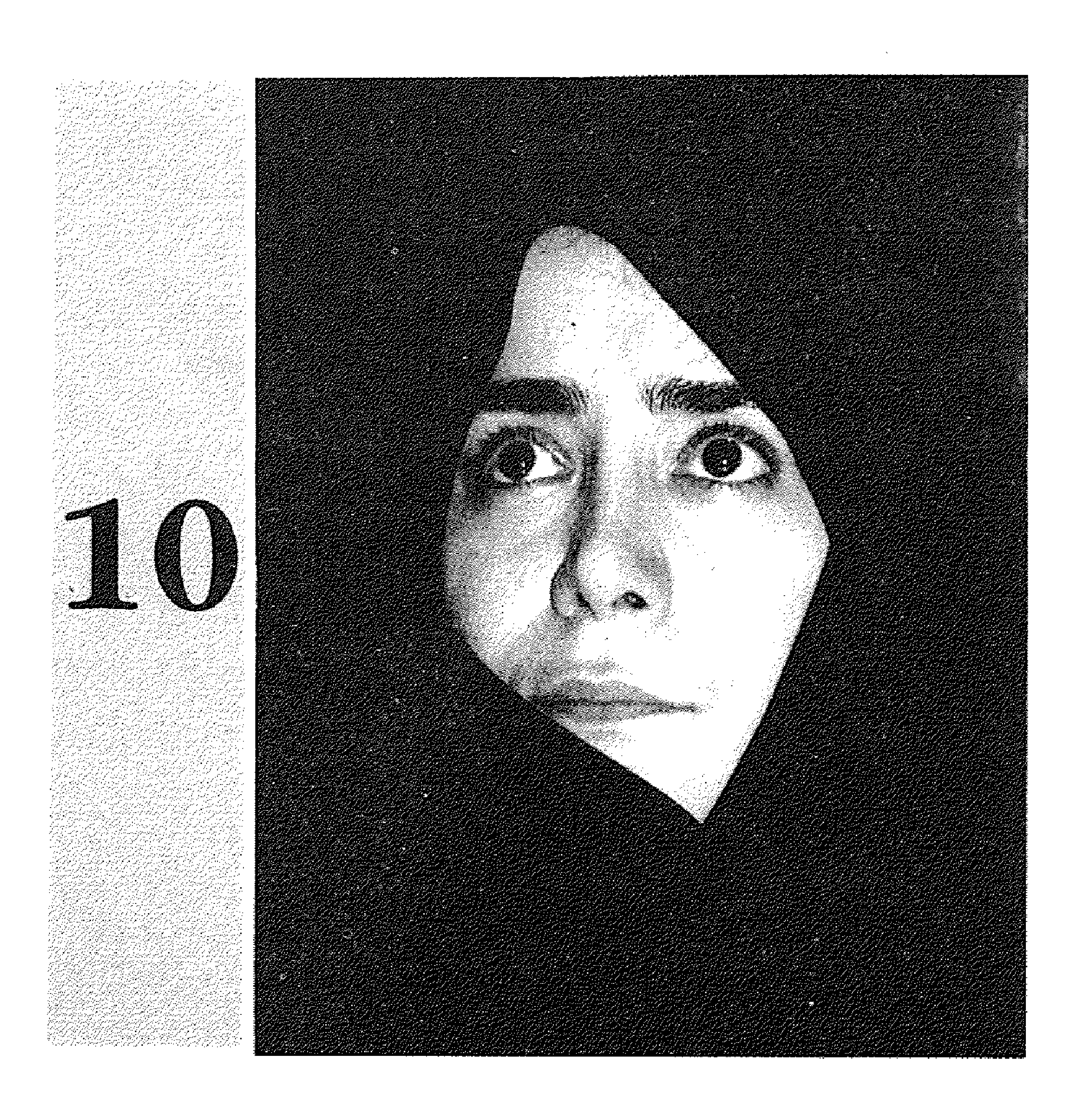
ورغم مرور ٤٠ عاما على إنشاء هذه المنظمة وتحديد جوهر حركتها في الدفاع عن سجناء الرأي على وجه الخصوص، إلا أن اعضاءها أثبتوا قدراتهم العالية في مواجهة التحديات التي تواجه حركة حقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين، والسعي على إبقاء المنظمة كواحدة من أكثر المنظمات مواكبةً للعصر، وقد بدا هذا جليا من دور المنظمة الفعال في حث دول العالم على توقيع معاهدة إنشاء المحكمة الجنائية الدولية التي تسعى لمحاسبة مجرمي الحرب ومرتكبي الجرائم ضد الإنسانية. كما ظهر كذلك تكيفها مع المتغيرات الدولية في تطلعها الحديث إلى مساءلة الشركات والمؤسسات التي قد ترتكب فعلا منافيا لحقوق الإنسان، وذلك على حد قول

أمينها السابق بيير سانيه.. «أن عالم اليوم يهيمن عليه الاقتصاد، وعلى من يملكون هذه القوة تحمل مسؤولية إخوانهم في الإنسانية».

لقد أعلنت زبيدة خان ساعة تسلمها مهام منصبها الجديد، أن أولى مهامها حشد جهود ملايين البشر في مختلف أرجاء الأرض من أجل التضامن مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وجمع أكبر قدر من المعلومات عن هوياتهم وقصص معاناتهم. وأمام هذا الهدف الأسمى وهو التضامن مع هؤلاء الضحايا ذابت كافة الاختلافات العرقية والدينية والاقتصادية والأيديولوجية في مقابل الإصرار على العمل من أجل بناء عالمٍ ينعم فيه كل فرد بالحقوق الإنسانية. ومما يدعم هذا التوجه في المنظمة درجة الحيادية العالية التي تتمتع بها، فهي مستقلة عن جميع الحكومات والأيديولوجيات السياسية والمصالح الاقتصادية والمعتقدات الدينية، وتعتمد في تمويلها على تبرعات الأفراد ومداخيل الأنشطة التي تمارسها.

ولذا فقد كان تنصيب السيدة زبيدة أريين خان البنغالية المسلمة لرئاسة المنظمة، فيه ترجمة حقيقية لاستقلاليتها عن أي من تلك التوجهات. فما قامت به الجماعات المتشددة في بنجلاديش في فبراير من العام ٢٠٠١ بدعوتها رفض عمل المنظمات غير الحكومية، بسبب تأييد الأخيرة قرار المحكمة البنغالية العليا القاضي بعدم شرعية الفتاوى الصادرة عن جهة غير المحاكم، لم يلغ الأمل في خروج تلك السيدة ذات الأربعة وأربعين عاما من دكا البنغالية إلى داكار السنغالية لتستلم شمعة المنظمة التي توحي بأمل لا ينضب لمظلومي العالم وذويهم في غد بعيد عن الظلمة.

كتب في ٢٠٠١/٨/٢٦



فاطمة حقيقت جو..
«مرشحة الرئاسة الإيرانية»

فاطمة حقيقت جو..
"بين التشادور وعباءة الفقيه"

تبدو نظرة المرأة الإيرانية لـ «التشادور» الذي ترتديه قريبة أحيانا إلى درجة التطابق مع نظرة التيار الإصلاحي في إيران إلى عباءة الفقيه، فبقدر التصاق هذا التشادور بجسد هؤلاء النسوة بقدر ما يحملن تجاهه من مشاعر متضاربة غير مستقرة بين الرفض والحاجة له. كذلك حال التيار الإصلاحي الذي ينظر إلى مؤسسات الحكم المحافظة في إيران، كونها سببا لوجوده واستمراره والمصدر الوحيد لإذلاله في الوقت ذاته!! وفي ظل هذه الوضعية الغريبة للتعايش بين كل تلك الأطراف تبدو المرأة الإيرانية اكثر أطراف تلك المنظومة غرابة، ففي الوقت الذي توصف به خطواتها في تلك البقعة من العالم بأنها من الخطوات الرائدة في العالم الإسلامي لاسيما بعد أن وصلت جرأتها لدرجة ترشيح نفسها للرئاسة الإيرانية، فإنها مازالت تعاني اضطهادا لا محدود حتى وهي في أكثر المواقع الإيرانية حصانة!!.

وإذا كانت جرأة المرأة الإيرانية توجت بترشيح عدد من النسوة أنفسهن في الانتخابات الرئاسية الأخيرة -رغم علمهن المسبق بإخلالهن بشرط الجنس في الترشيح كون المسموح لهم باعتلاء هذا المنصب هم الذكور- قد أثار دهشة العالم، إلا أن جرأتها في إبداء رأيها بصراحة في موقع وجُد لذلك لا تثير أي نوع من الدهشة على الإطلاق، ورغما عن ذلك فقد صودر

هذا الحق منها، إذ أصدر القضاء الإيراني المحسوب على التيار المحافظ في إيران خلال الأسبوع الأخير من أغسطس العام ٢٠٠١ قرارا بسجن إحدى عضوات مجلس الشورى (البرلمان) ٢٢ شهرا بتهم تراوحت بين إهانة بعض مؤسسات الدولة وتحريف كلام الإمام الخميني والدعاية ضد النظام، وهي تهم خطيرة تكفي لإنهاء المستقبل السياسي لأي إيراني إن لم يكن لانهاء حياته في الأساس!!.

هذا تماما ما تواجهه النائبة الإصلاحية فاطمة حقيقت جو أو «فاتيمي» – كما يقولها الإيرانيون– بعد قرار المحكمة بسجنها لمدة سنة وعشرة شهور، إذ لا يتوقع أن تعود لممارسة عملها في البرلمان الذي سيكون قد تبقى على فترة عمله أقل من تسعة شهور، لاسيما وانه ارفقت بالحكم عبارة (لا يعود لممارسة نشاطه العام) التي اعتادت المحكمة إرفاقها بالأحكام الصادرة ضد المحسوبين على التيار الإصلاحي، فالاكتفاء بتقليم الأظافر لم يجد معهم ولذا كان بتر الأصابع من جذورها هو الحل من وجهة نظر التيار المحافظ. و فاطمة حقيقت جو البالغة من العمر (٣٣) عاما تعتبر من أبرز وأنشط أعضاء البرلمان الإيراني الإصلاحيين، فهي عضو حزب جبهة المشاركة القريب من خاتمي، وواحدة من ١٤ نائبة وصلن إلى مجلس الشورى الإيراني في الانتخابات التشريعية الأخيرة في إبريل عام ٢٠٠٠، وهي حاصلة على شهادة دكتوراه، وعضو لجنة التعليم والبحث العلمي في البرلمان الإيراني.

وفاطمة من مواليد مدينة طهران عام ١٩٦٨، أي أنها بالكاد كانت قد بلغت العاشرة من عمرها أبان الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، مما يعني إنها تمثل ذلك الجيل الذي لم يشهد مظالم ذلك العصر السابق للثورة ولم يكابد مرارة حكم الشاه وبالتالي لم يكن ممن رسموا ولو خطأً في لوحة النظام الإسلامي الحالي. وهذا الجيل بالذات هو من يحذره الحرس القديم المحافظ في نظام الحكم في إيران، كونه يشكل زلزالا يهدد منجزات الثورة الإسلامية.

ومنذ وصول محمد خاتمي إلى سدة الحكم في إيران عام ١٩٩٧ ازدادت حدة الخلاف بين هذا الحرس القديم والجيل الجديد الذي ينادي بأفكار يعتبرها الآخر بمثابة السوس الذي سينخر في عضد الجمهورية الإسلامية، ولذا كان استهداف ممثلي هذا الجيل أهم أولويات التيار المحافظ، وإغلاق الصحف التي تعبر عنه أهم أساليبهم، وملاحقة وترهيب المدافعين عنه في السلطة الإيرانية أهم مساعيهم لخلق بيئة مناسبة لإبادتهم. ولذا كان وقوف النائبة الإصلاحية فاطمة وسط البرلمان في منتصف فبراير العام ٢٠٠١ للإدلاء بتوضيحات حول ظروف اعتقال الصحفية الإصلاحية فاريبا داودي مهاجر – التي تغطي المسائل الاجتماعية والمسؤولة عن العلاقات العامة في صحيفتي فتح و خورداد اللتين قرر القضاء تعليق صدورهما– بداية لاستثارة التيار المحافظ ضدهما.

فقد احتجت النائبة في حديثها أمام المجلس على استخدام العنف والقوة أثناء اعتقال الصحافية أمام أبنائها بصورة مؤسفة لدرجة انتزاع التشادور الذي كانت ترتديه. وبالرغم من ردود رئيس المحكمة الثورية حجة الإسلام علي مبشري في رسالة تليت أمام مجلس الشورى في أن هذه الاحتجاجات كاذبة، بل وأكد أن الذين قاموا بعملية الاعتقال نساء، بل وزاد على ذلك بقوله: إن عملية الاعتقال قد تم تصويرها، وان الصحافية المعتقلة بنفسها احتجت من السجن على رواية النائبة فاطمة!، غير أن هذه الرسالة التي سردت أمام أعضاء البرلمان والتي بدت فيها لغة التهديد واضحة، لم تردع النائبة فاطمة عن إصرارها على موقفها، فقالت ردا على هذه التفاصيل إذا كان بحوزة مبشري فيلم فليرسله إلى مجلس الشورى لكي نعرف من منا يقول الحقيقة. ويبدو أن التيار المحافظ لن يجعل هذه الحادثة تمر دون أن تدفع النائبة ثمن جرأتها.

ففي الرابع من مارس التالي أعلن في إيران أن القضاء الثوري في طهران رفع دعوى ضد النائبة فاطمة حقيقت جو الإصلاحية بتهمة

أقوال كاذبة، وكأن القضاء لم ينتبه لهذه الأقوال إلا بعد إعلان فاطمة رغبتها بالإطلاع على الفيلم!. وفي أواخر ذلك الشهر أوقفت السلطات الإيرانية النائبة فاطمة أثناء مغادرتها ضمن وفد برلماني متجه إلى كوبا لتمثيل إيران في اجتماع اتحاد البرلمانات بـ «هافانا». غير أنه سمح بعد إيقافها لعدة ساعات بالمغادرة مع زملائها. ومنذ ذلك الحين لم يكن لتلك التهم التي وجهت للنائبة مؤخرا مكان، وطوال تلك الفترة حتى صدور الحكم في الأسبوع الأول من أغسطس العام ٢٠٠١، سعى المحافظون بقواهم لإعداد ملف قضائي ضدها بعد أن وضعت كل تصرفاتها تحت المجهر، لاسيما تصريحاتها الأخيرة حول تعذيب السجناء وسوء معاملتهم في المحاكم وإدارات السجون. وبعد أن كانت التهمة الموجهة لها -الادعاءات الكاذبة حول ظروف اعتقال الصحفية فاريبا مهاجر، أصبح ملفها يحمل تهما لا حصر لها مثل اتهامها بالدعاية ضد النظام وإهانة القضاء والمجلس الدستوري ورئيس المحكمة الثورية وتحريف كلام الإمام الخميني.

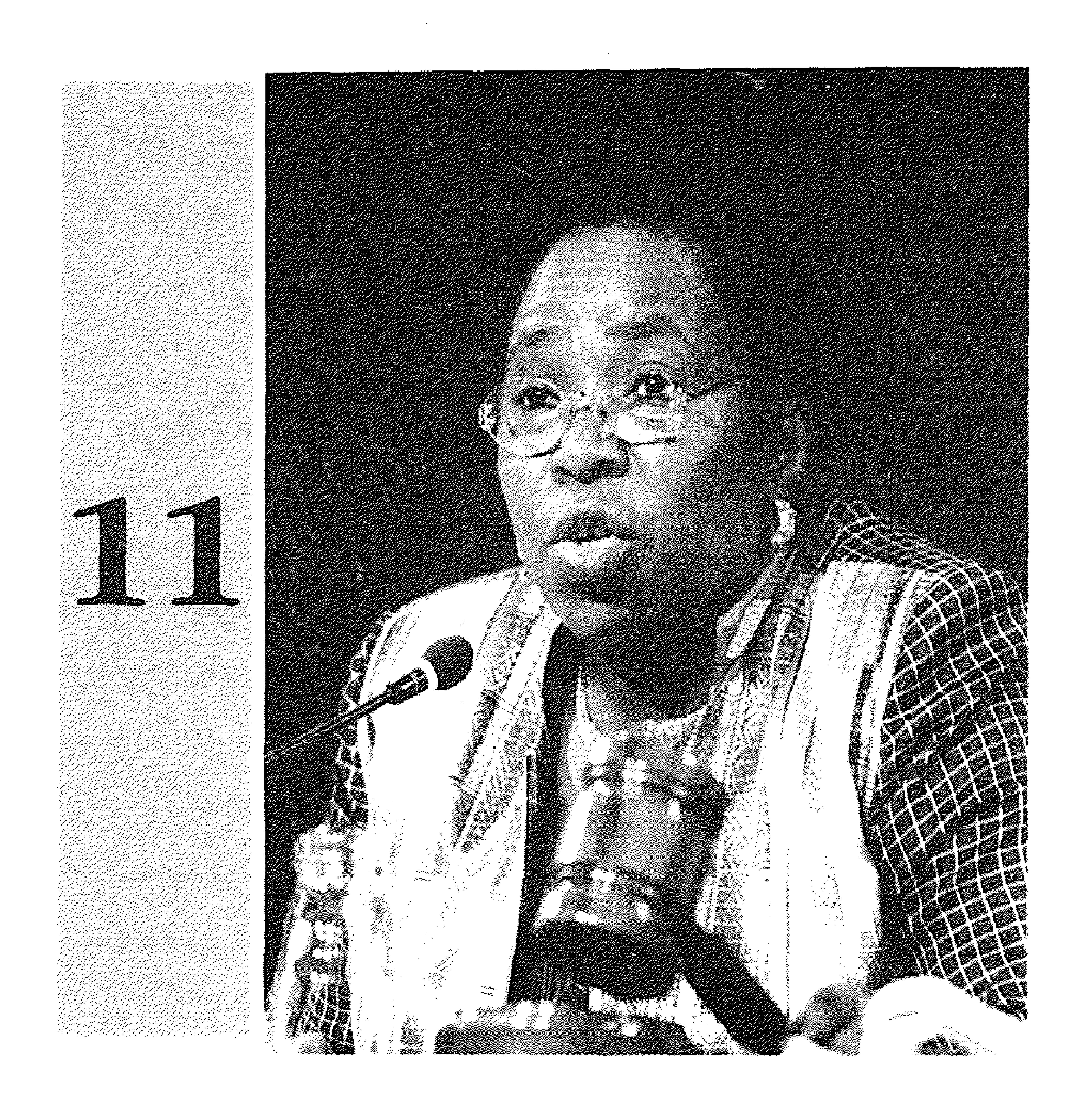
لقد أثارت تلك التهم الموجهة إلى النائبة الإصلاحية فاطمة ردود فعل غاضبة داخل البرلمان الإيراني الذي صادف إصدار الحكم عليها مناقشات تمرير وزارة خاتمي الجديدة، ولعل هذا التوقيت بالذات قصد منه شغل التيار الإصلاحي بعيدا عما سيجري في هذه الوزارة، ومن مظاه هذه الردود الاحتجاجات التي تقدمت بها الكتلة النسائية في البرلمان على الحكم منبهات إلى الحصانة التي يشدد عليها النظام الداخلي للبرلمان. كما هددت العضوات بمقاطعة جلسات المجلس إلى أن تحل القضية، غير أن تدخل فاطمة ودعوتها لزميلاتها باستمرار البقاء في الجلسة -لتمرير الوزارة الجديدة- كان سببا لتراجعهن. ورغما عن كل هذا لوحت النائبة فاطمة بشكوى قضائية ضد سعيد مرتضوي الذي أصدر الحكم ضدها لأنه ارتكب مخالفات واضحة في حكمه، وأكدت أن لهذا الحكم غرضا سياسيا واضحا

قصد منه إضعاف مجلس الشورى، وهي ليست قلقة بهذا الشأن لأنها قامت بواجبها بمقتضى الدستور. وتعتبر ملاحقة النواب أحد الملفات الشائكة في العلاقة بين البرلمان الإصلاحي والقضاء المحافظ، فبالرغم من التشديد على هذه الحصانة في النظام الداخلي للبرلمان إلا انه وطبقا للمادة (٣) من الدستور القومي فإن عضو مجلس الشورى الإيراني يفتقر إلى أي حماية أو حصانة برلمانية بحجة أن الجميع متساوون أمام القانون.

وإن كانت في الأمر غرابة، فسببها فقط التناقض المعلن والصريح لهذه الحالة، ولكنها غرابة لا علاقة لها بحدوث تلك الواقعة، فهي من الغرابات التي اعتاد المجتمع الإيراني على حدوثها منذ ما يزيد على العام، إذ أن فاطمة تعتبر ثالث عضو من البرلمان الحالي يصدر تجاهه حكم قضائي بالحبس. وهذا العدد يعتبر معقولا نسبيا مقارنة بعدد الذين استدعاهم القضاء للمثول أمامه، إذ بلغ خلال العام ٢٠٠٠ فقط ٣٠ نائبا وهو رقم يعتبر حسب مصادر إيرانية لامثيل له في العالم!. فالغرابة تكمن في تلك الجهات التي تؤكد أن دور النواب يقوم أساسا على تمثيل الشعب وتوصيل رأيه للسلطات الأخرى في الحكومة وفي الوقت نفسه تسمح بملاحقتهم قضائيا بسبب المواقف التي يدلون بها. فالمشرّعون انتخبوا للدّفاع عن الحقوق القانونيّة للمواطنين في حين انهم لا يملكون حماية حقوقهم الخاصّة!!.

وتبقى المرأة الإيرانية التي تنادي بحجم أكبر من الحريات والحقوق بعيدة عن التشادور، وبمساحة أكثر اتساعا في المناصب السياسية في الوزارة الجديدة للرئيس خاتمي تعاني في حصن الحقوق من انتهاك حقوقها، كما يعاني التيار الإصلاحي وهو على رأس السلطة التنفيذية (الوزارة) والسلطة التشريعية (البرلمان) مما يعرف بعباءة الفقيه.

كتب في ٢٠٠١/٩/٢



نكوسوزانا دلاميني زوما..
« وزيرة خارجية جنوب أفريقيا »

نكوسوزانا دلاميني زوما..
"دور البطولـــة وأجر الكومبارس"

دأب العالم الذي يدعي تفوقه على إبراز تقدمه الأخلاقي والإنساني محاولا بهذه الحيلة مسح ذكرى الهمجية التي ظل ولقرون طويلة يقترفها ضد الإنسانية، ولذا كان من أهم وأبرز ما حققه في هذا المجال تنصيب أفراد من عروق عانت طويلا سَحق هذا العالم على رأس مؤسسات ذات قيمة رمزية لا أكثر!. غير أن هذه الحيلة أصبحت معروفة، فلا يقدم هذا الشخص الذي يعين كبطل على قمة تلك المؤسسة شيئا غير زيادة الانصياع لذلك العالم.

فبالرغم من معاناتها التي دامت طويلا تحت وطأة الاضطهاد العنصري وقيادتها الحالية لحركة عدم الانحياز واستضافتها الأخيرة لمؤتمر الأمم المتحدة الدولي لمكافحة العنصرية لم تستطع جمهورية جنوب إفريقيا تحقيق مكسب حقيقي يحسبه التاريخ لها كرد اعتبار لما اقترف تجاه الإنسانية من انتهاك. وهكذا كان حال وزيرة خارجيتها نكوسوزانا دلاميني زوما التي نصبتها الأمانة العامة لمؤتمر مكافحة العنصرية رئيسة لمؤتمر دوربان والتي كانت بطلة الجولات الماراثونية في ذلك المؤتمر الذي أنهى أعماله بعد يوم عن الموعد المقرر لختامه وفي الساعات الأولى من صباح اليوم التالي.

كان للشكر الذي قدمته ماري ربنسون رئيسة المفوضية العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة في اليوم الختامي لإعمال المؤتمر في الثامن من

سبتمبر العام ٢٠٠١، إلى رئيسة المؤتمر وزيرة خارجية جمهورية جنوب إفريقيا سببا في الدوي الذي حدث في قاعة المؤتمر إثر تصفيق الحضور للدور البطولي الذي خاضته الأخيرة في التوصل لصيغة نهائية للمؤتمر. إنها الدكتورة نكوسوزانا دلاميني زوما من مواليد ٢٧ يناير ١٩٤٩ من إقليم كوزال ــ ناتال الابنة الكبرى بين ثمانية أبناء لأب مدرس. أبدت تلك الابنة منذ صغرها مؤشرات الإصرار على النجاح والتفوق، ولذا فقد سعت إلى أن تكون محامية، إلا إن والدها أحبط تلك الرغبة فأدخلها إلى مدرسة لإكمال دراستها في الكيمياء والرياضيات والفيزياء على أمل أن تكون طبيبة، وبالفعل حصلت على شهادة جامعية في علم الحيوان والنبات من جامعة «زولاند» عام ١٩٧١، وحصلت على شهادة الماجستير عام ١٩٧٨ من جامعة بريستول، وعلى الدبلوم في صحة الطفل من جامعة ليفربول عام ١٩٨٦.

كانت نوكسازانا ذات همة عالية ونشاط فعال في الأنشطة السياسية الطلبة في جامعة زولاند وتعود هذه الهمة إلى حوادث الفصل العنصري التي كانت تشهدها في المدرسة التي تلقت فيها علومها. وكانت تلك الهمة بداية لمشاركتها في المجلس التشريعي القومي الإفريقي، وسببا كذلك في تعرضها للنفي عام ١٩٧٦ لبريطانيا حيث أكملت دراستها الطبية هناك، وظلت بحكم النفي فيها وتزوجت من جاكوب زوما الذي عين فيما بعد نائبا للرئيس نلسون مانديلا ولديها أربعة أطفال غير أنها انفصلت عنه فيما بعد. ظلت نكوسازانا في بريطانيا حتى عادت إلى جنوب أفريقيا عام ١٩٩٠.

تولت نكوسازانا رئاسة عديد من الأقسام الطبية منذ ١٩٧٨ وحتى عام ١٩٩١ في كل من إنجلترا وسوازيلاند وزامبيا، إلى أن عينت العام ١٩٩٤ وزيرة للصحة في جمهورية جنوب إفريقيا في عهد أول رئيس لجنوب إفريقيا نلسون مانديلا حتى عام ١٩٩٩ عندما عينت وزيرة للخارجية. تقلدت نكوسازانا العديد من المهام والمناصب كان أولها عام ١٩٧٦ كنائب لرئيس منظمة طلبة جنوب إفريقيا ثم تولت في أعقاب ذلك رئاسة العديد من اللجان

الإقليمية والدولية، ومنحت أثناء توليها وزارة الصحة درجة الدكتوراه الشرفية في القانون من جامعة ميلاد عام ١٩٩٥، وفي عام ١٩٩٦ منحت نفس الدرجة من جامعة بريستول التي كانت قد نالت فيها درجة الماجستير. كان تعيين نكوسازانا في ١٧ يونيو عام ١٩٩٩ في حكومة الرئيس تابو مبيكي كوزيرة لخارجيته أمرا ذا أبعاد ودلالات رمزية صرح بها الكثير من رموز الحكومة آنذاك، إذ أكدوا على أن تعيينها يشكل رسالة للقارة الأفريقية والعالم أجمع بأن جمهورية جنوب إفريقيا مصممة على متابعة سياستها المستقلة في علاقتها الخارجية. غير أن البعض علق على ذلك التعيين بأنه مثل إرسال ثور إلى محل زجاج صيني !!. وبالرغم من غرابة هذا التعليق إلا أن ما اتسمت به نكوسازانا من طباع كان داعيا لمثل هذه المقولة التي تطلق عادة عندما يوضع شخص له طباع عنيفة في مكان يحتاج إلى هدوء وسكينة، فقد كانت أثناء ترؤسها لوزارة الصحة أكثر أعضاء مجلس الوزراء إثارة للجدل، إذ اتصفت بالعناد واللجوء إلى التصريحات الفظة الأمر الذي اكسبها عداء الكثيرين، فأطلقوا عليها العديد من النعوت التي تجمع بين شكلها العام وطباعها الحادة.

غير أن صفة العناد التي أُطلقت على نكوسازانا أثناء ترؤسها لوزارة الصحة لصقت بها نتيجة ما كانت تظهره من إصرار عندما تكون مقتنعة بشيء يخص صحة الشعب، وبالفعل كان لهذا الإصرار نتائجه الإيجابية. فقد استطاعت أثناء السنوات الخمس التي ترأست فيها وزارة الصحة تغيير النظام الصحي بأكمله بعد أن كانت زحزحته مستحيلة، إذ عملت في تلك الفترة على زيادة الاهتمام والرعاية بالملايين من أفراد شعب جنوب إفريقيا. كما ابتدعت أثناء تلك الفترة اكثر النصوص تقدما لمحاربة التدخين وسعت إلى فرضها على البرلمان، بالإضافة إلى أن سعيها لإنتاج الأدوية في جنوب إفريقيا لتكون رخيصة ومتاحة للفقراء أثار عليها غضب شركات الدواء الأميركية. كان موقفها هذا وغيره سببا في إثارة موجة حولها من الاستنكار أدت بشكل ما إلى توريطها ببعض الفضائح إلا أنها لم تتنح عن دورها بل

تحملت مسئوليتها كاملة، وكان لهذا الطبع كذلك سبب لإعجاب الكثيرين بها.

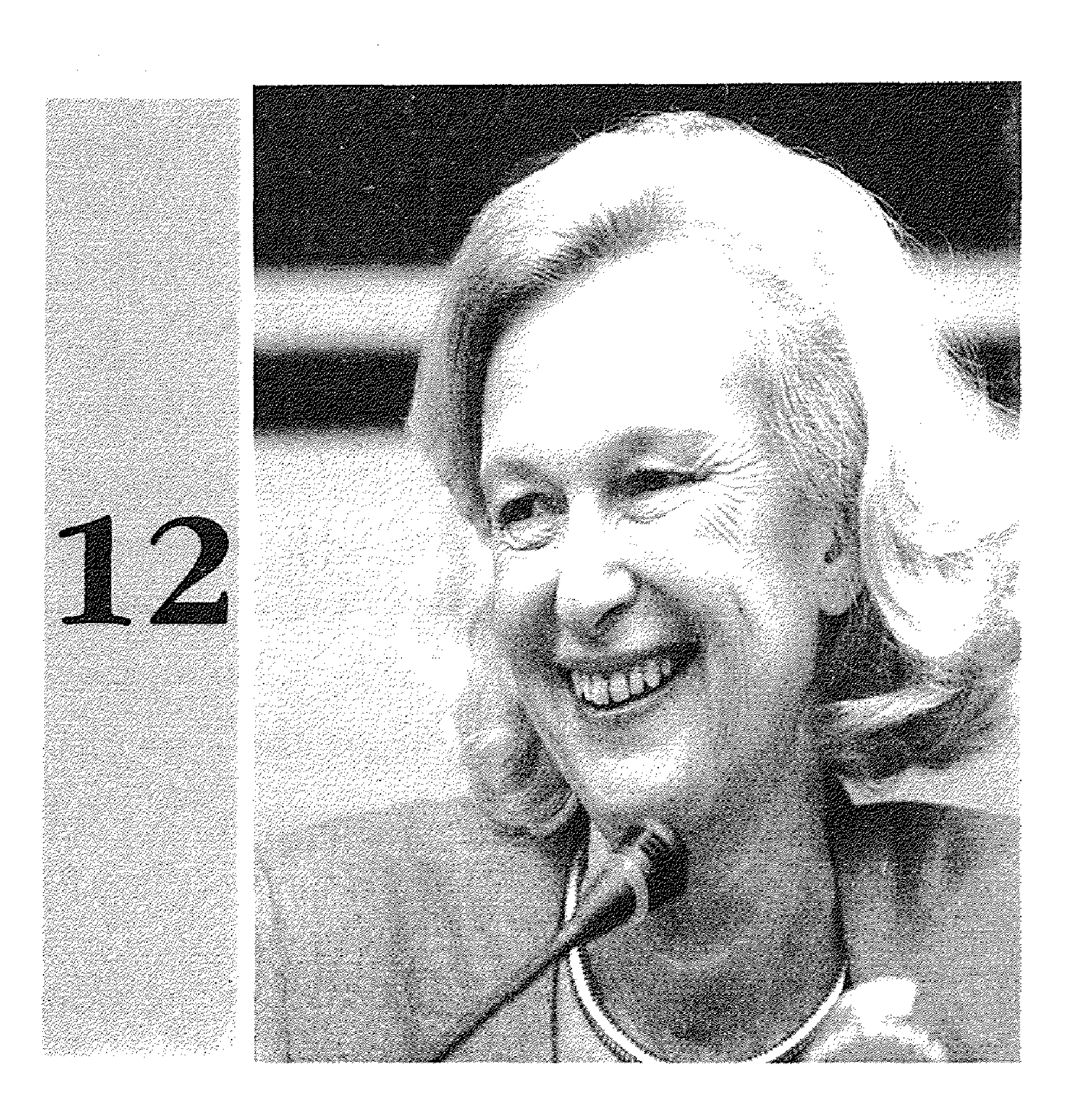
قد تبدو نكوسازانا زوما لدى الكثيرين مفتقدة للباقة والتقدير والدبلوماسيّة التي يتطلبها العمل الدبلوماسي لاسيما منصب وزير خارجية، غير أن ملامحها الممتلئة ونظراتها الجادة و حركتها الهادئة جعلتها تبدو كالعمة العطوفة التي تمتلك كما هائلا من الصبر والتصميم للوصول إلى أهدافها. هذا تماما ما سعت نكوسازانا وزيرة خارجية جمهورية جنوب إفريقيا ورئيسة مؤتمر دوربان إلى عمله بين الأروقة المتشابكة لأعضاء مؤتمر دوربان للتوصل إلى صيغة نهائية لبيان يفك التشابك الأكثر صعوبة في القضايا محل التناول. فبجانب موضوع الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين وما يتسببه هذا الأمر من حساسية بالغة للولايات المتحدة الأميركية كان هناك موضوع أكثر حساسية للطرف الآخر القوي في العالم وهو أوروبا في مسألة التعويضات عن الرق خلال الفترة الاستعمارية لإفريقيا.

كان لتلك القضايا الشائكة والمعقدة أثر كبير في تنبؤ أغلب المراقبين بفشل هذا المؤتمر، إلا أن إصرار أمانة المؤتمر ورئاسته المتمثلة في نكوسازانا كان له دور في الخروج بصيغة توفيقية بصعوبة لتكون ركيزة لعمل المؤتمر. فكانت الوساطات والمقترحات التي تقدمت بها وزيرة الخارجية للوفود المشاركة تجعلها بين نار كل من الوفود العربية والفلسطينية والأوروبية والأميركية والأفريقية فيما يتعلق بإدانة معاداة السامية وكره الإسلام وتعويض الأفارقة وإدانة ما يتعرض له الفلسطينيون، وكيفية الإشارة إلى النزاع الفلسطيني وتركة العبودية والاستعمار، كما ترأست اجتماعات مجموعة الخمس التي تضم كلا من الرئاسة البلجيكية للاتحاد الأوروبي والنرويج وجنوب إفريقيا وناميبيا والجامعة العربية. كانت مقترحات نكوسازانا زوما دليلا على إصرارها للتوصل إلى صيغة نهائية تنهي الجدل الذي طغى على مناقشات المؤتمر وتسبب في انسحاب الولايات المتحدة

وإسرائيل وضغوط أوروبية كبيرة على خط مسار المؤتمر.

وإن كانت الصيغة النهائية التي خرج منها المؤتمر لم تصل إلى الطموح الذي توقعه الفلسطينيون والأفارقة والمنظمات غير الحكومية -فلا تساوت الصهيونية مع العنصرية ولا استطاع الأفارقة الحصول على تعويض لسنوات الاحتلال الأوروبي لأراضيهم- إلا أن كل المقترحات التي نوقشت خلال جلسات المؤتمر وكل ما جرى فيه يعتبر نجاحا رمزيا في إمكانية إبراز مثل هذه القضايا وجعلها في نطاق بحث لم يكن ليجرؤ أحد قبل سنوات على التطرق إليه. وبالرغم من هذه البطولة الماراثونية لـ «نكوسازانا دلاميني» زوما في تلك المناقشات، إلا أن بطلتنا هذه خرجت من المؤتمر بأجر كومبارس بسبب تلك النزعة العنصرية التي يعمد العالم المتقدم على تمثيلها في خضم اصراره على تنفيذها.

كتب في ٢٠٠١/٩/١٧



«نيكول فونتين»..
«رئيسة البرلمان الأوروبى»

«نيكول فونتين».. "ودور يفوق توزيع الجوائز"

تُمنح الجوائز الدولية التي تتعدى الحدود الوطنية لإيجاد حالات من الترابط بين أطراف العالم ودفع الإنسان نحو العمل لخير البشرية دون التقيد بجغرافيا المكان،إلا أن السياسة كعادتها في تفاعلها مع كافة الأمور لا تترك شيئا إلا وتفسد فيه، فقد نخرت في الجوائز الاجتماعية والعلمية بل وحتى الجوائز الفنية، فما بالك بحال الجوائز السياسية أو ذات الطابع السياسي كجوائز السلام وحقوق الإنسان!!. وبالتالي فالخير العائد للبشرية من تلك الجوائز اصطدم بحاجز السياسة فتحطمت القيم وتناثرت المبادئ تحت أقدام السياسيين.

ففي الأسبوع الثالث من أكتوبر العام ٢٠٠١، طلبت اليهودية الروسية يلينا بونر من رئيسة البرلمان الأوروبي سحب الجائزة التي تحمل اسم زوجها المتوفى العالم الروسي الشهير اندريه سخاروف،والتي اعتاد البرلمان أن يقدمها كل عام للناشطين المدافعين عن حقوق الإنسان، وذلك بعد أن قرر البرلمان الأوروبي برئاسة نيكول فونتين تقديم الجائزة لهذا العام وللمرة الأولى لثلاثة أشخاص وهم، المحاضر الإسرائيلي «نوريت بيليد الهانان» والمحاضر والكاتب الفلسطيني عزت غزاوي،وذلك لجهودهما الساعية للتوصل لتسوية سلمية في الشرق الأوسط،وللأنجولي «زكرياس كاموينهو» كبير أساقفة أنغولا،تقديرا لجهوده الرامية إلى تحقيق السلام والديمقراطية في بلاده.

ويبدو أن اختيار البرلمان الأوروبي لتلك الشخصيات لم يرُق لأرملة «أندريه سخاروف» لاسيما الشخصية الفلسطينية وذلك بحجة اندهاشها منح الجائزة لفلسطيني في الوقت الذي يواصل الفلسطينيون -على حد زعمها- قتل اليهود،ولذلك فقد هددت بسحب حقوق منح الجائزة من البرلمان في الوقت الذي تستعد فيه رئيسته تسليمها لمن تم تحديدهم.

وبالرغم من أن رئيسة البرلمان الأوروبي «نيكول فونين» لم تعلن موقف البرلمان من احتجاجات أرملة «سخاروف» إلا أنها كانت ولمرات عديدة عملت على تشجيع أطراف النزاع في الشرق الأوسط للعمل على تحقيق السلام. فأثناء اجتماعها مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات منتصف أكتوبر الجاري في ايرلندا أعلنت عن أملها استئناف محادثات السلام بأسرع وقت ممكن وأكدت على حق الفلسطينيين في دولة مستقلة لهم مقابل حق حصول إسرائيل على الأمن. وبالتالي فكما يرى القائمون على هذه الجائزة انه من شأنها أن تعمل على توجيه الأنظار ناحية الوضع المقلق الذي تعانيه تلك المنطقة من العالم خلال الفترة الراهنة.

و«نيكول فونتين» رئيسة البرلمان الأوروبي ولدت في منطقة نورماندي الفرنسية لأب طبيب، وكانت قد حصلت على دبلوم في القانون وهي في العشرين من عمرها من معهد باريس للدراسات السياسية،وفي العام ١٩٦٩ حصلت على درجة الدكتوراه في القانون. ظلت نيكول لما يقارب العقدين تتقلد العديد من المهام في مجال التعليم فذاع صيتها في هذا المجال،إذ يعود لها فضل تشكيل هيكل قانوني لتحديد شكل العلاقة بين الدولة الفرنسية ومؤسسات التعليم الخاص.

انتخبت نيكول عام ١٩٨٤ كعضو في البرلمان الأوروبي، وخلال عملها في تلك الفترة ركزت على القضايا المتعلقة بالمواطن الأوروبي خاصة مثل مشاريع الشباب والاعتراف بالشهادات بين الدول الأوروبية وغيرها من القضايا التي تهم المجتمع الأوروبي بعد أن مل سيطرة القضايا

الاقتصادية على اهتمامات الاتحاد الأوروبي. وقد أهلها هذا الاهتمام للمشاركة في لجان البرلمان الأوروبي مثل لجنة الشباب والتعليم والثقافة ولجنة حقوق المرأة ولجنة الشؤون القانونية وحقوق المواطنين. وكان لنشاطها هذا دور في إعادة انتخابها في البرلمان الأوروبي العام ١٩٨٩ وكانت في تلك الفترة نائبة لرئيس البرلمان. أما في يناير عام ١٩٩٤ فقد عينت «نيكول» مرشحة لحزب الشعب الأوروبي كعضو دائم لفرنسا في لجنة المصالحة المعنية حسب معاهدة ماستريخت بحل المنازعات التي تنشأ بين المجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي. كما عينت رئيسة لوفد البرلمان الأوروبي في مؤتمر المؤسسات المعنية بشؤون المجتمع الأوروبي المهتم بالحوار بين البرلمانات القومية والبرلمان الأوروبي. وفي ٢٠ يونيو ١٩٩٩ انتخبت بأغلبية كاسحة كرئيسة للبرلمان الأوروبي عن الكتلة المعتدلة في البرلمان بعد سيطرة المتشددين عليه لما يزيد عن عشرين عاما.

لقد استطاعت نيكول فونتين بفضل التحالف الذي قام به كل من الأحزاب الديموقراطية المحافظة والليبراليين- ضد الاشتراكيين في البرلمان الأوروبي- أن تحصل على ٣٠٦ أصوات مقابل ٢٠٠ صوت للمرشح الاشتراكي.ويأتي هذا التحالف كمحاولة من الليبراليين والديموقراطيين لإحداث نوع من التوازن مع اليسار الأوروبي المسيطر على الحكومات الأوروبية. وقد اعتبر هذا التحالف آنذاك الأول من نوعه كحركة معارضة داخل البرلمان الأوروبي ضد السياسات اليسارية المتأرجحة التي ملتها الشعوب الأوروبية وفقدت الثقة بها في تحسين الأحوال الاقتصادية ومحاربة البطالة. والبرلمان الأوروبي الذي يضم ٦٢٦ عضوا يعمل كهيئة تمثيلية لا يمتلك صلاحيات تشريعية،فهو أقرب إلى مجلس شورى إذ يقوم بالموافقة على التشريعات أو تعديلها وذلك رغما عن كونه برلمانا منتخبا مباشرة من الشعوب الأوروبية،على عكس القرارات المطلقة للمفوضية الأوروبية التي يتم اختيار أعضائها من قبل الحكومات وليس الشعب!!. هذا تماما ما تنبه له

البرلمانيون فحاولوا معالجة تلك الصيغة غير الطبيعية لاسيما بعد فضيحة الفساد في المفوضية الأوروبية والتي نتج عنها استقالة جماعية لأعضائها، فسعوا للحصول على تعديلات تمنح له دور المشارك في صنع القرار الأوروبي.

ولذا فقد وجدت نيكول فونتين في قضية الشرق الأوسط وعملية السلام مادة خصبة لتأكيد دور البرلمان في صنع القرار الأوروبي،فعملت دائما على التأكيد من خلال زياراتها ولقاءاتها بأطراف النزاع في المنطقة،ودائما ما أكدت على رغبة البرلمان الأوروبي بلعب دور أساسي في عملية السلام في الشرق الأوسط باعتبار المنطقة تمثل شريكا اقتصاديا أساسيا لأوروبا،وكون الأخيرة الممول الرئيسي لعملية السلام! ومنذ اندلاع انتفاضة الأقصى كان لنيكول حضور متميز فيها،فقد أعربت في بيان لها عن صدمتها من العمليات التي ينفذها الفلسطينيون بقدر ما صدمت من الغارات الانتقامية التي يشنها الجيش الإسرائيلي، واعتبرت رئيسة البرلمان الأوروبي في مايو من العام ذاته،وبخصوص هذا الشأن أنه «في هذا المناخ الذي يتميز بهذا القدر من المأساوية،علينا أن نذكر هذا الطرف وذاك بأن ممارسة قانون العقوبة بالمثل لا يمكن أن يؤدي إلا إلى كارثة».

ويبدو أنه في الوقت الذي تنشغل فيه حكومات الاتحاد الأوروبي بقضايا الاقتصاد والعملة المشتركة تحاول الشعوب الأوروبية عن طريق برلمانها البحث عن دور سياسي في نقاط العالم المتوترة،فقد كان للبرلمان الأوروبي كذلك موقف عندما أعلنت نيكول فونتين تأثرها بمعاناة الشعب العراقي والأضرار التي لحقت به بسبب الحظر الدولي، فدعت لجنة الشؤون الخارجية والأمن المشترك في البرلمان الأوروبي إرسال وفد من النواب الأوروبيين لمعاينة كارثة تدهور الوضع الإنساني في العراق، وليس التفاوض مع السلطات العراقية– وذلك في محاولة منها للخروج بتقرير عن الحالة العراقية من شأنه أن يحرك مسألة الحصار المفروض على العراق، وكان هذا قبل

تشكيل الحكومة الأميركية الحالية.

وفي سبيل هذا الدور تبنى البرلمان الأوروبي منح جائزة سخاروف منذ عام ١٩٨٨ إلى أي شخص أو جماعة تسهم بشكل بارز في تشجيع حقوق الإنسان أو نشر السلام ومبادئ الديموقراطية. غير أن تطلعات الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات لرئيسة البرلمان في منتصف أكتوبر الجاري بدعوة نيكول للعمل على حث الاتحاد الأوروبي للعب دور أكبر على أرض الواقع يعتبر أمراً مبالغاً فيه مقابل قدرات هذا البرلمان،ولعل الوضع الذي تعانيه القضية في الفترة الراهنة يعطي لنيكول فونتين فرصة للعب دور حيوي باسم الاتحاد الأوروبي، خاصة وأن بقاء نيكول على رأس تلك المؤسسة سينتهي مع نهاية هذا العام، وحتى ذلك الوقت تبقى طلبات عرفات تفوق قدرة نيكول فونتين الحقيقية التي قد لا تتعدى تقديم الجوائز... هذا في حالة عدم تراجعها عن تقديم الجائزة في ديسمبر المقبل لشخص اختاره البرلمان.. لمجرد كونه فلسطينياً!!.

كتب في ٢٨/١٠/٢٠٠١



يوريكو كاواجوتشي..
«وزيرة البيئة اليابانية»

يوريكو كاواجوتشي..
"آمال «كيوتو» وتقلبات النساء"

الصفاء والعواصف.. الهدوء والزوابع، صفات اشتركت فيها المرأة والطبيعة على حد سواء، فتقلبات الجو المفاجئة تكاد تؤكد أن الطبيعة ما هي إلا أنثى. ولا يتوقف الشبه بين الأنثى والطبيعة عند هذه النقاط، فحالة المرأة في تنسيقها ونزوحها المستمر نحو ترتيب الأمور والحفاظ على حالات الهدوء، جعلها الأكثر جدارة من غيرها في العمل بمجال البيئة، ولذا كلفت النساء في أغلب دول العالم المتقدم بمهام تخص البيئة والمناخ، فعلاقة المرأة بما حولها وشعورها الفطري بالخطر كان من أشد عوامل نجاحها في هذا المجال.

ومن اليابان خرجت وزيرة البيئة في محاولة لإعادة تنسيق الفوضى التي يعاني منها العالم بسبب التوترات المناخية، إيمانا منها بدورها التنسيقي خارج حدود منزلها. فقد قامت وزيرة البيئة اليابانية يوريكو كاواجوتشي خلال الأسبوع الأول من نوفمبر العام ٢٠٠١، بزيارة لواشنطن، وذلك ضمن محاولات بلادها المستمرة لإقناع الإدارة الأميركية بالمصادقة على معاهدة الحد من انبعاث الغازات السامة المعروفة باسم معاهدة «كيوتو»، هذا بالرغم من إصرار واشنطن على رفض تلك المعاهدة بل ووصف الإدارة الأميركية لها بأنها تحتوي على أخطاء قاتلة، إلا أن اليابانيين قرروا استخدام صبرهم الذي عرفوا به على مر التاريخ مع الولايات المتحدة.

واليابانية «يوريكو كاواجوتشي» وزيرة البيئة تبلغ من العمر ٦٠ عاما، ولدت ١٤ يناير ١٩٤١ بمدينة طوكيو، التحقت بداية حياتها بوزارة الصناعة والتجارة الدولية في أعقاب تخرجها من جامعة طوكيو عام ١٩٦٥ وظلت لما يقارب ٢٨ عاما تعمل في المجال الاقتصادي إلى أن عينت رئيسة لقسم الشؤون البيئية للوزارة عندما ترأس يوشيرو موري رئيس الوزراء السابق وزارة الصناعة والتجارة الدولية، وكانت قد حصلت في تلك الفترة على درجة الماجستير من جامعة «يال» العليا.

خدمت في السفارة اليابانية بالولايات المتحدة في الفترة التي شهدت أشد حالات الاحتكاك الاقتصادي بين بلدها وواشنطن، وقد كان لها دور في بناء أرضية مشتركة بين البلدين والعمل على توصيل وجهات نظر طوكيو خاصة ابان الوضع المتأزم بين البلدين بسبب حرب السيارات، ولذا فقد ظلت يوريكو ولسنوات عديدة مهتمة بالمسائل الاقتصادية أساسا.

وفي يوليو عام ١٩٩٣ تركت يوريكو الوزارة وعملت في سبتمبر من نفس العام في شركة خاصة كمديرة للشئون البيئية العالمية. وبعد انتهاء فترة عملها البيروقراطي تفرغت يوريكو للعمل في القطاع الخاص، غير أنها شغلت عددا من الوظائف المتنوعة في المجال الحكومي مثل عضو في اللجنة التنظيمية لإصلاح مجلس إدارة الحكومة والمجلس المركزي للتعليم، وذلك أثناء عملها في شركة سنتوري المحدودة. عندما شكل رئيس الوزراء الياباني السابق يوشيرو موري حكومته الثانية عَين يوريكو كاواجوتشي في وزارته بمنصب غير سياسي كمسؤولة عن القضايا البيئية العالمية، فأصبحت أول مدير عام لوكالة البيئة اليابانية. وأثناء توليها لهذا المنصب أبدت يوريكو قدرات عالية في الدفاع عن الحياة البيئية المحلية والأوضاع البيئية في العالم بشكل عام، بالإضافة إلى مهاراتها الإدارية والتفاوضية وهو الأمر الذي دفع بالحكومة اليابانية لإيفادها إلى واشنطن للتفاوض بشان معاهدة كيوتو للحد من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون وذلك بعد أن فاجأ الرئيس

الأميركي جورج بوش في مارس من العام ٢٠٠١ العالم بتراجع بلاده عن تعهداتها في كيوتو بحجة أن الاتفاقية تحوي عيوبا قاتلة. وتعتبر هذه المعاهدة الدولية التي بدأ الحديث عنها عندما وافقت الدول الصناعية الكبرى عام ١٩٩٧ على أهم شكل تنظيمي وضع حتى الآن للحد من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في العالم بمقدر ٥,٢ بالمائة عن عام ١٩٩٠، وذلك قمة كيوتو ثاني قمم البيئة العالمية بعد ريودي جانيرو.

في كيوتو اليابانية أعلن عن عدد من الحقائق العلمية الناتجة عن ازدياد انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون والناجم أساسا عن حرق النفط والفحم والغاز الطبيعي، مثل أن حرارة الأرض تزداد على نحو لم تألفه الكرة الأرضية منذ عشرة آلاف سنة، وان عقد التسعينات كان أكثر العقود حرارة عبر تاريخ الأرض، وأن درجة حرارة الأرض ستزيد بطريقة تدفع بالمزيد إلى ارتفاع مياه البحار والمحيطات بمعدل يزيد على ١٠ إلى ٢٥ سنتيمتراً عن القرن الماضي بسبب ذوبان الجليد في القطبين، الأمر الذي قد يؤدي إلى غمر مساحات واسعة من الكرة الأرضية، هذا بالإضافة إلى زيادة غير محدودة في اضطرابات المناخ. ونتيجة لتلك الحقائق عمد مؤتمر كيوتو إلى وضع آلية عملية لعلاج مشكلة تلوث الهواء وارتفاع حرارة الأرض وهو ما يعرف بظاهرة الاحتباس الحراري بالعمل على خفض انبعاث الغازات السامة خلال الفترة ما بين ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢. ولكي تصبح هذه الأهداف محل تنفيذ، يجب أن تصادق على البروتوكول ٥٥ دولة من دول العالم، أو أن يصادق عليها ما يقارب نصف دول العالم المسؤولة عن انبعاث غازات الاحتباس الحراري، ومنذ ذلك التاريخ وحتى كتابة هذه السطور لم تصادق على معاهدة كيوتو سوى ٤٤ دولة بينها دولة صناعية واحدة وهي رومانيا!!.

وتتعلق المشكلة الرئيسية لهذه الاتفاقية في أن اقتصاديات الدول الصناعية سوف تتأثر إلى حد ما، لاسيما الدول المنتجة للناقلات البرية،

والتي تعتمد على توليد الكهرباء باستخدام النفط والغاز الطبيعي. ومن هنا تبدأ المشكلة الحقيقية لهذه الاتفاقية، فالدول الصناعية الكبرى مسؤولة عن النسبة الكبرى من انبعاث هذه الغازات، إذ أن دول الاتحاد الأوروبي وحدها مسؤولة عن نحو ٢٤,٤ بالمائة من هذا التلوث، ومن روسيا ١٧,٤ بالمائة ومن اليابان ٨,٥ بالمائة، في حين تعتبر الولايات المتحدة الأميركية وحدها مسؤولة عن ثلث حجم الغازات الحارقة المنبعثة من الأرض!.

وبالرغم من حماس عدد كبير من الدول الصناعية لاسيما دول الاتحاد الأوروبي لهذه الاتفاقية لاستشعارهم الخطر الحقيقي الذي يجوب الكرة الأرضية نتيجة لاستمرار الوضع على حاله، إلا انهم يؤكدون على أن هذه الاتفاقية لن تكون ذات جدوى حقيقية إذا لم تُصدق عليها الولايات المتحدة الأميركية. غير أن الموقف الأميركي من المعاهدة يبدو وكأنه لوح جليد يصعب زحزحته بارتفاع حرارة المؤيدين للمعاهدة، لاسيما بعد أن أعلن الرئيس الأميركي جورج بوش رفضه اعتبار غاز ثاني أكسيد الكربون غازا ساما ورفضه قبول هذه الاتفاقية بحجة ما حاول والده من قبل إثباته للعالم بأن ارتفاع حرارة الأرض لا علاقة له بأي نشاط إنساني مهما كان، وبالتالي نقض بوش الابن ما كان سلفه بيل كلينتون قد وافق عليه مع تحفظات حول العلاقة بين النشاط الإنساني ومتغيرات البيئة. ومجددا استطاعت المصالح الاقتصادية فرض سطوتها على كل ما هو منطقي في العالم، وهذا ما أكدته الولايات المتحدة عندما أقرت أن مثل هذه المصادقة على الاتفاقية سيضر بالاقتصاد الأميركي!!.

وأمام كل هذه المعوقات ما يزال المؤيدون لتلك الاتفاقية يسيرون بخطى حثيثة للتوصل لصيغة مناسبة تجمع اكبر عدد ممكن من الدول تحت مظلتها وذلك لكي تصبح سارية، ولهذا كان اجتماعهم في بون يوليو العام ٢٠٠١، ومن ثم في مراكش بالمغرب نهاية الأسبوع الأول من نوفمبر من نفس العام في مؤتمر المناخ للأمم المتحدة والذي استمر ١١ يوما لكي تتدارس وفود

بمشاركة ١٨٥ دولة وعشرات المنظمات غير الحكومية لإقرار خطة كيوتو حول الاحتباس الحراري، مما يعني أن الوفود المشاركة عملت على استكمال الإجراءات القانوينة للاتفاقية قبل عرضها على مؤتمر آخر سيعقد في جنوب إفريقيا العام المقبل. وكانت فرص نجاح هذا المؤتمر جيدة بعدما أعلنت مصادر يابانية مسؤولة أن اليابان ستتواجد في مراكش وتعلن عن مصادقتها على المعاهدة حتى في حالة غياب الولايات المتحدة، غير أن إعلان رئيس الوفد الياباني «كازوو أزاكاي» في السابع من نوفمبر العام ٢٠٠١ أن قرار طوكيو التوقيع مرتبط بنتائج المفاوضات الجارية في مدينة مراكش المغربية، بل ونفى قطعيا ما تردد من أنباء بشأن عزم طوكيو على المصادقة على الاتفاقية دون انتظار مصادقة الولايات المتحدة. ومن هنا تضيع أمال يوريكو في كيوتو، ففي حال تعاون اليابان وروسيا والاتحاد الأوروبي وعدد من دول أوروبا الشرقية فستشكل النسبة المطلوبة كي تسري المعاهدة بدون واشنطن. غير أن هذا الموقف أكد ان أماني وزيرة البيئة اليابانية في واشنطن في محاولتها إقناعها العودة إلى كيوتو ضاعت أدراج الرياح. فبالرغم من قدرات يوريكو التفاوضية وما علق عليها من أمل في دور لبيئة أفضل ضاعت أمام تقلبات أمزجة الدول الكبرى التي فاقت تقلبات البيئة والنساء.

كتب في: ٢٠٠١/١١/١٢



«بنيتا فيريرو»..
«وزيرة خارجية النمسا»

«بنيتا فيريرو»..
"ووهم بسكويت ماري"

«فليأكلوا بسكويتا» هكذا ردت ماري أنطوانيت عندما قيل لها، ان الشعب الفرنسي لا يجد الخبز لكي يأكل. وبالرغم من سذاجة هذا الرد الذي تناقله التاريخ كل تلك السنين إلا أن بنات حواء مازلن على إصرارهن بألا يكن اكثر إدراكا من ماري انطوانيت!!.

هذا ما أكده تصريح وزيرة الخارجية النمساوية بنيتا فيريرو بأن ٨٥ في المائة من اللاجئين في أفغانستان هم من النساء والأطفال لذلك يجب دمجهم في الجهود الدولية لإعادة بناء هذه الدولة الواقعة في وسط آسيا، وجاء تصريحها هذا في أعقاب قيام ست عشرة وزيرة للخارجية الثالث من ديسمبر عام ٢٠٠١ بمناشدة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان للتأكيد على ضرورة أن تحظى المرأة بمعاملة خاصة في مناطق الحروب، ودعوتها للمشاركة في مفاوضات السلام عند إنهاء تلك الحروب.

وبالرغم من أن إعادة اعمار أي دولة من دول العالم يحتاج لتضافر جهود كافة أفراد الشعب مهما اختلفت أجناسهم وعروقهم وأعمارهم، إلا أن وضع المرأة الأفغانية في هذا الوقت بالذات لا يحتاج إلى أمثال تلك الدعوات، تماما كوضع الفرنسيين قبل قيام ثورتهم، فلم يكن هذا الشعب الذي يتضور جوعا ولا يجد خبزا يأكله في حاجة تلك الفترة للبسكويت.!

والدكتورة بنيتا فيريرو والدنر وزيرة خارجية النمسا ولدت في الخامس من سبتمبر عام ١٩٤٨ في مدينة سالزبورج حيث حصلت على شهادة البكالوريوس في القانون من جامعتها، وفي العام ١٩٧٠ حصلت بنيتا على الدكتوراه في القانون. استمرت بنيتا منذ حصولها على الدكتوراه في العمل لدى القطاع الخاص منذ عام ١٩٧١ وحتى العام ١٩٨١ أي عشر سنوات تقريبا ظلت فيها أقرب للعمل التجاري من العمل القانوني.

التحقت بنيتا فيريرو بالعمل في الخارجية النمساوية بعد اجتيازها امتحان القبول في يونيو ١٩٨٤، والتحقت بالبعثة الدبلوماسية في مدريد، وظلت تتنقل في العمل بعدد من إدارات وزارة الخارجية في فيينا منذ سبتمبر ١٩٨٤ وحتى يناير ١٩٨٦. التحقت بعد ذلك بالعمل في عدد من سفارات النمسا في الخارج في دكا وباريس بمهام مختلفة. وفي عام ١٩٩٣ حصلت على منصب وزاري بدون حقيبة وزارية وعينت نائبة لرئيس إدارة البروتوكولات والتشريفات في الخارجية النمساوية، وقد دفع عملها هذا في الخارجية النمساوية إلى اختيارها في يناير ١٩٩٣ للعمل في الأمم المتحدة كرئيسة للبروتوكولات في المكتب التنفيذي للأمين العام في نيويورك.

اختيرت بنيتا فيريرو التي كانت عضواً في حزب الشعب المحافظ في الرابع من مايو عام ١٩٩٥ وزيرة للشؤون الخارجية في حكومة رئيس الوزراء فرانيتزكاي الرابعة، وظلت معه بعد تشكيل حكومته الخامسة. وفي حكومة المستشار كليما احتفظت بمنصبها كوزيرة للشؤون الخارجية من ٢٨ يناير ١٩٩٧ وحتى ٤ فبراير عام ٢٠٠٠، وهو نفس التاريخ الذي عينت فيه وزيرة للشؤون الخارجية في حكومة رئيس الوزراء فولفجانج شوسل الأولى.

لقد أثبتت بنيتا فيريرو بكل تأكيد قدرات عالية في إدارة الخارجية النمساوية وهو ما دعا رؤساء الحكومات النمساوية المتعاقبة على تعيينها لإدارة شؤون بلادهم مع الخارج، وعلى حسب ما تؤكده بنيتا أن قضايا حقوق الإنسان كانت ولازالت تشكل قلقا حقيقيا شخصيا لها، ولذلك فإنها

تعهدت دائما بأنها ستعمل بهمة سواء على مستوى قومي أو دولي في الدفاع عن تلك الحقوق لان هذه الوسيلة هي أفضل الطرق لمنع الظلم وقيام الحروب.

ولكن هذا الظلم الذي تدعي بنيتا محاربته هو نفسه الذي تعرضت له دولتها النمسا مرتين على التوالي من الدول التي ترفع حقوق الإنسان شعارا لكل خطواتها، ففي أزمة وصفت بأنها الأكبر في تاريخ النمسا تعرضت تلك الدولة الصغيرة إلى حملة دبلوماسية شعواء ضدها أدت إلى عزلها بمجرد وصول أنباء عن تفاوض حزب الشعب المحافظ وحزب الحرية ذو التوجه اليميني لتشكيل حكومة ائتلافية بعد حصول الأخير على ٢٧ من الأصوات في انتخابات أكتوبر ١٩٩٩، وذلك بدعوى أن تلك الحكومة ستكون نازية وعنصرية، وهنا شعرت النمسا بالظلم وان ردة فعل الاتحاد مبالغا فيها، هذا ما ورد على لسان وزيرة خارجيتها بنيتا فيريرو مضيفة بقولها حول العزلة التي تعرضت لها دولتها بـ «أن هذا يحدث رغما عن كون النمسا لم تقدم داخليا أو خارجيا ما يعد مخالفة لقواعد القانون الدولي»! ولم تكن هذا العزلة هي فترة الظلم الوحيدة التي تعرضت لها النمسا، فقد عُزلت كذلك خلال رئاسة كورت فالدهايم ١٩٨٦ - ١٩٩٢ للنمسا والأمين العام الأسبق ١٩٧٢ - ١٩٨٢، وكان فالدهايم قد حرم من دخول الولايات المتحدة عام ١٩٨٧ بعد مزاعم أفادت باحتمال تورطه بارتكاب جرائم حرب أثناء عمله ضابطا في الاستخبارات الألمانية في البلقان أثناء الحرب العالمية الثانية، وذلك رغم عدم ثبات تلك التهم عليه حتى اللحظة!!

وبالرغم من الطريقة الجافة التي تعاملت بها دول الاتحاد الأوروبي مع تلك الأزمات، إلا أن زعيمي حزبي الشعب المحافظ والحرية الحاكمين وقعا تعهدا خاصا ينص على احترام حقوق الإنسان، والقيم الديمقراطية، والإقرار بمسؤولية النمسا عن جرائم ارتكبها النظام النازي إبان الحرب العالمية الثانية استرضاء لأوروبا. ولكن وعلى ما يبدو لم تكن تلك الاتفاقية

لترضي دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية رغم تولى حزب الحرية وزارات العدل والاقتصاد والشؤون الاجتماعية فيما ترك لحزب الشعب المحافظ الهيمنة على الوزارات الأشد حساسية وأهمها وزارة الخارجية التي تولت حقيبتها بنيتا فيريرو وذلك لإصلاح العلاقات مع الدول التي أغضبها التحالف مع اليمين في النمسا وذلك باعتبارها وجها اصبح مألوفا في الأوساط الدبلوماسية الدولية.

غير أن وزيرة الخارجية بنيتا فيريرو كانت أول من تلقى في بلادها عزلة دول الاتحاد الأوروبي حتى قبل مشاركتها في الحكومة الجديدة، ففي اجتماع للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وأثناء إلقائها كلمة النمسا قامت كل من فرنسا وبلجيكا بمقاطعة الكلمة لتصبحا بهذا العمل أول دولتين في الاتحاد الأوروبي تتخذان خطوات عملية لعزل النمسا احتجاجا على اشتراك حزب الأحرار في الحكومة النمساوية. وبالرغم من ذلك فقد سعت بنيتا بعد توليها المنصب إلى زحزحة جدار العزلة المفروضة على النمسا خلال أحد اجتماعات الاتحاد الأوروبي في مايو ٢٠٠٠، فأثارت قضية بلادها على غير ما هو مدرج في جدول أعمال الاجتماع واقترحت تكليف هيئة دولية بمراقبة تطور الوضع الداخلي وحقوق الإنسان في النمسا، للتأكد بأنها مازالت على النهج الديموقراطي، غير أن محاولاتها هذه باءت بالفشل.

لقد دعت بنيتا مع وزيرات خارجية ١٦ دولة إلى تطبيق معايير المساواة في أفغانستان التي مُنعت النساء فيها من العمل والتعليم وأكدت في الخطاب الموجه للأمين العام مع وزيرات خارجية الدول الأخرى بأنهن مقتنعات تماما بأن التطور البشري باتجاه توفير الأمن يمكن تحقيقه فقط من خلال المجتمعات التي تحمي الحقوق الإنسانية للمرأة، في الوقت الذي لم يحترم فيه تطبيق معايير المساواة داخل دولتها عندما لم يحترم رأي ثلث الناخبين بالرغم من المكانة التي تشغلها المرأة في النمسا!!.

يبدو أن وزيرات خارجية الدول الموقعة على الخطاب الموجه إلى الأمين

العام للأمم المتحدة لم يكنَّ قد اطلعن على التقرير التليفزيوني الذي ظهرت فيه «خديجة» اللاجئة الأفغانيةِ التي تتضور جوعا هي وأطفالها ولا تحمل سوى ملابس ممزقة ومحروقة نتيجة للنيران التي التهمت منزلها، وقِدراً توهم به أطفالها بأنها تعد فيه طعاماً لهم، وقطعة قماش احتفظت بداخلها بأجزاء من أشلاء زوجها المقتول، ما أن تراها حتى تصاب بنوبات من البكاء لا توصف. هكذا هو حال المرأة الأفغانية، فماذا ينتظر من امرأة كهذه في بناء دولة والمشاركة في مؤتمر سلام بعد انتهاء الحرب. !!لعل تلك المشاهد التي نقلها التقرير المعني قد تشعر بنيتا ووزيرات خارجية الدول الأخرى بأن بسكويت ماري انطوانيت أقرب للمرأة الأفغانية من أمنياتهن.

كتب ٢٠٠١/١٢/٢٦



15

شاندرايكا كوماراتينجا..
«رئيسة سريلانكا»

شاندرايكا كوماراتينجا..
"صورة جميلة رغم كل شيء"

عندما يصبح الأمر غاية في السوء تتساوى المصائب، ولا يصبح تجميل الصور هدفا بعد أن يخسر المرء من تعَود أن يتجمل لهم. ولكن هذه الحالة لا تحدث لمن تعود على المصائب منذ الصغر وتكون جزءا من حياته، فمن يفقد الأب ثم الزوج ثم العين بسبب السلطة ويظل متعلقا بها، يبقى حتى الموت مُصرا على أن يتجمل لهذه السلطة رافضا كل ما من شأنه ان يشوه طريقه لها.

ولهذا منعت رئيسة سريلانكا شاندرايكا كوماراتينجا في الأسبوع الثاني من ديسمبر عام ٢٠٠١، عددا من وسائل الإعلام من تغطية احتفال أداء رئيس وزراء سريلانكا الجديد زعيم الحزب الوطني المتحد رانيل ويكريميسينغ اليمين القانوني في القصر الرئاسي، لأن هذه الوسائل من وجهة نظرها أثبتت طيلة الفترة السابقة أثناء الانتخابات تحيزها ضد حزبها وتجميل المعارضة على حساب سلطتها.

و شاندرايكا كوماراتينجا رئيسة جمهورية سريلانكا الاشتراكية الديموقراطية ولدت في التاسع والعشرين من يونيو العام ١٩٤٥ لأب كان يشغل وقت مولدها منصب وزير أول في الحكومة السريلانكية، درست في

جامعة كولومبيا غير أنها حصلت على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة السوربون في فرنسا، كما حصلت على دبلوم في قيادة الجماعة من الجامعة ذاتها. وحصلت كوماراتينجا على الدكتوراه في التنمية الاقتصادية من جامعة باريس.

صدر لـ كوماراتينجا العديد من الكتابات والأوراق البحثية في مجال تخصصها، كما عملت محاضرا ضيفا في جامعة جواهر لال نهرو في نيو دلهي و جامعة برادفورد في المملكة المتّحدة، وزميلة في كل من معهد دراسات الكومنولث وجامعة لندن من ١٩٨٨ إلى ١٩٩١. تزوجت شاندرانيكا بزعيم حزب هاجانا فيجيا كوماراتينجا ذي التوجه الماركسي المعروف عام١٩٧٨ غير أنه اغتيل على يد جماعة مسلحة رغم توجهه السلمي عام ١٩٨٨، ولها منه بنت وولد يوسودارا و فيمكثي.

لقد مهدت لها والدتها الطريق للعمل كنشطة في مجال الخدمة العامة، إذ ان والدتها تعتبر أول رئيسة وزراء في التاريخ الحديث وتولت هذا المنصب لما يزيد عن العشر سنوات في وزارتين، وكان لهذه السلطة دور في حصول شاندرايكا على الدعم في تولي العديد من المناصب في مختلف المجالات مما دعمها عمليا، وبجانب هذه الخبرة ورثت شاندرانيكا كوماراتينجا الفلسفة السياسية المتحررة لوالدها سورد باندرنيكا الأمر الذي أثر بها كثيرا إبان دراستها الجامعية في باريس، وزاد من تأثرها انضمامها للحركة الطلابية الراديكالية العام ١٩٦٠.

تدرجت شاندرايكا في العمل السياسي واستطاعت عن طريق الانتخابات وأصوات المقترعين أن تحصل على عدد من المناصب أوصلتها فيما بعد إلى رئاسة الحكومة بعد أن حصل حزبها على أغلبية برلمانية في أغسطس عام ١٩٩٤ وذلك بعد أن توارت تماما عن الحياة العامة بعد وفاة زوجها. لم تلبث شاندرايكا طويلا في منصبها إذ تولت منصب رئيسة سريلانكا في ١٢ نوفمبر ١٩٩٤ بعد أن حصلت على ٦٢ بالمائة من أصوات المقترعين على

منصب الرئاسة في سريلانكا. غير أن أصوات المقترعين نفسها كانت سببا في خسارتها بعد انتصار الحزب الوطني المتحد بقيادة ويكريميسينغ على حزب تحالف الشعب الذي يقوده رئيس الوزراء راتناسيري ويكريمانايكا في الانتخابات التي جرت في الشهر نفسه.

وبالرغم من عدم نجاح الحزب الوطني المتحد بالفوز بأغلبية تؤهله لتكوين حكومة في البرلمان المكون من ٢٢٥ مقعدا، إلا أن رانيل ويكريميسينغ استطاع تشكيل ائتلاف مع حزب المؤتمر الإسلامي الذي حصل على خمسة مقاعد مما سيحقق له الأغلبية بفارق صوتين في البرلمان. بالإضافة إلى دعم جماعة التاميل التي حصلت أحزابها على ١٥ مقعدا. لقد كان قرار رئيسة الجمهورية السريلانكية شاندرانيكا كوماراتينجا بإقالة وزير التجارة رؤوف حكيم من منصبه البداية لحالة التدهور السياسي وتراجع نفوذ حزبها إلى هذه الدرجة، لاسيما وأن شاندرايكا لم تعلن عن سبب منطقي لهذه الإقالة، بل اكتفت بالقول أن العزل جاء بسبب خرق الوزير للمسؤولية الجماعية لمجلس الوزراء، وأن سلوك حكيم وأنشطته من شأنها الإضرار بالوحدة الوطنية، غير أنها لم توضح طبيعة تلك الأنشطة، مما أثار استياء أعضاء حزب المؤتمر الإسلامي الذي يتزعمه حكيم. استطاع الحزب الوطني المتحد استغلال هذا الخلاف لصالحه فوجه ضربة مؤلمة للائتلاف الحاكم باستمالته لحزب المؤتمر الإسلامي الذي يحتل ١١ مقعدا، مما تسبب بنكسة حقيقية للحكومة الائتلافية ففقدوا أغلبيتهم في البرلمان. وازداد الأمر سوءا عندما توعد الحزب الوطني المتحد أكبر أحزاب المعارضة تقديمه اقتراحا بحجب الثقة عن حكومة الرئيسة شاندرايكا كوماراتينجا وذلك بمعاونة حزب المؤتمر الإسلامي، بل واستطاع الحصول على توقيع ٩٨ نائبا من أصل ١١٦ نائبا ممن يمثلون المعارضة على الاقتراح.

كان لوجود شاندرايكا على رأس السلطة في سريلانكا منذ أكثر من سبع سنوات إضافة إلى ما حصلت عليه من خبرة بحكم أنها ابنة رئيس

للحكومة السريلانكية لما يزيد عن الثلاث سنوات قبل اغتياله وابنة باندرايكا أول رئيسة للوزراء في التاريخ الحديث دورا في خبرتها الثرية في العمل السياسي، وبالرغم من كل تلك الخبرة إلا أنها قررت في الحادي عشر من أكتوبر الماضي حل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة، وذلك لتفادي اقترا ع على سحب الثقة التي توعدها به معارضوها في البرلمان وذلك بتجاوزها أي إمكانية للتوصل لوفاق مع الأحزاب الصغيرة في البرلمان لضمان عدم سحب الثقة عن حكومتها، وبذلك كتبت النهاية لبرلمان لم يمكث غير عام منذ أُنتخب في أكتوبر من العام ٢٠٠١ أي قبل موعد انتهاء عمله بخمس سنوات، كما خطت النهاية كذلك بهذا العمل السطور الأولى في فصل سقوطها السياسي. لقد لجأت شاندرانيكا لهذا الحل حفاظا على السلطة غير أنها أثارت معارضيها لأبعد الحدود، فتعهدوا في أعقاب حل البرلمان بمساءلتها، وقال زعيم المعارضة لقد قررنا توجيه اتهام ضد الرئيسة كوماراتينجا وبدأنا العمل على ذلك.

وبالرغم من إجراء الانتخابات في الموعد الذي حددته شاندرانيكا وفوز نواب المعارضة بالأغلبية في فيها –فقد فاز الحزب الوطني المتحد بـ ١٠٩ مقاعد من أصل ٢٢٥ مقعدا، وبمساندة الخمسة مقاعد التي حصل عليها حزب المؤتمر الإسلامي استطاع تحقيق الأغلبية بفارق صوتين– وبالرغم من هذا الفوز إلا أن الحزب الوطني المتحد لن ينعم بما حققه من فوز قبل أن ينجح من إزاحة معارضيه حزب تحالف الشعب الحاكم سابقا من طريقه، ويبدو هذا الأمر مازال طويلا لاسيما وان زعيمة الحزب شاندرانيكا مازالت ترأس البلاد، مما يعني اضطرار رانيل ويكريميسينغ إلى التعاون مع معارضيه حتى بعد تحقيقه التحالف المطلوب لترؤس الحكومة. كما يتعين في المقابل على الرئيسة السريلانكية التي ستبقى في منصبها حتى عام ٢٠٠٥، أن تعمل مع حكومة وبرلمان معارض لها. غير أن صلاحيات رئيس الوزراء الجديد رانيل ويكريميسينغ قد تغير هذه المعادلة بسبب ما يتمتع به من

قدرات مالية وتشريعية تكفي للإطاحة بالرئيسة عن طريق توجيه إدانة برلمانية لها، ويبدو أن حنكة شاندرانيكا لم تسعفها لتفهم هذه الحقيقة قبل أن توصل معارضيها لتلك الحالة.

فما يبدو للعيان أن الرئيسة شاندرايكا ما زالت تصر على المضي قدما في نفس المستوى من تصعيد حالة العداء بينها وبين المعارضة، وهذا ما بدا جليا من الإجراءات الأمنية المتشددة التي أمرت بها على القصر الرئاسي أثناء أداء رئيس الوزراء الجديد يمينه الدستورية، بل ومنع العديد من الصحف من تغطية هذا الحدث, لا سيما الصحف المحسوبة على المعارضة سابقا والأغلبية حاليا في البرلمان، هذا إضافة إلى إصرارها على رانيل ويكريميسينغ بالتعجل لتشكيل حكومة جديدة، الأمر الذي يسير فيه رانيل بهدوء لاسيما وأنه لا يرغب في خسارة تلك الأغلبية التي تحققت له من الائتلاف ومساندة أحزا أخرى، ولعل هذا ما تراهن عليه شاندرانيكا حاليا، إذ لا يعتقد من امرأة اغتيل والدها وهي ما تزال طالبة في المدرسة واغتيل زوجها أمام عينها، وفقدت عينها إثر محاولة لاغتيالها أن تقبل بهزيمتها بهذه السهولة، فما حدث في القصر الرئاسي أثناء أداء رئيس الحكومة الجديد اليمين الدستورية ليس النهاية لإصرار شاندرايكا على بقاء صورتها جميلة، فما ينتظر منها بعد الإعلان عن الحكومة الجديدة لن يسير في اتجاه يخالف هذا الإصرار بكل تأكيد.

كتب في ٢٠٠١/١٢/١٦



16

«ساداكو أوجاتا»..
«المفوضة العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين»

«ساداكو أوجاتا»..
"حقائق قديمة وقوالب جديدة"

قد يبدو أحيانا إن هناك أموراً منطقية وبديهية ولا تحتاج إلى دراسة أو تفسير للتأكد من صحتها، إلا ان هذه الأمور بالذات تعتبر في أحيان كثيرة قوت من لا قوت له، فيصبح اجترارها ابتكاراً والحديث فيها رغم قدمه كأنه الإبداع ذاته.

وهذا ما فعلته ساداكو اوجاتا المفوضة العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سابقا ورئيسة لجنة الأمن الإنساني عندما أعلنت أثناء اجتماع اللجنة الأخيرة في طوكيو الأسبوع الثالث من ديسمبر ٢٠٠١، بأن الأزمة الإنسانية التي يعانيها الشعب الأفغاني تمنح اللجنة فرصة حقيقية لفهم الترابط بين عدم المساواة والفقر وبين العنف وانتشار الصراعات وكأن العلاقة بين المتغيرين كان ينقصها ما يؤكد ترابطها!!..

وساداكو أوجاتا المفوضة العليا لشؤون اللاجئين احتفلت في سبتمبر عام ٢٠٠١ بعامها الثالث والسبعين، فهي من مواليد ١٦ سبتمبر عام ١٩٢٧ في مدينة طوكيو اليابانية، حصلت عام ١٩٥٣ على الليسانس في الآداب من جامعة سكرد هارد في طوكيو والتي عملت فيها كمحاضر فيما بعد، بينما أكملت دراساتها العليا في الولايات المتحدة الاميركية، فقد حصلت على شهادة الدكتوراه من جامعة كاليفورنيا بيركلي عام ١٩٦٣، بينما حصلت على شهادة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة جورج تاون في

واشنطن. ومنذ عام ١٩٦٥ وحتى العام ١٩٧٨ عملت كأستاذة مساعدة ومحاضرة في العديد من الجامعات. وبالإضافة إلى تلك الأعمال الأكاديمية عملت ساداكو كعضوة في العديد من اللجان والمجالس الحكومية لليابان. بيد انها بدأت في العمل الدولي منذ ١٩٧٨ عندما شغلت ساداكو اوجاتا منصب مبعوث اليابان للأمم المتحدة في المجلس التنفيذي في اليونيسيف حتى العام ١٩٧٩، وكممثلة لليابان في لجنة حقوق الانسان بين العامين ١٩٨٢-١٩٨٥ وكان دورها الدولي هذا بجانب عملها كعميدة لكلية الدراسات الاجنبية في عام ١٩٨٩ وفي العام ١٩٩٠ عملت كخبيرة مستقلة في لجنة حقوق الانسان في بورما سابقا.

عينت ساداكو أوجاتا المندوب السامي الثامن للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين في ١٨ فبراير ١٩٩١ ولمدة ثلاث سنوات، واعيد انتخابها في الرابع من نوفمبر ١٩٩٣ لفترة اخرى لمدة خمس سنوات من ١٩٩٤ إلى ديسمبر ١٩٩٨ واعيد انتخابها بالجمعية العامة الى فترة لمدة سنتين اضافيتين، وبذلك تصبح المدة التي خدمت بها في المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة حتى ديسمبر العام ٢٠٠٠ تصل الى تسع سنوات، وهي بذلك الأطول عمرا فيمن ترأسوا الوكالة الدولية. استطاعت ساداكو اوجاتا خلال تلك الفترة ان تضمن مساهمات موطنها اليابان التي وصلت قرابة ١٢٠ مليون دولار اميركي طوال تسع سنوات، كما كان لها صولات وجولات لا حصر لها هدفت من خلالها تخفيف حدة معاناة اللاجئين في دول كثيرة مثل العراق وكوسوفا وأفغانستان ولذا استحقت عن جدارة جائزة عن إنجازاتها المتميزة وقيادتها الحكيمة لمجهودات المفوضية الدولية في أنحاء العالم عام ١٩٩٩.

وتعتبر المفوضية العليا لشؤون اللاجئين إحدى أهم الوكالات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، وتعد المنظمة أهم مؤسسة دولية للآن تهتم بشؤون اللاجئين، فقد تأسست المفوضية بموجب اتفاقية وقعت عليها ١٢٣ دولة

بهدف البحث عن مأمن لملايين المشردين حول العالم في ١٩٥١ ومقرها جنيف بسويسرا، وفي اتفاقيات الأمم المتحدة عرف اللاجئ بأنه كل شخص يحثه خوفه من الاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته او انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة او آرائه السياسية على البقاء خارج وطنه الأم الذي يحمل جنسيته ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف ان يستظل بحماية ذلك البلد.

وتندرج أهم أعمال المفوضية نتيجة لهذا التعريف في تسجيل وتوثيق أسماء وأحوال اللاجئين وفتح الحوار مع الدول المضيفة وإجراء اتفاقيات لإقامة المعسكرات، أو مطالبتها بفتح حدودها لاستقبالهم، مع التعهد لها بتقديم المساعدات لأعداد اللاجئين النازحين إليها لاسيما إذا كانت من الدول النامية كما يحدث في اغلب الحالات. وبما ان النساء والأطفال هم اغلب هؤلاء النازحين إذ يصلون إلى ٧٥ في المائة من إجمالي اللاجئين، فإن على المفوضية مسؤولية تتعدى تقديم الغذاء والدواء إلى محاولة تقديم الخدمات التعليمية للأطفال ودعم النساء لمساعدة أسرهن. وللمفوضية ١١٦ مكتباً معتمداً يعمل فيها ما يقارب ٤٨٠٠ موظف وموظفة، وكان هذا حتى العام ٢٠٠٠ عندما اضطرت المفوضية نتيجة لنقص الموارد المالية التي تعتمد فيها أساسا على تبرعات الدول المانحة في الأمم المتحدة إلى إغلاق ١١ مكتبا وتسريح موظفيها في وقت تؤكد فيه آخر الإحصائيات العالمية انه يوجد اليوم ٤٩ مليون شخص لاجئ، أي أن هناك شخصا اضطر للفرار نتيجة لسبب ما من وطنه من بين كل ١١٥ شخصا على الكرة الأرضية!!.

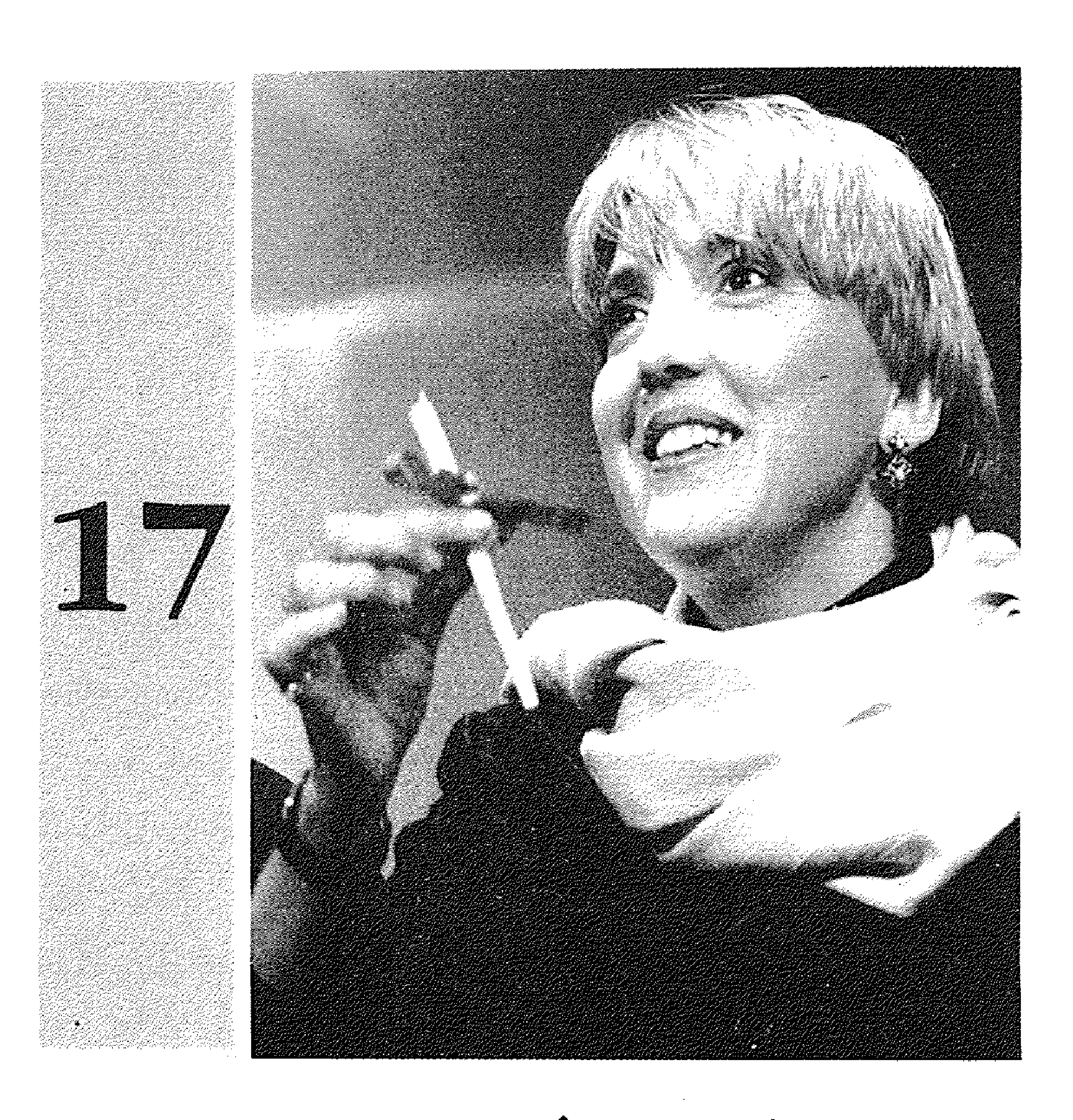
تأتي هذه الردة في دور المنظمة الإنساني على الرغم من تزايد التعقيدات الدولية والحاجة لمثل دور هذه المنظمة في ظل عالم مضطرب متزايد، وما أكدته ساداكو اوجاتا في سبتمبر عام ٢٠٠٠ عندما كانت رئيسة للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، بأنه يجب على العالم ان يتنبه لأوضاع مئات الآلاف من اللاجئين الأفغان. لقد كانت دعوة ساداكو اوجاتا تنبيها مبكرا للمأساة

التي تشهدها أوضاع الأفغان الآن، إلا أن العالم ما زال يتجاهل آلام الشعوب. وهذا تماما ما تحاول اوجاتا البحث فيه من خلال اللجنة التي ترأسها في أعقاب انتهاء فترة عملها في المفوضية الدولية. لقد أنشأت اليابان لجنة الأمن الإنساني في مارس ١٩٩٩، وتضم اثني عشر عضوا من خبراء العالم. لتقديم المشاورات للمنظمات الدولية التي تنفذ مشاريع دولية تكون على المحك مع النزاعات الإقليمية وغيرها من الأزمات التي تهدد أمن البشرية. فقد كان الإهمال الدولي للمآسي الإنسانية من وجهة نظر ساداكو سببا في الكثير من الضرر الذي يلحق البشرية، فنقص المساعدات الدولية المعروضة للاجئين الأفغان ساهمت في حالة الاختلال والإرهاب. ولهذا فقد اتهمت اوجاتا المجتمع الدولي بهجر أفغانستان واستهجنت الحزن الذي أصاب العالم جراء الدمار الذي ألحقه طالبان بتمثال بوذا في بداية هذا العام في الوقت الذي لم يلق العالم بالاً للمأزق الذي يتعرض له اللاجئون اليائسون في ذلك البلد. ولتلك المواقف وهذا الاهتمام الخاص اللذين أولتهما السيدة ساداكو اوجاتا للقضية الأفغانية، اختارتها الحكومة اليابانية مبعوثة خاصة للشؤون الأفغانية للمساهمة في الجهود الدولية لإعادة اعمار أفغانستان. ولهذا الشأن اتجهت ساداكو في نوفمبر عام ٢٠٠١ إلى الولايات المتحدة لحشد التأييد اللازم لجمع المساعدات الدولية للأفغان.

وقد شهدت بداية الأسبوع الثالث من ديسمبر ٢٠٠١ نهاية المؤتمر الدولي الذي نظمته اليابان في العاصمة طوكيو واستمر لثلاثة ايام، وضم ممثلين عن الحكومة اليابانية ومنظمات التنمية الدولية وعددا من المنظمات غير الحكومية المعنية. وطالب المشاركون في المؤتمر المجتمع الدولي بإزالة الألغام، فحسب ما يراه المشاركون فإن أفغانستان بحاجة إلى ما بين ٥٠٠ و٦٠٠ مليون دولار أميركي فقط لتنظيفها من الألغام الأرضية، بالإضافة إلى تقديم المساعدات الطبية اللازمة للشعب المنكوب، والبدء بالاستعداد لحالات الطوارئ التي قد تنتج عن تفجر بعض القنابل العنقودية التي أسقطتها

القوات الأميركية في الأشهر الماضية. وكل هذه وغيرها من المطالب التي ينتظر ان تعرض أمام المؤتمر الوزاري في يناير المقبل. وهو ما تعقد عليه ساداكو أملا كبيرا، فقد أعلنت خلال المؤتمر الذي مثلت فيه اليابان عن سعادتها بهذا الاهتمام الدولي وتمنت ان يكون المؤتمر الوزاري الذي سيعقد في يناير من العام ٢٠٠٢ والذي سيضم الدول التي ترغب في المشاركة بأعمار أفغانستان ناجحا. غير ان تلك الأمنية تبقى في نفس إطار الحقائق القديمة التي يجترها معلنوها وهم على وهم ان ما يقولونه هو أمر جديد.

كتب في ٢٣/١٢/٢٠٠١



17

كلوديا روث..

«زعيمة حزب الخضر الألمانى»

كلوديا روث..
"مسرحية المطالب والطموح"

من تكون أحلامه متواضعة يكون واقعه أقل تواضعا، وفي المقابل علينا أن نطالب دائما بالكثير لنحصل على ما نريده. وهذا ما نجح فيه حزب الخضر خلال الأسبوع الثالث من ديسمبر العام ٢٠٠١، عندما صدق البرلمان الألماني على قرار الحكومة الألمانية بالمساهمة في نشر فرق مشاة قوامها ١٢٠٠ جندي وبعض الآليات العسكرية في أفغانستان، وذلك لتعمل ضمن قوات حفظ السلام الدولية. الأمر الذي يعني نجاح الخضر في منع الحكومة الألمانية من المشاركة بطريقة مباشرة في حرب أميركا ضد الإرهاب. وهذا عكس ما حاولت كلوديا روث الإيحاء به في أعقاب قرار حزب الخضر بإنقاذ الحكومة الألمانية من الانهيار في مؤتمر حزبها السنوي نهاية نوفمبر من العام ذاته.

إذ كان تصريح زعيمة حزب الخضر الألماني كلوديا روث بأن قرار الحزب بالموافقة على إرسال قوات ألمانية إلى أفغانستان هو أصعب قرار في تاريخ الحزب ليس سوى دلالة على انتصار حزب الخضر الألماني في سياساته وليس العكس كما يرى البعض أو يدعيه. وكلوديا روث زعيمة حزب الخضر في ألمانيا من مدينة أولم الألمانية، ولدت في ١٥ مايو عام، ١٩٥٥ كانت قد درست المسرح في مدينة دورت موند في ألمانيا ولديها العديد من الكتابات المسرحية، ولذا فإنها لم تجد صعوبة في إقناع الجميع بأن حزبها قدم تنازلا

للحكومة في سبيل الحفاظ على الائتلاف الحاكم مع الحزب الديموقراطي الاشتراكي القائم منذ ثلاث سنوات. شاركت كلوديا روث في العديد من الجمعيات الإنسانية التي دفعتها للعضوية فيما بعد لتكون أبرز أعضاء حزب الخضر في ألمانيا، فقد كانت عضوة في جمعية حقوق الإنسان بالإضافة إلى جمعية اللاجئين والمهاجرين وتخصصت في شؤون الأكراد.

بدأت كلوديا في التدرج والبروز السياسي عندما أصبحت نائبة لرئيس حزب الخضر عام ١٩٨٥، وظلت في هذا المنصب حتى عام، ١٩٩٨ وأثناء هذا أصبحت عضوة في البرلمان الأوروبي منذ ١٩٨٩ وحتى عام، ١٩٩٨ وفي عام ١٩٩٤ غدت رئيسة اللجنة البرلمانية في حزب الخضر في البرلمان الألماني. عملت كلوديا كذلك كمندوبة لألمانيا في قضايا حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية في اتحاد غرب أوروبا وبرلمان الاتحاد الأوروبي، حتى أصبحت زعيمة حزب الخضر عندما اختارها حزبها في التاسع من مارس ٢٠٠١. لقد أثارت الدعوة التي وجهها رئيس الحكومة الألمانية غيرهارد شرويدر بدور أكثر فاعلية في حرب أميركا في أفغانستان -وطلبه الذي تقدم به للبرلمان الألماني في منتصف نوفمبر العام ٢٠٠١ بالموافقة على إرسال حوالى أربعة آلاف جندي لأفغانستان- غضب واستياء الكثيرين من نواب السلام في الحزبين الشريكين الديموقراطي الاشتراكي والشريك الأصغر حزب الخضر، مما استدعى فيما بعد إجراء تصويت على سحب الثقة من حكومته، الأمر الذي كان سينجح لو صوت ثمانية أعضاء فقط من الحكومة الحالية على سحب الثقة منه. غير أن موقف حزب الخضر الذي يشارك في الحكومة الائتلافية أنقذ الحكومة الألمانية من الانهيار المؤكد، ولم يكن تراجعا أو تنازلاً عن مبادئ أحزاب الخضر المعروفة!!

وأحزاب الخضر يصل عددها اليوم في أوروبا الى ٣٢ حزباً في ٢٩ دولة أوروبية، فأصبح دورها رغم مشاركتها المحدودة أحيانا في الحكومات الأوروبية ذا بعد قوي لا يمكن التغاضي عنه لاسيما بسبب القاعدة الشعبية

التي تحظى بها واتساع رقعة أهدافها السياسية ذات الأبعاد الإنسانية. فبجانب قضايا البيئة التي تجعلها هدفها الجوهري وعلى رأس أولويات توجهاتها السياسية فهي تهتم كذلك بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية بشرط ارتباطها بالإصلاحات البيئية.

وبجانب ذلك ترعى تلك الأحزاب قضايا حقوق الإنسان وحقوق المرأة، وتشجع الاتحاد الأوروبي على توسيع رقعته بضم دول أوروبا الشرقية، كما تولي اهتماما كبيرا بقضايا السلام والأمن الدوليين، والنزوع لحل النزاعات بشرط استخدام الطرق السلمية، وإذا لزم الأمر بالتدخل المسلح ولكن تحت مظلة الأمم المتحدة.وفي ألمانيا خرج حزب الخضر في فترة السبعينات من حركات السلام آنذاك والتي عارضت بشدة نشر أميركا للصواريخ النووية في ألمانيا، وظل طيلة تلك الفترة حتى وصل إلى السلطة بعيدا عن تطبيق أفكاره على أرض الواقع، حتى كانت انتخابات مايو عام ١٩٩٩ عندما استطاع حزب الخضر أن يتخطى حاجز الـ٥ بالمائة فحصل على ٤٧ مقعدا مما أهله لأن يشكل حكومة ائتلافية مع الحزب الأول الديموقراطي الاشتراكي. ويبدي حزب الخضر في ألمانيا اهتماما خاصا بالعدالة الاجتماعية ونظام الإصلاح الضريبي وتعديل نظم الكفالة الاجتماعية، والعمل على حماية الحقوق المدنية والسياسية ومناصرة قضايا المرأة. كما يبدي توجها معروفا في الدفاع عن قضايا اللاجئين.

لقد حقق الخضر في الحكومة الألمانية بدخولهم منذ ثلاث سنوات العديد من الإنجازات التي شكك الكثيرون في إمكانية إنجازها من خلال حكومة ائتلافية، إذ استطاع الخضر الألمان في أول وصول للخضر على رأس سلطة في دولة أوروبية إلى تطبيق أيديولوجياتهم على أرض الواقع، فقد وافق البرلمان الألماني على التخلص من المفاعلات النووية في البلاد خلال العقدين المقبلين بإقرار قانون يقضي بإغلاق ١٩ محطة نووية تمد البلاد بنحو ثلث احتياجاتها من الكهرباء بالتدريج حتى عام، ٢٠٢١ بالإضافة إلى إجراء

تعديلات في النظام الضريبي وإصلاح قانون الجنسية، وإقرار حقوق الشواذ. ولم تكن تلك النجاحات التي حققها الخضر في ألمانيا بسيطة لكي يتخلوا عنها بمجرد تخليهم عن رئيس الحكومة غيرهارد شرويدر لاسيما أن خلو مكانهم في الحكومة سيترك الفرصة لأعداء تلك النجاحات من أمثال الحزب المسيحي الذي توعد بمجرد عودته للسلطة في ألمانيا أن يسعى إلى إلغاء قانون التخلص من القوة النووية الذي يُعتبر أهم إنجازات الخضر على الإطلاق.

ولذا فإن كلوديا روث زعيمة حزب الخضر الألمانية -التي كانت قد طالبت مرارا بوقف العمليات العسكرية التي تقودها الولايات المتحدة ضد أفغانستان لتمكين وكالات الإغاثة الدولية من إيصال المساعدات الإنسانية للشعب الأفغاني، والتي كانت قد دعت خلال الضربات إلى أن الوقت قد حان لوقف الغارات ووضع أولويات للتعامل مع الأزمة للحيلولة دون حدوث كارثة إنسانية، بالإضافة إلى إصرارها على أن تلك الحملة الدولية التي تقودها الولايات المتحدة ضد الإرهاب يجب أن يتبعها تحالف للإغاثة الإنسانية – لم تكن قد خالفت ما أصرت على رفضه طيلة الفترة السابقة بقبولها وقبول حزبها بقرار شرويدر لا سيما وأن تلك المطالب وجدت طريقها في الواقع بمشاركة ألمانية وللمرة الأولى ولكن في قوات تحت مظلة الأمم المتحدة كما هي دعوة الخضر ونظرتهم المعروفة في استخدام القوة للسلام. وهنا فقط نجحت المسرحية التي ختمتها كلوديا روث بجملة توحي بأن حزبها قدم تنازلا وخسر باتخاذه اصعب قرار في تاريخه.

كتب في ٢٠٠١/١٢/٣٠



آن ماكليلان..
« النائب العام الكندى »

آن ماكليلان..
"ثوابت وفقاعات"

بلادي وإن جارت علي عزيزة.. وأهلي وإن ضنوا عليَ كرام. هذا ما آثره العرب قديما واستخفوا به في زمن الفقاعات التي لا تلبث أن تذهب أدراج الرياح، هذا حال الفقاعات، أما الثوابت فأصبحت من العار. وفي المهجر ظن من هجروا ديارهم أنهم احتموا من جير أوطانهم، إلا ان غبار أبراج نيويورك قرر ان يتخلص من هذه الفقاعات التي راهنوا طويلا على أنها ثوابت.

ففي أكثر دول العالم فخرا بنظامها القضائي الذي ينعمون به، أصدرت آن ماكليلان وزيرة العدل الكندية أمرا لمحكمة في أونتاريو بالنظر في طلب قدمته فرنسا لتسليمها المواطن الكندي عبدالله اوصغار المغربي الأصل، بعد أن كانت محكمة فرنسية قد أدانته أوائل العام ٢٠٠١ بتهمة الانضمام إلى جماعة إرهابية، ووجهت له تهمة العضوية في عصابة مسلحة، نفذت عمليات سلب وهجمات بالمتفجرات ضد مراكز ورجال الشرطة عام ١٩٩٦ وبالرغم من أن إدانة المحكمة الفرنسية قد صدر أوائل العام ٢٠٠١، إلا أن السلطات الكندية كانت قد ألقت القبض عليه فقط في الثاني عشر من أكتوبر ٢٠٠١.

وآن ماكليلان النائب العام الكندي خريجة كلية الحقوق من جامعة دالهوزي،عملت مدرساً مساعداً في قانون في جامعة برنسويكمن العام ١٩٧٦ إلى ١٩٨٠ ثم انتقلت فيما بعد إلى ادمونتون لتعمل كأستاذ مساعد

في الحقوق في جامعة ألبيرتا. ومن العام ١٩٨٥ إلى ١٩٨٧ كانت العميد المساعد لكلية القانون، ومن يوليو ١٩٩١ إلى يونيو ١٩٩٢ أصبحت عميدة الكلية. ولـ آن ماكليلان خبرات في خدمة المجتمع المدني، فقد كانت عضو مجلس جمعية الحقوق المدنية الكندية، ونائباً لرئيس مجلس اعضاء هيئة تدريس جامعة البيرتا. تقلدت آن ماكليلان العديد من الوظائف العليا منذ العام ١٩٩٣ وحتى العام ١٩٩٧ قبل تعيينها في منصب النائب العام لكندا، فقد احتلت منصب وزيرة للموارد الطبيعية والمتحدثة الرسمية للحكومة الفيدرالية، إلى آن عينت وزيرة للعدل ونائب عام كندا في الحادي عشر من يونيو العام ١٩٩٧، وهي بذلك غدت ثاني وزيرة للعدل في عمر كندا لم يسبقها سوى كيم كامبيل عام ١٩٩٠.

تشيد آن ماكليلان وزيرة العدل الكندية في صفحة وزارة العدل على الشبكة الدولية، بالقضاء والقانون الكندي بقولها نظام عدالتنا يجعل كندا إحدى أكثر دول العالم أمنا، وإلى أقصى حد يجعل من كندا أكثر الأماكن المفضّلة في العالم للاستقرار فيها، لأنه نظام اعتمد على القيم التي تقوم على المنطق والمساواة والاحترام والمسؤولية. وتبدو هذه الكلمة في مجملها عبارة جاذبة للكثيرين الذين يبحثون عن بقاع بعيدة عن أوطانهم، ولذا فقد كانت كندا البلد الأول الجاذب للهجرة إلى أراضيها، إذ تنتهج كندا منذ أعوام سياسة تقوم على اساس اجتذاب القوى العاملة المهاجرة اليها، وتعمل على تقديم عروض مغرية للأجانب من أجل القدوم إلى أراضيها، ويأتي السبب الرئيسي من هذه السياسة إلى أن المجتمع الكندي يعاني اختلالا في الهرم السكاني، حيث أن الشيخوخة العالية النسبة تجعل المجتمع هرما، مع استمرار إحجام الكنديين عن إنجاب الأطفال.

وعلى هذا الأساس تقبل كندا أكثر من ٢٠٠ ألف مهاجر سنويا، بهدف زيادة عدد سكانها، وحسب التوقعات التي كانوا قد أعلنوها قبل نهاية الألفية الماضية فإنهم يستعدون لاستقبال مليون مهاجر حتى العام ٢٠٠٤

غير أن هذه اللوائح والقوانين ذاتها اعتبرها الكثيرون ومنذ فترة ليست بالقصيرة سببا في أن تكون كندا ملاذا للجريمة المنظمة والجماعات الثورية والإرهابية، فقد حذرت دراسة اقتصادية كان قد أعدها معهد متخصص العام ١٩٩٩ بأن كندا قد تواجه ضغوطا اقتصادية مؤلمة من قبل الولايات المتحدة الأميركية -أكبر شركائها التجاريين- مالم تبادر بتشديد الإجراءات المتعلقة بالهجرة واللجوء، بل ودعت الدراسة الحكومة الكندية إلى أن تضرب بيد من حديد على أكثر من ٥٠ جماعة مهاجرة تنشط على حدودها، كما كان قد حذر محللون في شؤون الأمن في تلك الفترة أيضا بأنه لم يعد بإمكان كندا تجاهل المشكلات التي تفجرت إبان الحرب الباردة من اتخاذ الجواسيس الروس الحدود الكندية معبرا للتسلل. وتبدو خطورة هذه الحدود من وجهة النظر الأميركية لاسيما في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر، كون حدودها الشمالية التي تشاركها كندا يبلغ طولها ٦٤٠٠ كيلو متر، وتضم أكثر من ١٠٠ منفذ للدخول ومئات من المعابر غير الخاضعة للحراسة، وذلك حسب تأكيدات وزير العدل الأميركي جون اشكروفت.

ويبدو أن أحداث ١١ سبتمبر قد دفعت باتجاه مخالف نوعا ما عما كانت تخطط له كندا، فقد أعلنت الحكومة الكندية في منتصف أكتوبر ٢٠٠١، أنها ستخصص أكثر من مليار دولار كندي (٦٣٠ مليون دولار أميركي) لشراء وتركيب وتشغيل أنظمة متقدمة لاكتشاف المتفجرات في المطارات بأنحاء البلاد، هذا على الرغم من التردي الاقتصادي الذي تعانيه كندا، وحسب ما أعلنه حاكم البنك المركزي في كندا أنهم مقبلون على فترة أشبه بالركود الاقتصادي، فالأوضاع الاقتصادية الكندية تؤكد على ان تلك الانفاقات الأمنية تأتي نتيجة للضغوط التي يشهدها العالم ككل بعد أحداث ١١ سبتمبر، فالاقتصاد الكندي في الأساس يشهد منذ فترة ليست بالقصيرة أوضاعا صعبة تفاقمت على أساسها البطالة وبعض المظاهر التي اعتبرها الكنديون أنفسهم تجلب الخزي والعار. فحسب إحصائية كانت قد أجرتها هيئة الإحصاء الرسمية الكندية خلال الأشهر الثلاث الماضية،اكدت ان

مستوى الفقر في البلاد وصل إلى حد أن نصف العائلات الكندية تتلقى ى المعونة الاجتماعية فلا تجد الطعام الكافي لمعيشتها، وأن مليونا ونصف مليون طفل يذهبون إلى مدارسهم وبطونهم خاوية.

وبالرغم من فداحة الأمر إلا أن السياسيين الكنديين يعمدون إلى تبرير تلك الإجراءات وغيرها بأنها تأتي لضمان وصول كندا إلى اضخم أسواق العالم، إذ يعتمد نحو ٤٠ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي على الصادرات التي تتجه غالبيتها إلى الولايات المتحدة الأميركية، بالإضافة الى أن ٨٠ بالمائة من حجم تجارة كندا مع الولايات المتحدة وحدها، وكانت إجراءات تعزيز الأمن على الحدود بين الدولتين أدت إلى إرباك ما قيمته ١,٣ مليار دولار من التبادل التجاري يوميا. هذا ما يخص الاقتصاد، وتبريرات السياسيين نحوها، أما أن تقبل كندا ما يطالب به الأميركيون بوضع ضباط أميركيين في الجمارك والهجرة في كندا لتعزيز إجراءات ما قبل السماح لمسافرين وبضائعهم بالمرور، هو أمر لن يجد له الساسة الكنديون تبريرا، لا سيما أن القوانين الكندية لن تسمح لمسلحين أميركيين بالعمل داخل أراضيها، لا سيما وأن الحراس الكنديين لا يحملون أي أسلحة. ويبدو أن الحكومة الكندية لم تكتف بتلك الإجراءات العسكرية المزمع اتخاذها من الطرفين، فقد أعلنت آن ماكليلان في الرابع والعشرين من ديسمبر ٢٠٠١، سريان مفعول قانون مكافحة الإرهاب، وفي تبريرها لتقديم مشروع القانون، أعلنت أنه يأتي في ضمن تعهد الحكومة الكندية بحماية أمن وأمان الكنديين من أي نشاط إرهابي. غير أن هذا التطمين جاء أعقاب القلق الذي أبداه الكنديون تجاه القانون الجديد بسبب تخوفهم من عدم توفر تأكيدات وضمانات لحماية حرياتهم وحقوقهم التي يضمنها الدستور.

وكانت آن ماكليلان قد عرضت في نوفمبر ٢٠٠١ على مجلس العموم الكندي قانونا يهدف إلى تشديد تدابير مكافحة الإرهاب في كندا، وبموجب القانون المعروض ستمنح للشرطة المزيد من الصلاحيات على صعيد

التنصت الإلكتروني، بالإضافة إلى جعل مدة الحبس على ذمة التحقيق للأشخاص المشتبه بارتكابهم أعمالا إرهابية فستصبح ٧٢ ساعة، هذا وغيرها من التفاصيل الصارمة، التي تشدد النطاق على الجميع دون استثناء.

وخلال الأشهر الماضية عجت المحاكم الكندية بأشكال هذه القضايا بعد أن كانت كندا البلد الذي يعتقد أنه الملاذ للاجئين والمهاجرين على مستوى العالم، لاسيما نظرها في الطلبات التي تقدمها الدول للحصول على كنديين ولاجئين من أصول مختلفة بحجج تهم وجرائم لهم ضلع فيها.

يبدو أن «آن ماكليلان» لم تكن لتعرف بأثر غبار نيويورك، وإلا لكانت قد أضافت ما قاله الشاعر العربي قديما في دعواها بالهجرة إلى كندا في موقعها على الإنترنت.

كتب في ٢٠٠٢/١/٦



نيروباما راو..

«المتحدثة باسم وزارة الخارجية الهندية»

نيروباما راو..
"البومة والسلام"

يُرمز لطائر البوم في العديد من المجتمعات العربية بالشؤم، ولا أدري مدى صحة هذه العلاقة، فنفس الطائر تعتبره بعض المجتمعات الغربية غير ما نعتبره، إذ أن سماع صوته أو مشاهدته توحي بالعقل والحكمة لديهم!!. ولعل هذه الاختلافات تعود إلى طبيعة مجتمعاتنا العربية التي تبحث عن المبررات دائما لتحميلها آثار سقطاتنا غير المنتهية. وإن كانت سلوكيات البومة تدفع شعوبنا في اتجاه تصديق هذا المعتقد، خصوصا عندما تصر البومة على تكرار تحليقها فوق مناطق الخراب، إلا أن ذلك لا يبرر تحميل البومة مسؤولية ذلك الدمار، لأننا وحدنا من تسبب فيه.

فقد كررت المتحدثة باسم الخارجية الهندية نيروباما راو خلال الأسبوع الثالث من يناير العام ٢٠٠٢، موقف بلادها التاريخي المعارض لأي وساطة دولية بينها وبين باكستان من طرف ثالث في نزاعهما على كشمير، وتوجهت ضمنيا في حديثها لوسائل الإعلام بلهجة لا تخلو من الصرامة إلى الدول التي تسعى لرأب الصدع بين الجارتين وبخاصة الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا.

ونيروباما راو المتحدثة الرسمية باسم وزارة الشؤون الخارجية الهندية، كانت قد تولت منصبها هذا في الثاني عشر من يونيو عام ٢٠٠١ وبهذا تصبح نيوروباما ثاني امرأة خلال ذلك العام في الخارجية الهندية تتقلد

منصبا ذا أهمية خاصة بعد تولي تشوكيلا إيير منصب سكرتير أول. غير أن مصب نيروباما راو يحظى بأهمية خاصة، كونه يعرضها بصفة مستمرة لأضواء وسائل الإعلام، كما انها وظيفة بمثابة لسان الدولة الذي يخاطب العالم. وللأهمية الخاصة لهذه الوظيفة كان اختيار نيوروباما مبنيا على اعتبارات مهنية عالية وخبرة قوية دعمتها وبجدارة لهذا المنصب الحساس. عملت نيوروباما راو في الخارجية الهندية منذ حصولها على شهادة في الدبلوماسية العام ١٩٧٣ وتقلدت فيها العديد من الوظائف، فقد شغلت بالمشاركة منصب سكرتير الدائرة الاقتصادية، كذلك مشاركتها منصب سكرتير مكتب الدعاية الخارجية. هذا بالإضافة إلى عملها في مكتب شرق آسيا، ومشاركتها في العديد من البعثات الدبلوماسية للخارجية الهندية في كل من كولومبيا وواشنطن، ثم شغلت منصب سفيرة الهند في بيرو، ومنصب نائب رئيس البعثة الدبلوماسية الهندية في موسكو.

لقد دعمت تلك الخبرة المهنية من فرص نجاحها من وجهة نظر مرؤوسيها لتولي منصب متحدثة باسم الخارجية الهندية، كما أنه لا يمكن تجاهل كونها أنثى زاد من رصيد هذه الخبرات، لاسيما في أن بروزها بهذه الصورة الواضحة يأتي في وقت تشهد فيه المرأة في تلك المنطقة من العالم أسوأ الأوضاع الإنسانية على الإطلاق، ما بين فقر وظلم واحتقار.

ورغما عن جنوح المرأة المعروف نحو الهدوء والسلام، كانت نيروباما صوت الهند المؤكد على أن خيار الحرب سيظل أحد الخيارات المطروحة، أمام الحكومة الهندية للرد على الهجوم المسلح الذي تعرض له برلمانها في الثالث عشر من ديسمبر العام ٢٠٠١ والذي قتل فيه ١٤ شخصا. فبالرغم من رفض الحكومة الباكستانية تحملها مسؤولية الحادث ورفضها لأي صلة به، إلا أن الهند أعلنت نهاية ذلك الشهر سحب سفيرها لدى باكستان، بسبب ما وصفته بتأييد إسلام آباد المستمر للإرهاب، كما أعلنت وقف خدمات القطارات والحافلات بين البلدين اعتبارا من أول يناير. ورغم إعلان

إسلام آباد أسفها من تلك الخطوات وإعلانها العزم على عدم الرد بالمثل، إلا أن نيروباما أكدت على خطوات بلدها بل أثنت على ما قامت به حكومتها معتبرة إياه ردا على موقف باكستان التي لم تقم بأي محاولة لاتخاذ إجراءات بحق المنظمتين (لشكرطيبا وجيش محمد) اللتين اتهمتهما الهند بأنهما المسؤولتان عن العمل المسلح في البرلمان.

لقد شهدت شبه القارة الهندية خلال الأسبوعين الأخيرين من شهر يناير العام ٢٠٠٢ توترات يمكننا وصفها بأنها احتقان في حقل نووي، كون الخلاف بين الدولتين النوويتين وصل لحد المواجهة المسلحة، بل وسقوط قتلى للطرفين في بعض نقاط الحدود المشتركة. ولهذه الأهمية ولحساسية الوضع العسكري، كانت المنطقة بؤرة اهتمام كثيرين ممن يريدون تهدئة الوضع، وعلى رأسهم الولايات المتحدة وبريطانيا اللتان تسعيان في الفترة الراهنة إلى إيجاد حالة من الاستقرار في المنطقة -التي تشهد توترا منذ أحداث تفجيرات نيويورك في الحادي عشر من سبتمبر العام ٢٠٠١ لكي تكمل حربها التي بدأتها ضد الإرهاب. وإدراك هذه القوى من أن اشتعال حرب في هذه الفترة سيزيد من حدة احتقان المنطقة المستعدة أصلا للانفجار في أي وقت. وبالرغم من إدراك كل من الطرفين المتنازعين الهند وباكستان لهذه الوضعية، إلا أن الخطاب الهندي تجاه الأمر لا يعكس الرغبة في التهدئة، فعلى لسان المتحدثة باسم الخارجية الهندية نيروباما تكررت عبارات رفض أي شكل من أشكال الوساطة بين الدولتين خاصة ما يتعرض لقضية كشمير، بل وإصرارها في كل خطاب على اعتبار كشمير منطقة النزاع جزءا مكملا للهند.

كان قرار تقسيم شبه القارة الهندية بين الهند وباكستان في أغسطس العام١٩٤٧ بداية بروز قضية كشمير ونشوب الأزمة، إذ نص على أن الولايات التي يشكل فيها المسلمون أغلبية تنضم إلى باكستان، بينما تنضم الولايات التي يشكل الهندوس أغلبية فيها إلى الهند، مع الأخذ في الاعتبار

الولايات القريبة من الدولتين ورغبة سكان الولاية أنفسهم. وبناء على الأغلبية السكانيـة المسلمـة في الولاية والحـدود الطويلة التي تبلغ ألف كيلومـتـر مع باكستـان – الهند ٣٠٠ كيلومتر- قرر سكان ولاية كشمير الانضمام إلى باكستان في ١٩ يوليو ١٩٤٧ غير أن القوات الهندية دخلت الولاية وضمتها في ٢٧ أكتوبر عام١٩٤٧ الأمر الذي نتج عنه مواجهات مسلحة بين القوى الكشميرية بدعم باكستاني وبين القوات الهندية خلال عامين ١٩٤٧ و١٩٤٨ فكان الضحية استشهاد نصف مليون كشميري ونزوح نصف مليون آخرين إلى باكستان، بالإضافة إلى سيطرة الأخيرة على ثلث الولاية، مما دفع الهند للجـوء إلى المنظمـة الدوليـة التي أصـدرت قـرارا في الأول من يناير ١٩٤٨ بوقف إطلاق النار، واجراء استفتاء حر بالولاية لتحديد مصيرها. ومنذ ذلك الحين والهند تماطل في تنفيذ هذا القرار حتى العـام ١٩٥٧ عندمـا أعلنت نهائيا رفضها لهذه القرارات معتبرة أن كشمير جزء لا يتجزأ منها وأنها قضية داخلية غير قابلة للتدخل الخارجي. وظل الوضع في كشمير يشهد المواجـهـات المسلحـة من حين لآخر حـتى العـام،١٩٩٠ عندمـا أعلن الشـعب الكشميري الجهاد المسلح لتحرير بلاده، الأمر الذي قوبل بتعزيز التواجد العسكري الهندي في الولاية إلى ما يزيد عن ٨٠٠ ألف عسكري.

لقد تسببت حـالة اللاسلم واللاحـرب بين البلدين إلى تكبـدهما خسـائر بشرية فادحة، هذا بالإضافة إلى توجيه الموارد المالية إلى تعزيز القدرات العسكرية مما ادخل كلا الدولتين إلى دائرة الديون، إذ يبلغ الدين الهندي ١٠٠ مليار دولار، في حين وصل حجم الديون الباكستانية إلى ٢٦ مليار دولار، ولا يمكن إغفال حمى سباق التسلح بينهما كانت سببا في هذه الديون. ولهذا فان محاولات التوصل إلى حل مشترك ظلت موجودة بين الطرفين وان كانت تسير بخطى ثقيلة، حتى كانت قمة أجرا في منتصف يوليو العام ٢٠٠١ –وهي القمة الأولى بين مسؤولي البلدين منذ قمة لاهور في فبراير ١٩٩٩– بين كل من بين رئيس الوزراء أتال بيهاري فاجبايي

والرئيس الباكستاني برويز مشرّف والتي لم تسفر عن تقدم ملحوظ بخصوص كشمير القنبلة الموقوتة التي من غير المستبعد أن تكون نووية.

ففي خضم الوضع الراهن والمحتقن بين الدولتين، بادر الرئيس الباكستاني بمد يده بشكل مفاجئ لمصافحة رئيس الوزراء الهندي اتال فاجبايي وذلك عقب كلمة ألقاها أمام قادة رابطة جنوب آسيا التي بدأت أعمالها في الخامس من الشهر الجاري في العاصمة النيبالية كتماندو دع خلالها مشرف إلى صداقة حقيقية مع الهند، غير أن نيروباما قللت من شأن هذه الإشارات وقالت عندما سؤلت بهذا الشأن ما ننتظره من باكستان اتخاذ خطوات ملموسة وجدية وجوهرية لمعالجة الإرهاب عبر الحدود، ومشكلة الإرهابيين الذين ينشطون من الأراضي الباكستانية. ويبدو أن التقليل من شان هذه المصافحة مع الإصرار على عدم تدخل وسيط في شأن النزا ع، يجعلنا نعيش في حيرة حقيقية، فهل البومة وما تصدره من أصوات في تلك البقا ع دليل حكمة وتعقل من الجانب الهندي، أم انه دليل شؤم بدمار وخراب قادم في الطريق؟!!

كتب في ٢٠٠٢/١/١٣



ميجاواتي سوكارنو..
«رئيسة أندونيسيا»

ميجاواتي سوكارنو..
"غرام الخصوم"

لكى تأمن شر أحدهم، وكنت مضطرا للتعامل معه، عليك بحبه حتي الغرام.. هذه إحدي نصائح الجبناء لكيفية التعامل مع الخصوم، وهى أيضا إحدي طرق الأذكياء الذين يجعلون من غرامهم لخصومهم شركا لكسر شوكتهم، والفارق الوحيد بين الحالتين هى النتيجة، فالغرام واحد وطريقة التودد واحدة، وتبقي النتيجة هى الفيصل بين الجبن والذكاء.

وَقعَت الرئيسة الإندونيسية ميغاواتي سوكارنو بوتري خلال الأسبوع الثاني من يناير عام ٢٠٠٢، بالموافقة على أسماء ١٨ قاضيا، من أصل ٣٠ كانت قد رشحتهم المحكمة العليا لعضوية محكمة حقوق الإنسان التي كانت السلطات الإندونيسية قد خصتها بصلاحيات محاكمة المسئولين عن الجرائم التي ارتُكبت أثناء استقلال تيمور الشرقية من قتل واغتصاب وإحراق عام ١٩٩٩ وذلك بعد طول انتظار استمر لما يزيد عن العشرة أشهر!

وميجاواتي سوكارنو بوتري رئيسة إندونيسيا الحالية هي الابنة الكبرى لأحمد سوكارنو أول رئيس لإندونيسيا بعد خروج الاستعمار، ولدت العام ١٩٤٧ أي قبل عامين على استقلال بلادها، وبقيت في كنف والدها أثناء ترؤسه البلاد لما يزيد عن الثمان عشر عاما، حتى تمت نية الإطاحة به العام ١٩٦٧ على يد المؤسسة العسكرية بقيادة الجنرال سوهارتو. رغم تلك الفترة التي قضتها ميغاواتي في كنف السياسة وتلقيها التعليم في جامعة

بادجاجاران إلا أنها لم تتعاطها، فقد ظلت ربة منزل تقليدية. وفي العام ١٩٧٢ تزوجت من دبلوماسي مصري -كان يعمل آنذاك في السفارة المصرية في جاكرتا- بعد وفاة زوجها في حادثة سقوط طائرة عام١٩٧٠ غير أن السلطات الاندونيسية أعلنت بطلان الزواج بعد أسبوعين من إتمامه لأن شهادة وفاة زوجها الأول لم تكن قد أُعلنت، وعندما تم هذا كان الدبلوماسي المصري قد عاد إلى بلاده. وفي العام ١٩٧٣- اقترنت بآخر أندونيسي وأنجبت منه ثلاثة أبناء.

ظلت ميغاواتي بعيدة تماما عن السياسة حتى بلغت الأربعين من عمرها حين التحقت بالبرلمان الاندوينسي العام ١٩٨٧ عن طريق انضمامها لحزب إندونيسيا الديموقراطي، الذي أسسه والدها في العشرينات من القرن الماضي. وبالرغم من كل ما واجهته من عراقيل أثناء وجودها في الحزب بسبب عدم رضا الجنرال سوهارتو عنها، إلا أن عداءه هذا اكسبها شعبية تزايدت فيما بعد وأهلتها لتزعم المعارضة داخل حزبها الذي انشق بين مؤيد ومعارض لسوهارتو. وفي الانتخابات الرئاسية التي جرت في أكتوبر العام ١٩٩٩ لم تكن شعبية ميغاواتي هذه كافية لتصبح رئيسة لإندونيسيا، غير أنها كانت كافية ليفوز حزبها بأغلبية الأصوات في البرلمان، مما سمح لها بأن تكون شريكا رئيسيا في الحكومة مع حزب النهضة القومي ذي الاتجاه الإسلامي والذي كان يتزعمه عبدالرحمن واحد الذي ترأس البلاد، وعُينت إثر ذلك نائبة له، إلا ان شعبيته التي تراجعت دفعت بميغاواتي لتخلفه بالفعل في الثالث والعشرين من يوليو العام ٢٠٠١.

ان تصديق ميجاواتي على القضاة المرشحين للعضوية، يعني ان تعقد المحكمة للنظر في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في تيمور الشرقية عام ١٩٩٩، وبمجرد عقدها يتوقع أن تدخل الحكومة الإندونيسية منعطفا جديدا في علاقاتها مع الداخل والخارج على حد سواء.

لقد كان الحكم الاشتراكي الذي حكم تيمور الشرقية بعد استقلالها العام

١٩٧٥ من الاستعمار البرتغالي والذي دام ثلاثمائة عام، سببا في احتلال إندونيسيا لها. فقد دفعت الولايات المتحدة الأميركية في عهد فورد الرئيس الإندونيسي سوهارتو لاحتلال الجزيرة بعد تسعة أيام فقط من استقلالها بدعوى عدم السماح بكوبا جديدة في الفناء الخلفي لإندونيسيا حسب ما صرح به سوهارتو آنذاك. وفي سبيل ذلك دفعت الولايات المتحدة بتعزيز مساعداتها العسكرية لإندونيسيا، فأصبحت تمد الجيش بـ ٩٥ بالمائة من احتياجاته من الأسلحة التي يستخدمها في تيمور الشرقية، ومنذ ذلك الحين وأراضي الجزيرة تشهد أسوأ أشكال العنف وانتهاك حقوق الإنسان.

غير أن الأوضاع الدولية التي تغيرت مع تنامي موجة الديموقراطية وحقوق الإنسان وضعت الحكومة الإندونيسية في موقف حرج أمام المجتمع الدولي، نتيجة للممارسات الغير مشروعة ضد سكان الجزيرة، الأمر الذي دفعها آخر المطاف لتوقيع اتفاق مايو ١٩٩٩، الذي سمح بموجبه لسكان إقليم تيمور الشرقية بحق تقرير مصيرهم. وفي يوم الاثنين الأول من سبتمبر من العام ١٩٩٩، خرج الأمين العام للأمم المتحدة ليعلن للعالم أن سكان تيمور الشرقية الذين يبلغ تعدادهم نحو ٨٠٠ ألف نسمة اختار الاستقلال بنسبة ٧٨,٥ بالمائة مقابل ٢١,٥ بالمائة للحكم الذاتي. غير أنه وبالرغم من إعلان الرئيس الإندونيسي آنذاك يوسف حبيبي الذي خلف سوهارتو احترامه لنتيجة الاستفتاء، إلا أن الميليشيات المؤيدة لجاكارتا لم ترض بتلك النتائج، وكان أول بوادر عدم رضاها عندما أعلن عن مقتل اثنين من الموظفين الدوليين التابعين للأمم المتحدة في الثالث من سبتمبر من العام ١٩٩٩، وما لبث أن اشتعل الوضع وتطورت أعمال العنف لتشمل جميع السكان، مما دفع بـ ١٠٠ ألف نازح إلى التلال المحيطة بالإضافة إلى ٢٠٠ ألف مشرد ومهجر إلى تيمور الغربية وآلاف القتلى، وتبدو خطورة هذه الأعمال كون الجيش الإندونيسي تورط فيها حسب تأكيدات موظفي الأمم المتحدة.

وفي الثاني والعشرين من مارس العام ٢٠٠١ وافق البرلمان الإندونيسي على تشكيل محكمتين لحقوق الإنسان، تختص إحداهما بالنظر في الجرائم التي ارتكبت أثناء أحداث استقلال تيمور الشرقية عام ١٩٩٩ أما الأخرى فتنظر في انتهاكات حقوق الإنسان في أحداث شغب وقعت العام ١٩٨٤، في أحد موانئ العاصمة جاكرتا عندما قتل ٣٣ من المتظاهرين المسلمين على يد قوات الجيش. ويبدو أن موافقة البرلمان ومن ثم الحكومة الإندونيسية على هاتين المحكمتين جاءت نتيجة للضغوط الدولية المكثفة لمحاكمة المسؤولين عن أعمال العنف في إقليم تيمور الشرقية عقب الاستفتاء وقتل فيها نحو ٦٠٠ شخص منهم موظفون دوليون، بالإضافة إلى دور جمعيات حقوق الإنسان الدولية والمحلية التي أجرت التحقيقات واتهمت بها ٣٣ شخصا من بينهم وزير الدفاع الإندونيسي السابق الجنرال ويرانتو بالتورط في العنف.

وهذا تتضح خطورة هذه المحكمة التي من المفترض أن تعقد جلساتها بعد تصديق ميجاواتي على القضاة المرشحين، إذ ان الادعاء العام في إندونيسيا كان قد وجه الاتهام لـ ١٩ شخصا بارتكابهم انتهاكات لحقوق الإنسان في أعقاب استفتاء تيمور الشرقية على الاستقلال، من بينهم جنرالات من الجيش و الشرطة. وتبدو الخطورة المقصودة هنا أن هذه المحاكمات قد توتر العلاقات بين جنرالات الجيش والحكومة الإندونيسية في حالة ثبات تورط الجنرالات في انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية، هذا بالإضافة إلى احتمال فتح سجل حقوق الإنسان داخل الجيش. وتبدو حساسية الموقف هنا كون وصول ميغاواتي لمنصبها الحالي لم يكن فقط بسبب شعبيتها ووقوف البرلمان بجانبها، فدور الجيش في هذا الأمر كان رئيسيا ولا يمكن إهماله، لاسيما في أعقاب إصرار المؤسسة العسكرية على عدم التدخل عندما رفض الجيش والشرطة إعلان عبد الرحمن الواحد حالة الطوارئ في البلاد لمنع انعقاد البرلمان في الجلسة التي قُررت لعزله. ولم يكن هذا الموقف فقط هو ما قام به الجيش دعما لميغاواتي، بل قام كذلك

بنشر قواته في شوارع جاكرتا قرب القصر الجمهوري في استعراض للقوة وتحسبا من اندلاع أعمال عنف من جانب أنصار الرئيس المخلوع، ودعما منهم لضمان حالة الأمن والاستقرار أثناء وبعد تولي ميغاواتي زمام السلطة.

ولا يبدو موقف الحكومة الإندونيسية حرجا فقط أمام المؤسسة العسكرية، فمن جهة أخرى تشهد إندونيسيا خاصة الرئيسة ميغاواتي موقفا لا تحسد عليه أمام المجتمع الدولي الذي يطالبها بدور أكبر للحد من انتهاكات حقوق الإنسان، وهو ما تحاول إصلاحه من خلال الدفع بعمل هذه المحكمة ولكن بتباطؤ. هذا إضافة إلى ما أصدرته جمعيات إندونيسية لحقوق الإنسان في تقريرها السنوي نهاية العام ٢٠٠١ من تهم ضد الرئيسة سوكارنو بالتقصير في إصلاحاتها في هذا الشأن، وعرضها خلال صفحات التقرير عمليات القتل العشوائي والتعذيب وخطف الأشخاص في بعض الأقاليم منذ تولي ميغاواتي زمام القيادة منتصف العام ٢٠٠١. وكان لتعيين ميغاواتي لأشخاص معروفين بانتهاكاتهم لحقوق الإنسان -في عهد الرئيس السابق سوهارتو في مناصب أمنية رغم ماضيهم الإجرامي- دور في هذه التهمة، لاسيما تعيين الجنرال هندروبريونو في منصب رئيس وكالة الاستخبارات القومية. هذا بالإضافة إلى تقارير أخرى مماثلة من جمعيات حقوقية تدين تعاظم دور الجيش الإندونيسي في عهد ميغاواتي مقابل ضعف هيمنة القانون على مؤسسات المجتمع المدني بشكل زاد من تفشي الفساد.

ومن هنا تبدو الحيرة التي تثيرها ميغاواتي سوكارنو بوتري، في تقربها غير المحدود للمؤسسة العسكرية، فهل يخفي هذا بُغضا شديدا ناحيتهم، أم انه غرام بتلك المؤسسة حتى النخاع!، فهل هو غرام جبن أم ذكاء؟!!.

كتب في ٢٠٠٢/١/٢٠



فرح ديبا بهلوي..
«زوجة ملك إيران الراحل محمد بهلوي»

فرح ديبا بهلوي..
"وادعاءات التعامل مع المفقود"

الفقدان مسألة يجب أن نتعلم كيفية التعامل معها لأنه ببساطة أمر مفروض علينا ولا خيار أمامنا تجاهه. غير أن الكثيرين يدعون نجاحهم في التعامل مع الفقدان، بل ويقدمون أنفسهم نماذج لهذا النجاح! في حين أنهم اكثر الناس تمسكا بالمفقود، وأكثرهم حرصا وأملا بعودته، متذرعين لذلك بأهون الدلائل وأضعفها وكأنه المنطق ذاته والحجة المنزّلة. ويبدو أن فقدان الأشخاص هو فقط ما قد يفلح المرء في التعود عليه. غير أن من جرب السلطة وبريقها لا يمكن على الإطلاق أن يتعود على غير ذلك.

فقد طالبت فرح بهلوي في الأسبوع الثالث من يناير العام ٢٠٠٢ المجتمع الدولي، بأن يصغي إلى أصوات أبناء إيران الداعية إلى قيام نظام ديمقراطي يعامل أبناء الشعب معاملة حضارية ويرفض التمييز الديني والعرقي كما دعت العالم للنظر إلى إيران التي تحكمها طائفة من رجال الدين، تحكم شعبا عريقا ومتحضرا. جاء ذلك خلال لقاء صحفي أكدت خلاله أن أنظار العالم بعد أحداث ١١ سبتمبر في نيويورك وواشنطن، بدأت تتجه نحو الدول التي تؤوي الإرهابيين وتحتضنهم، وذلك في ردها على سؤال حول أسباب تزايد اهتمام وسائل الإعلام الغربية غير المعتاد بأنشطة الأمير رضا بهلوي وأسرة الشاه المالكة سابقا في إيران، وهو ما يشير إلى قناعتها بأن إيران مدرجة بين تلك الدول.

وفرح ديبا بهلوي الملقبة بـ «الشهبانو» - الملكة زوجة الشاه- هي الابنة الوحيدة لضابط الجيش الإيراني سوهراب ديبا ولدت في ١٤ أكتوبر ١٩٣٨ غير أنها لم تنعم طويلا في كنف والدها الذي مات وهي في التاسعة من عمرها. ظلت فرح بعد وفاة والدها في كنف ورعاية والدتها السيدة فاريديه ديبا، التي أشرفت على تعليمها في مدارس طهران، ومن ثم في دار تشيتيكتشر إكول في باريس، وظلت تتلقى تعليمها هناك حتى تزوجها شاه إيران محمد رضا بهلوي في ٢٠ ديسمبر ١٩٥٩. كانت فرح تبلغ العشرين عاما عندما اقترن بها الملك، وكان قد تزوج قبلها مرّتين إحداهما ابنة الملك المصري فاروق الأول العام ١٩٣٩. ولعت فرح التي كانت تصغر الشاه بعشرين عاما بالفنون والأدب الأمر الذي أعطى حافزا للأنشطة الفنية والأدبية الإيرانية في عهد الشاه. ظلت فرح تنعم في البلاط الملكي للشاه محمد رضا شاه بهلوي حتى ١٦ يناير ١٩٧٩ عندما قامت الثورة الإسلامية في إيران، وعلى إثرها هرب الشاه بهلوي بأسرته خارج إيران متوجها إلى أميركا التي قابلته آنذاك بفتور مما دعاه إلى التوجه لمصر التي توفي فيها عام ١٩٨٠، غير أن فرح وأسرتها فضلا الاستقرار في باريس.

ظلت أسرة الشاه بعيدة تقريبا عن وسائل الإعلام العالمية إلا ما ندر من المتابعات الاجتماعية للتجمعات السنوية للعائلة الملكية في ذكرى وفاة الشاه من عام لآخر، وتغطية القنوات الفضائية التي تديرها المعارضة اليرانية في الخارج، واستمر الأمر كذلك حتى يناير ٢٠٠١ عندما أقدم بهلوي محمد رضا بهلوي ابن الشاه الراحل على حث المجتمع الدولي والولايات المتحدة الأميركية بشكل خاص على عدم تقديم الدعم للإصلاحيين في إيران، وذلك في أعقاب أنباء عن رغبة واشنطن في بحث سبل تعزيز اتصالاتها بطهران.

برز نشاط بهلوي الابن في الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية التي جرت في يونيو عام ٢٠٠١ واتهم خلال تلك الفترة الرئيس خاتمي بالفشل في الالتزام بوعوده بشأن الحرية وضمان الازدهار في البلاد، داعيا إلى

عدم ترشيحه، كما أعرب في تلك الفترة عن استعداده للقيام بدوره إذا اختار الإيرانيون العودة للملكية، وان الوقت موات للتغيير في إيران نحو مجتمع أكثر ديمقراطية وانفتاحا. غير أن نتائج الانتخابات الرئاسية في يونيو من العام ٢٠٠١ والتي فاز فيها الرئيس محمد خاتمي لفترة رئاسية ثانية بما يزيد على ٨١ بالمائة من الأصوات في إيران و ٩٠ بالمائة من الأصوات في الخارج، وذلك بمشاركة ٣٥ مليون إيراني أي ٨٣ بالمائة من المسجلين. قد كان لهذه النتيجة أثر كبير على أسرة الشاه التي يبدو أنها راهنت على تدهور شعبية الرئيس الإصلاحي في النخبة الإيرانية المحافظة، ولعل هذا أحد أسباب انتحار ليلى بهلوي ابنة الشاه التي تعاني إحباطا في أعقاب الانتخابات مباشرة في ظروف غامضة، قد يفك من غموضها تزامنها مع انتصار خاتمي بهذه الشعبية الكاسحة، وذلك على عكس ما توقع الابن بأنه قد آن الأوان لتغيير النظام.

وعلى نفس المنوال ولكن ليس رهانا على الأوضاع الداخلية وإنما الخارجية، بدت المزايدة في وسائل الإعلام الغربية، فقد لوحظ في الآونة الأخيرة، وخاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة، اهتمام بالغ بأنشطة الأمير وأسرة الشاه، فلا يمر يوم إلا وهناك مقابلة تلفزيونية له في قناة عالمية أو مقال له أو عنه في الصحف الغربية البارزة. فقد أدى الوضع الدولي وما تقوده الولايات المتحدة من حرب ضد ما تسميه الإرهاب دورا في هذا البروز، لاسيما التغيرات الإقليمية التي شهدتها أفغانستان وإسقاط حكم طالبان الديني وما توالى بعد ذلك من توقعات حول عودة الملك الأفغاني المخلوع الملك السابق ظاهر شاه للمساعدة على تشكيل حكومة أفغانية جديدة، وصولا إلى فتح شهية وسائل الإعلام الغربية في البحث عن الملوك المخلوعين بسبب الحركات الدينية وهو ما ينطبق على جارة أفغانستان إيران التي حكم فيها ملك يحمل نفس اللقب شاه. ويبدو أن إيران أيضا تنبهت لهذه العلاقة فبادرت منذ البداية إلى تأكيد معارضتها لعودة الملك الأفغاني السابق إلى السلطة ومعارضتها كذلك لوجود رجاله في الحكومة، وذلك

نتيجة لتخوف الأوساط الإيرانية المحافظة من أن تكون عودة ظاهر شاه مقدمة لعودة الملكية إلى أفغانستان، وتشجيعا لأنصار الملكية الدستورية في إيران، لاسيما ما شهدته الفترة الأخيرة من تصعيد لأنشطتهم في الداخل والخارج. فقد تأكد لهم داخليا هذا الخطر أثناء المظاهرات التي اجتاحت المدن الإيرانية في أعقاب هزيمة منتخب كرة القدم الإيراني أمام نظيره البحريني في تصفيات كأس العالم للدول الآسيوية، والتي استغلها بعض المتظاهرين للتنديد بالنظام الحاكم و المرشد، والهتاف لصالح ابن الشاه الراحل.

لم تكن تلك التظاهرة الغريبة التي قام بها الشباب الإيراني نتيجة هزيمة منتخبهم في المباراة، ذات أثر فقط على النظام في الداخل والتي حرك لقمعها قوات أمنه، بل أيضا كان لها أثر في تعزيز الشعور لدى الأسرة الملكية في إمكانية تحريك الشارع الإيراني تجاه عودة المنفيين منذ أعوام. ففي الحديث الصحفي الذي أدلت به الإمبراطورة فرح بهلوي، أكدت أن ابنها الأمير قادر على قيادة الشعب الإيراني للخروج من عهد النكبة إلى عهد التقدم والازدهار، على حد تعبيرها، مؤكدة أن تلك الأحداث دليل على أن الأمير موجود في قلب كل شاب إيراني يريد العزة والاعتبار لبلده. ولا أحد يدري شكل العزة والاعتبار اللذين تقصدهما الإمبراطورة وتريدهما للشعب الإيراني، لاسيما أن فترة حكم زوجها خاصة بداية السبعينيات مع تعالي أصوات الغضب الشعبية نتيجة سياسة الشاه القمعية، انتهج خلالها سياسة سرية وحشية لمحاولة قمع النزاعات الداخلية، الأمر الذي أثار شغبا واسعا، وفي عام ١٩٧٨ تنامى التأييد الواسع للقائد الديني في المنفى آية الله الخميني، مما مهد لعودته من المنفى وتسلمه القيادة وسط تأييد شعبي كاسح لزعماء الثورة الإسلامية. كما يتساءل المرء مثل الكثير من المراقبين الذين رصدوا تأكيدات ابن الشاه المخلوع بأنه يرى في نفسه عاملا مساعدا على التغيير في إيران، بل وداعيا في الوقت ذاته إلى تحرك واسع نحو ما

أسماه حق تقرير المصير للشعب الإيراني، عن وجه الحق الذي يخوله إطلاق مثل هذه الدعاوى والتصريحات فيما كان والده –الذي يستمد شرعية دعواه منه– يقمع المنشقين ولم يبد طيلة فترة حكمه أي محاولة لإعطاء الرأي الآخر فرصة للظهور، في الوقت الذي كان فيه على صداقة وطيدة بأرقى الديموقراطيات في العالم.

وبين مصر والولايات المتحدة والمغرب والمكسيك وبنما وفرنسا، يظل أمل الإمبراطورة فرح بعودة المفقود الذي تدعي نجاحها في نسيانه، راسخا رغم مرور ٢٤ عاما، حتى لو كانت الوسيلة تعريض شعب بأكمله لخطر بحجة أنه يؤوي إرهابيين!! ويظل هذا الراسخ هو الوحيد الذي لا يمكن التعود على فقدانه.

كتب في ٢٠٠٢/١٢/٢٧

22



آنا ليندا..
«وزيرة خارجية السويد»

آنا ليندا..
"قوة الضعف !!"

أكاد أجزم بأن من روج لضعف النساء، ما هو إلا امرأة ارتأت في تلك الصفة، جدارا يحميها من العقاب الذي قد تتعرض له بعد فعلة تقوم بها لا يقدم عليها إلا الأقوياء. فعلى هامش اجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي في بروكسل خلال الأسبوع الأول من فبراير العام ٢٠٠٢، خرجت وزيرتا خارجية كل من السويد والنمسا، بتصريحات لم يجرأ على قولها وزراء خارجية دول الاتحاد مجتمعين.

ففي الوقت الذي وصفت فيه وزيرة خارجية النمسا بنيتا فيريرو الوضع في منطقة الشرق الأوسط بأنه أسوأ ما يكون، وصفت وزيرة خارجية السويد آنا ليندا سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه ما يجري في الشرق الأوسط، لاسيما موقف أميركا الأخير من الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، بأنها سياسة حمقاء ومجنونة وخطيرة، وهي تفضي إلى حرب مفتوحة، وتكافئ عنف ارييل شارون، هذا بلرغم من أن موقف الاتحاد الأوروبي الرسمي والذي جاء على لسان مسؤول العلاقات الخارجية فيه، عبر عن نفس المخاوف، إلا أنه لم يشر إلى الولايات المتحدة صراحة كما جاء في تصريح الوزيرة.

وآنا ليندا السويدية ولدت في ١٩ يونيو ١٩٥٧ في انسكيد، وتخرجت من الثانوية العام ١٩٧٦ وبعد الثانوية التحقت كعضو في المجلس البلدي حتى العام ١٩٧٩ وأثناء ذلك ترأست فرع ابسالا للشباب الديموقراطي

الاجتماعي السويدي حتى ١٩٨٠. وفي العام ١٩٨١ ترأست المجلس القومي للشباب حتى العام ١٩٨٣ وهي الفترة التي حصلت فيها على درجة الليسانس في الحقوق من جامعة ابسالا. عملت آنا ليناد ككاتب عدل في محكمة مقاطعة استكهولم خلال العامين ١٩٨٢ وحتى ١٩٨٣.

لم تكتف آنا ليندا بالعمل في جهة واحدة، فقد حفلت سيرتها المهنية بالجمع بين أكثر من عمل ونشاط، ففي العام ١٩٨٢ وهي الفترة التي حصلت فيها على درجة شهادة الحقوق والتي عملت خلالها ككاتب عدل، كانت كذلك عضوا في البرلمان السويدي، وعضوا في اللجنة البرلمانية المتخصصة بشؤون الضرائب حتى العام ١٩٨٥ وكانت قد ترأست كذلك عصبة الشباب الديموقراطي الاجتماعي للغة السويدية العام ١٩٨٤ وكان لعملها البارز في الأنشطة الشبابية دور في تعينها العام ١٩٨٧ نائبا لرئيس الاتحاد الاشتراكي للشباب حتى العام ١٩٨٩ وفي العام ١٩٩١ كانت عضو اللّجنة التّنفيذيّة للحزب الاشتراكيّ الديمقراطيّ، وفي العام ١٩٩٢ حتى العام ١٩٩٤ عملت كرئيسة لجنة الشّؤون الدّاخليّة للحزب الاشتراكي الأوروبي. وفي العام ١٩٩٤ أصبحت وزيرة البيئة حتى العام ١٩٩٨ الذي عينت فيه وزيرة للشؤون الخارجية، وبرغم كل تلك الحياة المهنية الصاخبة، فهي متزوجة ولديها طفلان.

ويبدو أن تصريحات آنا ليندا تأتي تعبيرا عن تذمر دول الاتحاد الأوروبي مؤخرا تجاه السياسات الأميركية، وذلك أعقاب التصريحات التي أدلى بها الرئيس الأميركي جورج بوش بداية الأسبوع الأخير من يناير العام ٢٠٠٢، والتي أعرب فيها عن خيبة أمل تجاه الرئيس عرفات معتبرا إياه لا يبذل جهودا كافية لمكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى تصريحات نقلتها بعض الصحف عن موفد واشنطن في المنطقة انتوني زيني، والتي وصف خلالها السلطة الفلسطينية بالمافيا وعرفات بأنه زعيم زعماء عصابات المافيا. وهو ما يعتبر تصعيدا غير مسبوق على عرفات وسلطته. ولم تكتف الوزيرة السويدية آنا ليند

بتلك الانتقادات الحادة للموقف الأميركي الأخير تجاه عرفات –ووصفها لها بالحمق والجنون–، بل أضافت مؤكدة أن الدعم الذي تقدمه أميركا من خلال سياستها في الشرق الأوسط أصبح محل استغلال كامل من شارون لتصعيد حملته العسكرية ضد الفلسطينيين. وهو ما تجنبت تماما دول الاتحاد الأوروبي إعلانه في اجتماعها الأخير في بروكسل، هذا رغما عن الأهمية الخاصة التي توليها دول الاتحاد الأوروبي لمنطقة الشرق الأوسط.

وتبدو المفارقة في تصريح وزيرة الخارجية السويدية آنا ليندا كونها نفسها قد أكدت في منتصف مارس من العام ٢٠٠١، رفضها ورفض دول الاتحاد الأوروبي استخدام الضغط على إسرائيل بخصوص الصراع الدائر آنذاك في المنطقة، فقد أكدت في مؤتمر صحفي عقب عودة وفد الاتحاد الأوروبي إلى بروكسل بعد زيارة قام بها إلى إسرائيل وأراضي السلطة الفلسطينية، بأنه ليس لدى دول الاتحاد أي نية في تجميد الاتفاقات الاقتصادية القائمة أو تعطيل الاتفاقات المقبلة أو التلويح بها كوسيلة للضغط على إسرائيل، لاسيما وأن لدى دول الاتحاد الأوروبي قناعة تامة بأن تهدئة الأوضاع لن تتم إلا برغبة كاملة من الطرفين، ولا سبيل لتهدئة الموقف إلا بالاتفاق بينهما وقناعتهما الحقيقية في السلام والعودة للحوار، فالحوار مع الحكومة الإسرائيلية وإيجاد وسيلة للتفاهم مع آرييل شارون هما المخرج الفلسطيني الوحيد لإنهاء الأوضاع المتردية. وهذا تماما ما سعت دول الاتحاد الأوروبي إليه طيلة الفترة التي أعقبت اتفاق أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فقد ظلت بعيدة تماما عن أي تدخل مباشر في حالة الصراع بينهما، وذلك مقارنة بالدور الأميركي في كافة مراحل المفاوضات.

واستمر الموقف الأوروبي على حاله حتى منتصف مايو عام ٢٠٠١، عندما رفض اقتراحا بفرض عقوبات على إسرائيل بسبب سياساتها في الأراضي الفلسطينية، بحجة أن تلك العقوبات لن تُحسن من فرص عودة إسرائيل إلى طاولة المفاوضات، على رغم من تحميل آنا ليندا وزيرة خارجية السويد –

رئيسة الاتحاد الأوروبي في تلك الفترة- آرييل شارون مسؤولية ما يجري في الأراضي الفلسطينية، مؤكدة على أنه لا يوجد حل عسكري طويل الأجل... حل هذا الصراع يكمن في المفاوضات. وتأتي سذاجة تلك الدعوة في الوقت الذي كانت فيه طائرات الأباتشي الإسرائيلية تقصف مواقع الأمن الفلسطيني في أنحاء مختلفة من أراضي السلطة!!.

غير ان هذا الموقف الأوروبي قد بدا في التغير مع تزايد البطش الإسرائيلي، الأمر الذي دفع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في التاسع من سبتمبر من العام ٢٠٠١، إلى الإعراب عن خيبة أملهم من عزوف الولايات المتحدة عن المشاركة بفاعلية أكبر في جهود السلام في الشرق الأوسط، بل وحثوا الولايات المتحدة على ممارسة ضغط أكبر على حليفتها إسرائيل، وأعلنوا بأن الولايات المتحدة يجب ألا تكتفي بمراقبة الوضع عن بعد، بل نريدها أن تستأنف المشاركة الكاملة، وأعلنت آنا ليندا بأنها تعلم أن الأميركيين يعملون خلف الكواليس، لكنها أردفت بقولها لكنني أعتقد أنهم يجب أن يتصرفوا بشكل أكثر علانية، وأن يمارسوا ضغوطا ملموسة على الإسرائيليين... واستمر هذا الموقف الأوروبي المؤيد للحل السلمي للنزاع والداعي إلى وقف بناء المستوطنات ورفع الحصار الاقتصادي عن السلطة، بعيدا تماما عن أي تدخل مباشر يحمل أي شبهة عقابية، بالرغم من ثقل دول الاتحاد كونها أكبر شريك تجاري ومانح للمساعدات في الشرق الأوسط، مكتفية بتقديم الدعم المادي للفلسطينيين لإرساء بنية تحتية لمناطق السلطة.

ومن هنا تبدو غرابة موقف وزيرة خارجية السويد، كون تصريحاتها التي أدلت بها تخالف تماما ما كانت قد أكدته سابقا، كما أنها تتعدى بكثير سياسة التحفظ التي أصر الاتحاد الأوروبي طيلة الفترة الماضية على انتهاجها تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. غير ان ما بدا مؤخرا من مؤشرات سواء من واشنطن أو تل أبيب حول احتمال التلص من رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، يعد أمرا غاية في الخطورة، لاسيما وأن دول

الاتحاد الأوروبي تنظر للسلطة الفلسطينية وعرفات خاصة، كشريك وطرف لا غنى عنه لأي عودة إلى الحوار مع الإسرائيليين. فعرفات الذي يتمتع بشرعية رئيس منتخب هو الوحيد الذي يمكنه لعب هذا الدور. غير ان غرابة الموقف لا تلبث أن تنقشع، فمن منطلق تلك القناعة الأوروبية، وجه وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي برسالة حازمة إلى رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات دعوه فيها إلى بذل كل ما بوسعه لمكافحة الإرهاب، في الوقت الذي تحاصر فيه دبابات الكيان الصهيوني منزل الرئيس عرفات في رام الله منذ ديسمبر ٢٠٠١، وتحد من اتساع حركته ببضعة كيلومترات!!

وإن كانت دول الاتحاد الأوروبي قد أعلنت مسبقا أنها لن تستخدم أي وسيلة للضغط على إسرائيل لإجبارها الجلوس على طاولة المفاوضات مع الفلسطينيين، إلا ان وزراء الخارجية في اجتماعهم في بروكسل، أعلنوا أنهم ينظرون في أمر مطالبة إسرائيل بتعويضات مناسبة عما خلفته قواتها من أضرار داخل أراضي السلطة، وذلك كوسيلة لردعها للتوقف عن تدمير البنى التحتية التي شيدت في الأراضي الفلسطينية بتمويل أوروبي، مقدرة حجم تلك -٢٠٠٢-٣٠-٣-١٠٧،٣مليون «يورو»، وهو ما يفيد بأن دول الاتحاد قد تعيد النظر في سياسة الضغط التي كانت قد رفضتها مسبقا.

ورغم كل ما سبق فإنه وعلى ما يبدو، أن الموقف الأوروبي مازال وإلى حد كبير مرهونا بالموقف الأميركي، فمن المقرر أن يلتقي ممثل الاتحاد الأوروبي الأعلى للسياسة الخارجية خافيير سولانا المسؤولين الرئيسيين في الإدارة الأميركية ومن بينهم وزير الخارجية ونائب الرئيس لبحث الوضع في منطقة الشرق الأوسط. وهو ما قد يعني إلى حد كبير بعودة سولانا إلى دول بروكسل بعقابٍ لـآنا ليندا على تصريحاتها التي تؤكد أنها امرأة لا تعرف الضعف، بدل عقاب الدولة الصهيونية على ممارساتها.

كتب في ٢٠٠٢/٢/٤



وفاء إدريس..
«أول استشهادية فلسطينية»

وفاء إدريس..
"معان جديدة للحياة"

عندما تتحول أغصان الزيتون إلى مواسير بنادق، والحمائم البيضاء إلى أكفان يلتحف بها الشهداء، عندها فقط يتحول السلام إلى سلاح لحرق الزيتون وقتل الحمام، وإلى سارق يبحث عن الطفولة ليقتلها، وعن الرجولة ليطعنها، وعن كل وجه للحياة ليشوهه. عندها يصبح للسلام معنى غريب يسلب كل معاني الحياة، فترخص النفس وتهون في سبيل إعادة بعض تلك المعاني.

ومن بين ركام الزيتون ودماء الحمائم يفاجأ العالم بأن منفذة العملية الفدائية التي وقعت في السابع والعشرين من يناير العام ٢٠٠١، في شارع يافا المزدحم في وسط القدس، والتي راح ضحيتها قتيلان و١٤٠ جريحا، هي وفاء المتطوعة في الهلال الأحمر الفلسطيني. إذن.. ومن جديد تخرج امرأة تهب الحياة للأجيال الفلسطينية التي تقاوم المحتل لتؤكد أن السلام لا يصنعه إلا الشرفاء.

وإن كانت الفدائية الفلسطينية وفاء إدريس لم تهب الحياة لأطفال يقاومون الاحتلال الصهيوني فهي لم ترزق بأبناء، إلا أنها وهبت الحياة للكثيرين بمعالجتها للعديد من جرحى الانتفاضة عن طريق عملها في الهلال الأحمر طوال شهور الانتفاضة الخمسة عشر الماضية. فمن مخيم الأمعري للاجئين الفلسطينيين بالقرب من رام الله، خرجت وفاء الفتاة المطلقة البالغة

من العمر ٢٦ عاما متطوعة للعمل في سيارات الإسعاف التابعة للهلال الأحمر لإنقاذ وإسعاف ضحايا الهجمات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة. وإن كان العديد من المصادر أكدت أن وفاء منتمية لحركة فتح، وذلك حسب إعلان كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح عن مسئوليتها عن العملية، إلا أن المحيطين بها يؤكدون أن وفاء لم يعرف عنها أي انتماء سياسي، كما أن هيئتها العلمانية لم تحمل دلالة على انتماء عقيدي، وان كان فحسب ما أورده ذووها، أنها كانت لها صداقات مع بعض المتشددين المنتمين لحركة فتح.

تزوجت وفاء منذ ما يزيد عن الثلاثة عشر عاما، غير أنها منذ ثلاثة أعوام طلقت بعد زواج استمر لعشر سنوات فقط لأنها لم تستطع الإنجاب. غير أن عملها التطوعي لم يبدأ كما تشير بعض المصادر بعد طلاقها، ففي الانتفاضة الأولى التي بدأت العام ١٩٨٧ كانت انضمت للجنة النسائية للمخيم الذي تقيم فيه، وكانت تقوم بمهام اجتماعية بين توزيع الطعام في حالات فرض الحظر وعرض المساعدات الاجتماعية مثل رعاية اسر السجناء والشهداء. وبعد طلاقها حصلت على شهادة دبلوم تدريب لمدة ستة شهور في الهلال الأحمر أهلتها للعمل فيما بعد كمساعد طبيب. وأثناء قيامها بالعديد من مهمات الإنقاذ الإنسانية تعرضت لإطلاق الرصاص فأصيبت ثلاث مرات بالرصاص المطاطي من قبل جنود الاحتلال الإسرائيلي. في الوقت الذي حاول فيه الكثيرون إرجاع تصرف الفدائية بإقدامها على تفجير نفسها لوضعها النفسي المتردي إثر ما تقابله يوميا من أشلاء جثث الضحايا وأجزاء أجسام الأطفال الممزقة، وفقدان النساء لأطفالهن على نقاط التفتيش الإسرائيلية، باعتبارها أمورا دافعة لأي من فقد أرضه وبيته وذويه بأن يستغني عن حياته، إلا أن ما عانته وفاء طيلة حياتها يجعل تأثير كل ما سبق يهون أمام حياتها في مخيم الأمعري للاجئين في رام الله، وما عانته منذ صغرها من مآس. فوفاة والدها منذ سنوات طويلة وانتقال إعالتها إلى

إخوانها، وحياة البؤس في بيت محطم في مخيم يعيش فيه ما يقارب ٨٠٠٠ لاجئ بعيدا عن منازلهم التي سرقها العدو المغتصب، ومن ثم اعتقال أكبر إخوانها خليل لما يزيد عن الثماني سنوات في سجون الاحتلال، كلها دوافع ليست أقل أثرا من دماء الذين كانت تراهم يتساقطون يوميا أما عينيها.

اعتبرت الصحف العربية والأجنبية التي تناولت العملية التي نفذتها الفدائية وفاء بأنها فارقة في مسيرة المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي، إلا أن نضال المرأة الفلسطينية كله يعتبر علامة فارقة في تاريخ النضال الإنساني في مجمله ضد أي محتل على مستوى البشرية كلها. صحيح أن المرأة الفلسطينية اقتصرت مواجهتها المباشرة مع قوات الاحتلال على ساحات المواجهة وساحة المسجد الأقصى، وهي تصرخ في وجه جنود الاحتلال مدافعة عن حقها في الصلاة بالأقصى، وهي تُشيع فقيدها المقتول على يد المحتل، وهي تجمع الحجر وتحمله لتمد به أبناءها لمقاومة المغتصب، وهي تعيد غرس أشجار الزيتون التي اقتلعتها جرافات المستوطنين المغتصبين. إلا أن العديدات منهن سقطن سواء برصاص مباشر أو عن طريق الموت اختناقا بالغاز المسيل للدموع، غير أن هذا الدور التقليدي أخذ خلال انتفاضة الأقصى شكلا مغايرا عما سبق، وكانت قصة الفتاة الفلسطينية منى أمانة البالغة من العمر ٢٥ عامًا -التي استخدمت الإنترنت لاستدراج شاب إسرائيلي إلى منزلها في رام الله، وعند وصوله فوجئ بأقاربها يستقبلونه بإطلاق النار عليه- دليلا فعليا على التغيير الذي طرأ على استراتيجية المرأة الفلسطينية في الدفاع عن أرضها المحتلة.

وفي الثامن عشر من أغسطس من العام ٢٠٠١ قررت شابة فلسطينية تبلغ من العمر ٢٣ عاما تفجير نفسها في وسط زحام المحطة المركزية للحافلات في تل أبيب، بعد أن تخطت العديد من نقاط التفتيش الإسرائيلية وهي تحمل حقيبة تحتوي على أربعة كيلوجرامات من المتفجرات وكمية كبيرة من الكرات الحديدية والمسامير غير أنها -وحسب ما أعلنته المصادر

الإسرائيلية في ذلك الوقت- فشلت في تنفيذ مخططها بعد أن اشتبه بها أحد أفراد الأمن الإسرائيليين.

إذن وعلى الرغم مما نالته وفاء إدريس من شرف دخول التاريخ كأول فتاة تستشهد بتفجير نفسها في الأراضي المحتلة، إلا أن التاريخ عليه أن يوسع من صفحاته ليتحمل كتابة أسماء كل النساء الفلسطينيات.

وفي الوقت الذي لا يخلو فيه منزل فلسطيني من آثار هدم للعدوان الإسرائيلي ولا تخلو أسرة من فقيد أو جريح للعدوان الاسرائيلي، يصر المغتصب الصهيوني على نعت من يقاوم هذه المهانة وهذا القهر بأنه إرهابي، وبين من رأى أن ما أقدمت عليه الفلسطينية وفاء لا يجوز كونها امرأة وعليها مرافقة محرمها عند مقاومتها للمحتل، وبين من قرر إقامة نصب تذكاري يخلد المجاهدة الفلسطينية ويزين احد الشوارع المهمة في بغداد - كما فعل الرئيس العراقي صدام حسين- بين هذا وذاك تبقى جملة وفاء إدريس التي عايشت الدم والقتل والتنكيل في كل لحظة، والتي كانت من أكثر الجمل التي كانت ترددها على مسامع والدتها بعد عودتها من العمل وهي قولها «لو تعلمين يا أمي ما الذي يفعله رصاصهم بالأطفال المقدمين على الحياة» هي أكبر معنى حاولت وفاء توصيله للعالم الذي ينادي بالسلام!.

كتب في ٢٠٠١/٢/١٠



كارلا ديل بونتي..

« المدعي العام لمحكمة جرائم الحرب الدولية فى يوغوسلافيا »

كارلا ديل بونتي..
"أي تاريخ يصنعون؟!"

الأغلب يحاول أن يصنع في التاريخ زاوية تخلد ذكراه وتعيد سيرته بعد رحيله، ولذا نرى الكثيرين يتفانون في أن يصبغوا على أفعالهم صفات تدفع بهم لعبور بوابته، حتى بات التأريخ كالبيوت التي ليس لها را ع، يدخلها كل من شاء مهما كان نوع فعله.

هذا ما أكدته المدعية العامة لمحكمة جرائم الحرب الدولية كارلا ديل بونتي في خطابها الذي ألقته فور افتتاح جلسة اتهام سلوبودان ميلوسوفيتش رئيس يوغوسلافيا السابق في الاسبوع الثاني من فبراير العام ٢٠٠٢، وذلك عندما قالت بكل فخر ان هذه المحكمة ستصنع التاريخ. دون أن تدري أنه بمواجهتها لأول رئيس دولة على الإطلاق بسيل من التهم جمعت في ٦٦ بندا تستدعي ما يقارب نحو ٣٠٠ شاهد للإدلاء بأقوالهم في فترة من المتوقع أن تستغرق عامين، قد أدخلت سلوبودان التاريخ كأول رئيس دولة وزعيم يتعرض لهذا النوع من المحاكمة في العالم.

ويبدو أن هذا الفخر الذي بدا جليا على محيا المدعية العامة الدولية أثناء خطبتها، بدا وكأنه طبيعة ترسخت في ملامح تلك المرأة التي اعتادت على صنع التاريخ في مواقف يشيب فيها الرجال، إذا أن المحامية كارلا ديل بونتي السويسرية اتسمت برباطة جأش قلما اتصف بها رجال بلغوا سنها.

فهي من مواليد مدينة لجانو فبراير١٩٤٧ وهي ذات المدينة التي بدأت فيها ممارسة العمل في القانون العام ١٩٧٥ وبعد عشرين عاما من العمل في سلك القضاء عينت النائب العام لسويسرا في العام١٩٩٤ وأثناء عملها في القضاء أولت اهتماما خاصا بقضايا الجريمة المنظمة مثل قضايا غسيل الأموال والتهريب والمخدرات والإرهاب، ولم تتردد إطلاقا في مهاجمة سويسرا لدورها في أوروبا كملجأ للأموال القذرة وآلية لغسيل أموال المجرمين.

ذاع صيت كارلا خارج حدود سويسرا أثناء توليها مهام المدعي العام، لاسيما في روسيا بعد أن تولت ملف الفساد المالي فيها وتوجيهها الاتهامات لكبار الشخصيات الروسية بمن فيهم الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين. لم يذع اسم كارلا ديل بونتي بسبب تلك التحقيقات فقط بل نالت تحقيقاتها شخصيات قوية مثل الرئيس الفرنسي جاك شيراك ورئيسة الوزراء الباكستانية السابقة بنازير بوتو شهرة واسعة خلقت حولها دعما قويا، فاختيرت بإجماع أعضاء مجلس الأمن الدولي لتتولى مهام المدعي العام لمحكمتي الجزاء الدولية في يوغسلافيا سابقا ومقرها لاهاي، وفي رواندا ومقرها اروشيس وذلك في يوليو ١٩٩٩ لمدة أربع سنوات.

ومنذ أن تولت كارلا ديل بونتي مهام هذه الوظيفة لم تأل جهدا يذكر في فتح ملفات التحقيق في جرائم الحرب التي انتهكت في يوغسلافيا السابقة. وبدا حماسها جليا في أعقاب اختيارها لهذا المنصب بشهر واحد فقط، حين وقفت أمام مجلس الأمن القومي في الأمم المتحدة لتعلن عن تقارير تلقتها تفيد بأن هناك ٥٢٩ موقعا لمقابر جماعية استخرجت منها ٢١٠٨ جثة في كوسوفا حتى وقت إذاعة التقرير، بل وإصرارها على أن ضحايا العدوان الصربي على ألبان كوسوفا لا يعطون صورة حقيقية عما حدث بالفعل. والآن وبعد عامين على توليها لهذا المنصب، وما حققته من نجاحات كان أبرزها على الإطلاق قدرتها على الوقوف في وجه الرئيس الصربي السابق

سلوبودان ميلوسوفيتش المتهم الأول في جرائم الحرب اليوغوسلافية - بكرواتيا في عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ والبوسنة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٥ وكوسوفو عام ١٩٩٩- الذي سلمته بلجراد لمحكمة الجزاء الدولية في يونيو من العام ٢٠٠١، وهو ما تكلل بتوجيهها له سلسلة من التهم، لا تبدأ من تحميله مسؤوليته عن أسوأ جرائم عرفتها الإنسانية كما انها لا تنتهي بتحميله السبب في معاناة لا توصف لمئات آلاف من الأشخاص من أجل إشباع نهمه للسلطة.

وإن كانت روح الاستهزاء واللامبالاة بدت وبوضوح على وجه سلوبودان أثناء قراءة التهم الموجهة إليه، وإصراره على عدم الاعتراف بمشروعية المحكمة، واتهامه لأعضائها بصنع مؤامرة شريرة ترمي إلى تحويل الضحية إلى جلاد، إلا أن هذا كله لن يلغي أهمية وهول تلك التهم التي وصلت إلى ٦٦ تهمة والتسبب في قتل ما يزيد على ٧٦٠٠ شخص غير صربي وتشريد عشرات الآلاف، تستند في إثباتها إلى عدد كبير من الشهود والأدلة والتسجيلات المرئية والمسموعة. وحسب ما وعدت به المدعية العامة للمحكمة بان صدر المحكمة سيتسع لسماع أقوال المتضررين، الأمر الذي يعي احتمال استمرار المحاكمة لما يزيد عن العامين للإفادة من سماع جميع الشهود والإطلاع على كافة الأدلة المتوفرة. ويبدو أن هذا الجلد الذي تبديه كارلا ديل بونتي ليس هو الوحيد فقط، فبالرغم من تمكنها تقريبا من إدانة المتهم الرئيسي في جرائم الحرب، إذ أن التهم الـ ٦٦ الموجهة إلى سلوبودان في حالة ثبات إحداها فهي كفيلة بسجنه مدى الحياة، إلا أنها ما زالت تبدي إصرارا كبيرا على تسليم بلجراد باقي المتهمين.

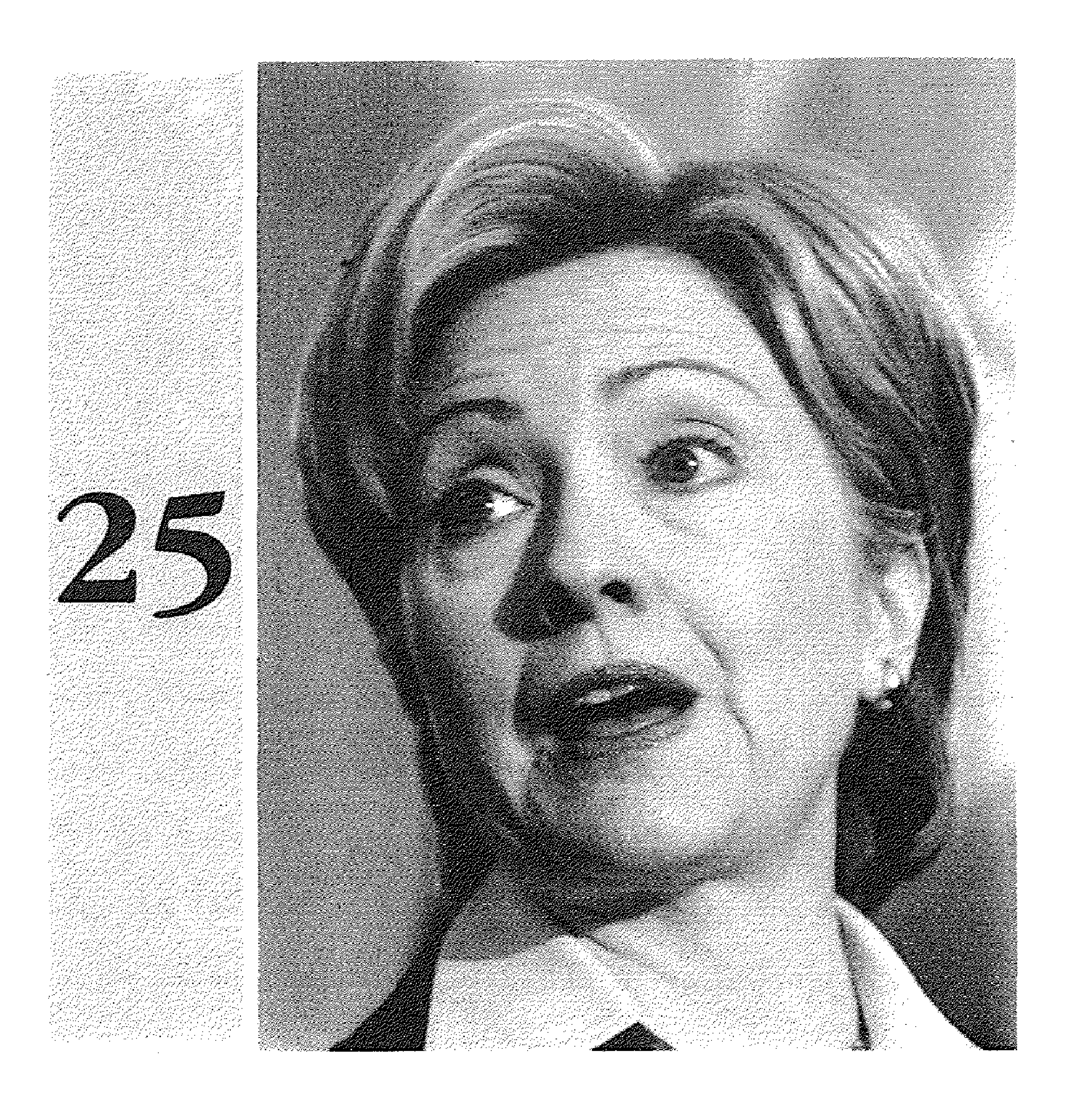
فخلال الأسبوع الثاني من فبراير عام ٢٠٠٢، وللمرة الأولى توجهت كارلا ديل بونتي باتهام صريح ومباشر إلى الرئيس اليوغسلافي الحالي فويتسلاف كوستونيتشا بحماية القائد السابق للقوات الصربية في البوسنة راتكو ميلاديتش أحد المتهمين المطلوبين بشدة في المحاكمة الخاصة بجرائم الحرب في البوسنة، وهي المرة الأولى التي تتهم فيها كارلا الرئيس

الإصلاحي الذي سلم سلوبودان إلى المحكمة الدولية، بعدم التعاون والفشل في اعتقال المتهمين، وتبدو لهجة كارلا شديدة التحدي للحكومة الصربية واضحة وبدرجة كبيرة لاسيما عندما أعلنت للإعلام أنها أبلغت السلطات اليوغوسلافية عدة مرات بأن ميلاديتش موجود في يوغسلافيا، وقالت في هذا الشأن نعلم أنه في بلغراد، ولدينا عنوانه، ولدينا الدليل على ذلك، وأضافت أن الرئيس كوستونيتشا أصدر أوامره بعدم اعتقال مجرم الحرب خوفا من إثارة الجيش لكي يضمن استمرار سلطته.

وإن كانت تلك اللهجة المتشددة التي بادرت بها وللمرة الأولى المدعية العامة لمحكمة جرائم الحرب تعبر عن قوة وقدرة المدعية والحيادية التي تحاول أن تبديها في القضية، إلا أنها قد تثير عليها خصومة لا حد لها داخل الحكومة اليوغسلافية، قد يكون لتلك الخصومة جدوى حقيقية في حالة توافق بعض الدول الكبرى مع التوجه اليوغسلافي في تقليل سلطة هذه المحاكمات وكبح حماس المدعية العامة، لاسيما بعد ما أعلنه سلوبودان ميلوسيفتش مؤخرا بأنه يبني دفاعه على أساس شهادة عدد من السياسيين الحاليين والسابقين ليقولوا الحقيقة، ومنهم بل كلينتون و توني بلير.

وعلى أساس ما أعلنته كارلا ديل بونتي في الجلسة الأولى في محاكمة المتهم بأن هذه المحاكمة وهذه المحكمة دون غيرها تظهر بجلاء أنه لا يوجد من هو فوق القانون أو من هو بعيد عن يد العدالة الدولية، مما يعني أن الأمر قد يفتح ملفات لا حدود لها ومواجهات سياسية صعبة، تُعجل من رحيل المدعية كارلا أو تقوض من سلطاتها حتى موعد انتهاء مدة ولايتها في سبتمبر من العام ٢٠٠٣ وذلك حتى قبل أن يشهد التاريخ على إدانة المتسببين الحقيقيين بتلك الجرائم الإنسانية، هذا لو بقي التاريخ كما كنا نعرفه.

كتب في ٢٠٠٢/٢/١٧



هيلاري كلينتون..
«عضو مجلس الشيوخ الأمريكى»

هيلاري كلينتون..
"المصلحة ومنطق اللا منطق"

يعاني أصحاب المبادئ صعاباً نفسية كثيرة عندما تتعارض مصالحهم مع مبادئهم المعلنة، أما معدومو المبادئ فالأمر لديهم بلا صعاب تُذكر. غير أن الصعاب التي يمكن أن تُوجد، يواجهها فقط من يحاولون فهم المنطق الذي يعمل من خلاله معدومو المبادئ، هذا لو وجد لهم منطق في الأساس. وهذا ما يتمثل تماما في المنطق الغريب الذي اعتمدت عليه عضوة مجلس الشيوخ الأميركي السيناتور هيلاري كلينتون عندما تساءلت بكل سذاجة بقولها كيف يمكن للمرء أن يعيش حياته وسط عنف مستمر، ومع أناس ينتحرون بتفجير أنفسهم بقنبلة داخل مطعم أو مرقص أو يصدمون بالطائرات البرجين التوأمين أو مبنى البنتاجون؟!، وذلك في كلمة ألقتها الأسبوع الأخير من فبراير العام ٢٠٠٢ أمام مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية الرئيسية في إسرائيل.

ويبدو أن سمة النفاق التي نعتها بها منافسها عن ولاية نيويورك ريك لازيو في انتخابات مجلس الشيوخ، والتي أهلتها للفوز وتأدية اليمين في يناير من العام ٢٠٠٠، هي منطق هيلاري التي لم تعرف غيره منطقاً للوصول إلى ما أرادت وما تريد. وهيلاري وحسب رأي الكثيرين ممن حاولوا تتبع سيرتها الذاتية أنها سيرة مليئة بالكفاح ونكران الذات، تعمدوا تجاهل سعي هذه

السيدة الحثيث خلال حياتها للعمل في أمور ليس لها عائد مادي ولكن لها أثر مباشر على حياتها المهنية وسمعة إيجابية مضافة، وهو ما احتاجته بالفعل في حياتها، وذلك مقابل حاجتها للمال التي لم تكن تذكر، فهي الابنة الكبرى لأسرة ميسورة الحال من مدينة شيكاغو الاميركية في ولاية اليوني.

ولدت هيلاري رودهام في السادس والعشرين من أكتوبر العام ١٩٤٧. سعت هيلاري خلال فترات حياتها المختلفة على التمييز والظهور الذي بدأته في المجال الدراسي والذي توجته العام ١٩٦٩ عندما حصلت على الامتياز مع مرتبة الشرف من جامعة ويلسلي. التحقت هيلاري بكلية الحقوق في جامعة بيل في نيويورك، ومنذ ذلك الوقت وهي تمارس مهنة المحاماة بالإضافة إلى العمل الاجتماعي التطوعي الذي سعت للتميز به والانفراد لاسيما في مجال الدفاع عن حقوق الأسرة والطفل. في العام ١٩٧٥ تزوجت من زميلها طالب القانون بيل كلينتون، وفي العام ١٩٨٠ رزقا بابنتهما تشيلسي، لم تنشغل هيلاري بحياتها الأسرية على الإطلاق، بل سعت جاهدة على الاستمرار في التمييز الذي توجته في العديد من المحافل والمناسبات، بالإضافة إلى دعمها لزوجها بيل حتى وصل إلى منصب حاكم ولاية آركانسيس ولمدة ١٢ عاما. اعتقد البعض أن وصول هيلاري إلى سدة البيت الأبيض عن طريق زوجها الذي فاز العام ١٩٩٢ في الانتخابات الرئاسية عن الديموقراطيين قد يكون نهاية لطموحاتها، لاسيما بعد نجاح زوجها في الاحتفاظ بفترة ثانية في البقاء كرئيس للولايات المتحدة، إلا أن طموحاتها فاقت توقعات الجميع.

وهو ما بدا واضحا من استمرارها في الحفاظ على صورتها كامرأة قوية وربة أسرة محافظة في أكثر الأوقات صعوبة يمكن أن تمر على امرأة في العالم، كما حدث إبان فضيحة كلينتون والمتدربة مونيكا في البيت الأبيض، فرباطة الجأش التي اتسمت بها فاقت كل التوقعات وأثبتت أن لها غاية لن تسمح لمهما كان أو يكون أن تعرقل الطريق لها.

أصوات الناخبين فقط هو ما ترسم له هيلاري بدقة متناهية دون كلل أو

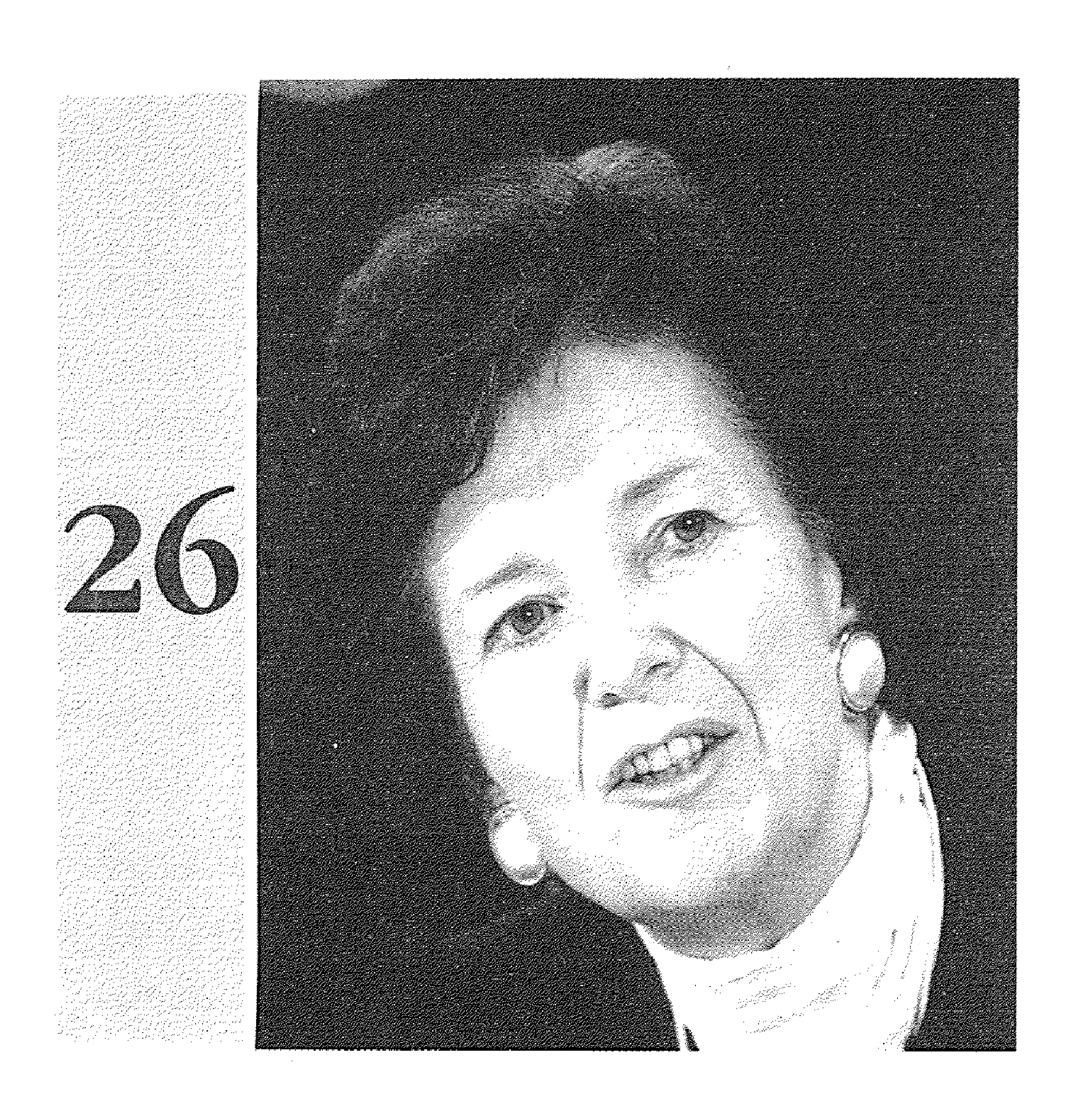
ممل، فما شنته في فبراير ٢٠٠٢ وأثناء زيارة التضامنية إلى إسرائيل لتشجيع قطاع السياحة، وأمام المؤتمر الذي ضم مائة ممثل لمنظمات اليهود الأميركيين ضد رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات ما هو إلا تملق غير خاف حتى على اليهود أنفسهم، حيث وصفت عرفات بأنه زعيم فاشل غير قادر و غير راغب في وقف الإرهاب ضد الإسرائيليين ويبدو هنا منطق هيلاري الذي ليس فيه منطق، ففي الوقت الذي يصر فيه الأميركيو على تأييدهم المطلق للخطوات الإسرائيلية في التعامل مع عرفات والسلطة والاستمرار في حبسه - منذ أول ديسمبر العام ٢٠٠١- يطالبونه وسلطته بالقيام بدور في وقف العمليات الإستشهادية والقبض على النشطين الفلسطينيين، وغياب المنطق هنا كون هذه المطالبة أقرب لمن قام بتقطيع أيادي وأرجل أحدهم ثم ألقى به في البحر مطالبا إياه بالسباحة، هذا بغض النظر عن مشروعية الطلب من عدمه.

وموقف هيلاري هنا لا يشذ عن موقف الولايات المتحدة الأميركية على الإطلاق في تعاملها مع القضية الفلسطينية لاسيما بالطريقة الفجة التي برزت في الآونة الأخيرة في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر، وربط كل أعمال المقاومة التي يقوم بها الفلسطينيون وغيرهم ضد الاحتلال الصهيوني بالإرهاب. غير أن هيلاري ذهبت في ذلك لأبعد الحدود، فما صرحت به في تلك المناسبة جعلها تبدو أمام المؤتمر الذي شهد حضور أبرز رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية أكثر الأميركيين ولاء لدولة إسرائيل، لاسيما بعدما تعرضت لإيران متعمدة في حديثها وبشكل مباشر عندما تطرقت لقضية السفينة كارين التي تدعي إسرائيل أنها تحمل أسلحة إيرانية مهربة للفلسطينيين، وذلك كمدخل لحديثها عن قدرات إيران على صنع قنبلة ذرية في غضون أربعة أعوام، معتبرة أن إيران بلد يشكل خطرا كبيرا ليس فقط على إسرائيل بل وعلى المنطقة بأسرها وعلى الولايات المتحدة وجميع الأمم التي تحبذ طريقتنا في الحياة الديمقراطية!!. وهو الأمر الذي ضمن لها من الآن أصوات الناخبين اليهود في نيويورك بل وفي كل الولايات الأميركية في حالة حاجتها لها.

ويبدو أن الظروف الراهنة التي يمر بها المجتمع الدولي قد خدمت هيلاري كثيرا في خطبتها المتملقة لليهود، خاصة في ظل الحمى الدولية ضد الإرهاب، فقد كان من المقرر أن تنظم الطائفة اليهودية الأميركية وحلفاؤها في الثالث والعشرين من سبتمبر من العام ٢٠٠١ تظاهرة دعم لإسرائيل في نيويورك، وكانت هيلاري كلينتون سيناتور نيويورك ممن سيلقون كلمات فيها، وفي مؤتمر صحفي عقد قبل يوم عن أحداث ١١ سبتمبر، قالت فيه انه علينا اليوم دعم حكومة ودولة إسرائيل التي تقوم بالدفاع عن نفسها، غير أن حجة هيلاري في تلك الفترة لم تكن لتكتمل فلم تكن لتعلم من أي شي تدافع إسرائيل عن نفسها، وهو ما فلحت في إكماله هذه المرة عندما وجدت في الإرهاب والحرب عليه ضالتها. لم تنس هيلاري كلينتون ذكر الأطفال الفلسطينيين في خطبتها العصماء أمام زعماء المنظمات اليهودية في المؤتمر، غير أنها جاءت بهم لتضيف إلى سجل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات تهما جديدة تثقل به كاهله المثقل أساسا، وذلك بقولها إننا نعرف انه يستغل الأطفال لإرضاء مصالحه الذاتية، ويشجعهم على السير في اتجاه القدس مطلقين أناشيد الاستشهاد وينفث فيهم الحقد لليهود، ويدفعهم إلى أن يحقدوا بدلا من أن يقبلوا إسرائيل، دون أن تلقي بالا لما كانت قد صرحت به سابقا في أغسطس من العام ٢٠٠١، أمام حشد قرب مبنى الأمم المتحدة، عندما نوقش طلب الفلسطينيين بحماية دولية للمدنيين في الأراضي الخاضعة للسلطة، وقولها المعروف آنذاك بأنها لا تثق في أن الأمم المتحدة ستقوم بما هو صائب، دون آن توضح ما هو الصواب من وجهة نظرها!!.

أن إلقاء اللوم وشن الهجوم على أي كان من اسهل المهام وأبسطها، إلا أن الخروج بحجة ومنطق لإقناع الغير بتلك الهجمات هو ما يفقده من لا مبدأ له، وهنا تصبح المصلحة منطق اللا منطق.

كتب في ٢٠٠٢/٣/٣



ماري روبنسون..
«المفوضة العليا لشئون اللاجئين»

ماري روبنسون..
"وجني ثمار الفشل"

عندما يعجز أو يفشل أصحاب الشعارات في تنفيذ شعاراتهم على القريبين منهم، فإنهم لا يترددون على الإطلاق في البحث عن أراض جديدة لجعل أفكارهم وشعاراتهم تلاقي الصدى الذي عجزوا عن تطبيقه داخل دولهم.

فقد حثت مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ماري روبنسون في الأسبوع الأول من مارس العام ٢٠٠٢، مصر على عدم تجديد قانون الطوارئ المطبق منذ عام ١٩٨١ عندما يحين موعد تجديده العام المقبل، وذلك خلال مؤتمر صحفي كان قد عقد في العاصمة المصرية أثناء جولتها الإقليمية، ويبدو فشل ماري غاية في الوضوح وهي تدعو الى عدم الاستمرار في العمل بقانون الطوارئ في الوقت الذي يعمل الكثيرون ومنهم الدول الكبرى على استلهام روح هذا القانون وتطبيقه لديهم رغم خلو دساتيرهم منه!!.

ويبدو أن روبنسون كانت تعمل على توصيل رسالة معينة بقولها مازلت أحث على أنه من غير المفيد لأي بلد استمرار تمديد قانون الطوارئ وما يستتبعه من نظامين للمحاكم وسلطات اعتقال وإهدار كامل لحقوق الإنسان في إطار محاكم الطوارئ، غير أن هذه الرسالة لم تجد صدى بعيدا عن القاعة التي أجرت فيها مؤتمرها الصحفي، فبعد يومين فقط من مطالبة

ماري رينسون بوقف العمل بقانون الطوارئ المصري، حذفت الولايات المتحدة الأميركية من تقريرها السنوي لأوضاع حقوق الإنسان لعام ٢٠٠١ في العالم ومن القسم المتعلق بحقوق الإنسان في مصر بعض المواضيع التي احتواها التقرير الذي يسبقه لعام ٢٠٠٠ بشأن استخدام المحاكم العسكرية، وذلك بعد أن كانت تعتبرها الولايات المتحدة ولفترة طويلة شكلا معيبا للقضاء، كون القضاة العسكريين ليسوا مستقلين وغير مؤهلين مثل القضاة المدنيين في تطبيق قانون العقوبات المدني!.

وكانت ماري روبنسون قد أشارت في الثامن والعشرين من شهر مارس، في الكلمة التي ألقاها نيابة عنها نائبها أمام مؤتمر أحد مراكز حقوق الإنسان في القاهرة، الى أن مفوضية حقوق الإنسان تعمل مع شركاء آخرين لرصد أي تأثيرات على حقوق الإنسان في ظل الوضع الدولي الراهن والمتعلق بالحرب ضد الإرهاب وذلك في تأكيد ضمني لاعتزازها بتقارير جهات دولية أخرى تعمل على رصد أوضاع حقوق الإنسان في العالم وأهمها بالتأكيد تقرير وزارة الخارجية الاميركية. غير أن اعتزاز ماري بتلك الجهة التي يؤكد أقرب المهتمين بها -وهم لجنة المحامين الاميركيين لحقوق الإنسان الجهة التي تقوم بتحليل دقيق لنص التقرير السنوي للخارجية الاميركية- انه يبدو أن قدرة الولايات المتحدة على التعقيب الموضوعي وبشكل موثوق به على انتهاكات حقوق الإنسان في أنحاء العالم قد أضعف منها تغاضيها عن معايير إجراء محاكمة دولية نزيهة في الداخل- لا يريد أن يهتز بالرغم من مواقف الولايات المتحدة المتناقضة كثيرا مع المواقف الدولية لحقوق الإنسان.

هذا ما أكدته بكل تأكيد -وإن لم تعترف بذلك- خبرة ماري روبنسون في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان الدولية التي اكتسبتها حتى قبل تعيينها كمندوب سام في الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان منذ ١٢ سبتمبر ١٩٩٧. وماري روبنسون التي تحتل أعلى منصب دولي مشرف على أحوال حقوق

الإنسـان في العالم، من مواليـد ٢١ مـايو العام ١٩٤٤ في مـدينة بالينا من مقـاطعة مايـونيز الايرلندية. عملت ماري في مجـال القانون كمـحامية ومن ثم كأستـاذة للقانون الجنائي في كلية دبلن عندما كانت في الخامسة والعشرون من عـمـرها، وفـي عـام ١٩٨٨ أنشـأت وزوجـهـا المركـز الأيرلنديّ للقـانون الأوروبي. وكانت في الوقت ذاته تمارس العمل السياسي بحكم عضويتها في العديد من لجـان مـجلس الشيـوخ في ايرلندا من العـام ١٩٦٩ حـتى العـام ١٩٨٩ كـمـا شـاركت في عـدد من اللجـان الدولية لحـقـوق الإنسـان نتـيـجـة لمؤهلاتهـا القانونيـة المتميـزة وخبرتهـا الخاصة في مـجال حقـوق الإنسـان الأوروبي وذلك من العام ١٩٨٤ وحتى الثاني عشر من ديسمبر العام ١٩٩٠ وقت تنصيبها كسابع رئيس لايرلندا حتى العام ١٩٩٧.

ويبدو أن اهتمـام مـاري روبنسون فترة ترؤسـها لايرلندا وقيامـها بالعديد من النشاطات الحقوقية على مستوى العالم أهلها لترشيح كوفي عنان الأمين العـام للأمم المتـحـدة لتـعـيينـهـا في هذا المنصب الدولي. فـقـد كـانت مـاري ربنسـون أول رئيس دولة في العالم يزور الصـومال فترة المجاعة العام١٩٩٢ هذا بالإضافة الى أنها كانت أول رئيس دولة زارت رواندا بعد أحداث القتل الجماعي التي ألمت بها، هذا وغيره من اهـتمـامـهـا بأوضـا ع حقوق الإنسـان في العـديد مـن البـقـا ع فـي العـالم، كلهـا أسـبـاب دفـعت بهـا كـمندوب سـام مشرف على حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

وبالرغم من تلك الخبرة الدوليـة التي حظيت بها مـاري طيلة فـتـرة عملها السـابقـة، إلا أنهـا واجـهت صـعـابا وتحـديات جـمـة في مكتـبـهـا الدولي في جنيف، غير أن الوضع الدولي الحـالي ومـا يمارس من إجراءات في مـختلف حكومـات العـالم تحت مظلة مـا يسـمـى مـحـاربة الإرهاب يعـتبـر أكبـر واهم التحديات والصعاب التي تواجـهها شعارات الأمم المتحدة والمفوضـية العليا لحـقـوق الإنسـان وبالتـالي التي واجـهت مـاري على الإطلاق. فـمندوبة الأمم المتـحـدة لحـقـوق الإنسـان مـاري ربنسـون لا بد أنهـا تدرك أن مـا تقـوله في

مصر حول قانون الطوارئ وانتقادها للمحاكم العسكرية سيذهب أدراج الرياح -هذا لو قبلت به الرياح- بعد صدور تقرير الخارجية الاميركية والذي خفض بدرجة كبيرة من انتقاده السابق للمحاكم العسكرية وقانون الطوارئ، لا سيما بعد تأكيدها في مؤتمرها الصحفي بأنها تحدثت مع المسؤولين المصريين حول هذه الأمور، وأنها اقترحت عليهم تبني بند في شأن الاعتقال في القانون يمكن من خلاله التغلب على هذه العقبة دون الحاجة لتطبيق نظام كامل منفصل لسلطات الطوارئ للاعتقال والمحاكمات.

ويعد قانون الطوارئ في مصر والذي فرض بعد اغتيال الرئيس المصري الراحل أنور السادات العام ١٩٨١ من اكثر الأمور التي اعتادت جماعات حقوق الإنسان المصرية والدولية على استغلاله في انتقادها ورصده في سجل حقوق الإنسان في مصر. وحسب هذا القانون فإنه يجوز لسلطات الأمن المصرية إلقاء القبض على أي شخص يشتبه فيه كونه قد يمثل تهديداً للأمن القومي والنظام العام، ومن ثم يجوز لذات السلطات حسب القانون إحالة أي كان بمن فيهم المدنيون الى المحاكم العسكرية ومحاكم أمن الدولة الاستثنائية، وهي المحاكم التي تنتقد من قبل جماعات حقوق الإنسان كونها عرضة للتأثير الحكومي، وفي حال صدور أحكام تلك المحاكم لا يحق للمتهمين استئناف الأحكام الصادرة أو الطعن فيها إلا فيما يتعلق بالجوانب الشكلية الخاصة بتطبيق القانون، وليس بالمسائل الجوهرية أو بوقائع القضية. وفي العام ٢٠٠٠ مددت مصر العمل بهذا القانون حتى مايو العام ٢٠٠٣ وهو الوقت الذي تطالب به ماري ربنسون أن يكون آخر تاريخ للعمل به على اعتبار انه لا يليق بمصر الحديثة.

غير أن تلك الحجة لم تكن لتقنع الحكومة المصرية بأي حال من الأحوال بتغيير تمسكها بهذا القانون والذي يعيد إليه الكثيرون من السياسيين المصريين السبب في استتباب أمن مصر والذي شهد في فترات سابقة تدهورا كان أخره أحداث الأقصر عام ١٩٩٧. فقد أشار رئيس الحكومة

المصرية عاطف عبيد بقوله في هذا الشأن بأنه لعل الدول الغربية بعد الجرائم البشعة التي ارتكبت في نيويورك وواشنطن ستنظر إلى معركة مصر مع الإرهاب على أنها النموذج الجيد الذي ينبغي أن تحتذيه، وهو تماما ما كان قد صرح به الرئيس الأميركي جورج بوش في أحد خطاباته في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر عندما أشاد بالتجربة المصرية في مكافحة الإرهاب وان على أميركا الاحتذاء بها، وما كان قد صرح به في خطاب آخر في سياق حديثه عن المحاكم العسكرية كونها ومن وجهة نظر إدارته أفضل السبل التي يجب ان تستخدم في حالة الحروب!!.

وهو تماما ما يتناغم مع ما جرى مؤخرا من بروز هذه اللهجة الجديدة والتي انخفضت فيها وبحدة انتقادات تقارير الخارجية الاميركية التي ترصد أوضاع حقوق الإنسان في العالم حول المحاكم العسكرية وقانون الطوارئ المصري، الأمر الذي يؤكد لنا أن المدافعة العالمية الأولى لحقوق الإنسان تجني ثمار فشل شعاراتها من الدول التي تعتبر منبع تلك الشعارات.

كتب في ٢٠٠٢/٣/١٠

27

باتريشيا هويت..
«وزيرة الدولة البريطانية لشئون التجارة والصناعة»

باتريشيا هويت..
"سيل الزبى والوصال الأميركي"

بلغ السيل الزبى لكن في بريطانيا تجاوز ذلك إلى ما هو أسوأ، فقد طفح. إلا أن الوصال الأميركي مازال يعمي العيون عن كل ما تطفح به السياسات الأميركية التي لا تنظر ولو بعين من الخجل إلى اقرب حلفائها في العالم.

ففي بيان وزيرة الدولة البريطانية لشؤون التجارة والصناعة الذي أصدرته بداية الأسبوع الأول من مارس ٢٠٠٢، أكدت باتريشيا هويت على أن بريطانيا لن تسمح للولايات المتحدة الأميركية بأن تلقي بمشاكلها على العالم بدلا من مواجهة تحدياتها والتفكير في إعادة تشكيل صناعتها. مؤكدة في الوقت ذاته على أن بريطانيا لا تعد بالمساندة بينما توضع أعمالنا وصناعاتنا في خطر. وجاءت هذه التصريحات نتيجة لإعلان الولايات المتحدة الأميركية عن قرارها باتخاذ عدد من الإجراءات لحماية صناعات الصلب لديها، وأهمها فرض رسوم جمركية على الفولاذ المستورد من الخارج تصل إلى ٣٠ بالمائة. وهو ما ترى باتريشيا هويت بأنه شكل بالنسبة لها خيبة أمل معتبرة أن فرض تعريفات جمركية على منتجات بريطانيا والدول الأوروبية من الفولاذ أمر غير مُبرر إطلاقا وانتهاك واضح لقوانين منظمة التجارة العالمية.

وتبدو فداحة خيبة الأمل التي تشعر بها باتريشيا كونها وزيرة دولة

لشؤون التجارة والصناعة في الدولة التي تصنف من أهم وأقوى حلفاء الولايات المتحدة الأميركية. وباتريشيا هي من مواليد الثاني من ديسمبر العام ١٩٤٨، عملت في مدرسة ثانويّة بنات دانبره و كلية نيونهام وجامعة كامبريدج. كما عملت في المجال الإعلام والصحافة في الفترة ما بين ١٩٨٣ وحتى ١٩٨٧. وفي جماعة آر تي المعارضة عملت كمنسقة سياسية من العام ١٩٨٧ إلى العام ١٩٨٩ ونائبة لمدير معهد بحوث السياسة العامة منذ العام ١٩٩٤ وحتى العام١٩٩٧ وتخللت هذه الوظائف بالعمل في بعض المهام الاجتماعية مثل نائبة في لجنة العدالة الاجتماعية بين العامين ١٩٩٢-١٩٩٤، وعضو في لجنة شعبية لمراقبة الكفالة الاجتماعية. وقبل أن تعين باتريشيا هويت وزيرة لشؤون التجارة والصناعة الخارجية في يوليو ٢٠٠١ كانت وزيرة للتجارة الإلكترونية والاعمال الصغيرة من العام ١٩٩٩ وحتى العام ٢٠٠١.

وفي خضم هذا الهجوم على الحليف لم تنس وزيرة التجارة والصناعة العلاقة الاستراتيجية التي تربط دولتها بأميركا، وهذا ما بادرت إليه في بيانها عندما بادرت إلى إبراز أثر هذا القرار على مستهلك الفولاذ الأميركي، وما سيتعرض له نتيجة لفرض الضريبة من ارتفاع في أسعار السلعة التي يحتاجها السوق الأميركية بشدة، وبالتالي إلى ارتفاع كلفة صناعتها مما سيضر بالاقتصاد الأميركي برمته. غير أن تلك المناشدات لم تكن لتجدي مع الجانب الأميركي الذي بدا عازما ومنذ فترة طويلة لاتخاذ هذا الإجراء. فقد قررت لجنة التجارة الدولية الأميركية باتخاذ عدد من الإجراءات لحماية صناعة الصلب المحلية، بعد تقسيم كافة وارداتها من الصلب إلى ٣٣ منتجا، وذلك بعد أن تأكد للجنة أن هناك ١٢ منتجا من المنتجات التي تستوردها زادت كمياتها بدرجة أضرت بصناعة الصلب الأميركية، وكان قرار فرض رسوم جمركية على الفولاذ أحد الحلول المطروحة التي أقرها الرئيس الأميركي جورج بوش في مطلع مارس الجاري

رغم تهديدات الدول المنتجة للصلب ومعارضة الرأي العام العالمي.

ففي الوقت الذي يرى فيه المدافعون عن قرار بوش بفرض هذه القيود – والتي من المفترض أن تكون سارية منذ تاريخ ٢٠ مارس– بأنها ضرورية لتخفيف ما تعانيه الشركات المحلية من الإمدادات الأجنبية المفرطة والتي أدت إلى خفض أسعار الصلب لأدنى مستوى لها منذ ٢٠ عاما، فإنهم يقرون بطريقة مباشرة على أن المصالح الداخلية يجب أن تطغى على كل الأمور لاسيما ما قد يتبع هذا الإجراء الأميركي من ردود فعل عقابية يقرها القانون الدولي. وهذا ما أكده اغلب المسؤولين في الدول المنتجة للفولاذ في العالم، فحسب القرار الأميركي، ستخضع منتجات كل من البرازيل وكوريا الجنوبية واليابان وروسيا وألمانيا وتركيا وبريطانيا وفرنسا والصين وأستراليا وهولندا لرسوم جمركية تصل إلى ٣٠ بالمائة بدءا من ٢٠ مارس الجاري، فيما أعفيت كل من كندا والمكسيك لمشاركتهما الولايات المتحدة في اتفاق التجارة الحرة لدول أميركا الشمالية. فجاءت ردود الفعل تتراوح بين التنديد ودعوة واشنطن مراجعة نفسها مثل ما صرحت به فرنسا على لسان رئيسها جاك شيراك، وبين الدعوة إلى دخول مفاوضات لحل الخلاف مثل كوريا الجنوبية، أو اللجوء بالشكوى إلى منظمة التجارة العالمية مثل ما أعلنته السلطات البرازيلية واليابان، وبين التهديد بالمعاملة بالمثل كما لوح الاتحاد الأوروبي على لسان المفوض التجاري للاتحاد باسكال لامي عندما اعترض وبشدة على الانتهاك الصارخ لقواعد منظمة التجارة العالمية، مستهزئا في الآن ذاته منها في قوله: من المضحك أن السياسة الأميركية القائمة على التجارة الحرة وفتح الأسواق، تلجأ إلى مثل هذه الإجراءات، مهددا وبشراسة بفرض رسوم جمركية مضادة على سلع سيحددها في آن آخر.

ويمكن تفهم ردة الفعل العنيفة من جانب دبلوماسيي الاتحاد الأوروبي لاسيما وان الضحية الأولى لتلك الإجراءات هي الدول الرئيسية المنتجة

للصلب من أعضاء الاتحاد وهي ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا والتي حسب تقرير منشور قد تخسر حوالى ملياري دولار سنويا. غير أن الرد الروسي اخترق كل تلك الردود، فبعد الاحتجاجات المتكررة من الجانب الروسي على التقارير التي أشارت مسبقا إلى احتمال قيام الولايات المتحدة باتخاذ تلك الإجراءات، وما قامت به موسكو بإنذار السفير الأميركي لديها مؤكدة أن هذه المقترحات ستُضر بالعلاقات الثنائية، علقت روسيا في الأول من مارس رُخص استيراد لحوم الدواجن الأميركية، وحذرت من أنها ستحظر استيراد المنتجا الأميركية اعتبارا من ١٠ مارس ما لم تراع طرق استخدام المضادات الحيوية في الدواجن الأميركية، وهو الأمر الذي فسر على أنه رد فعل موسكو الرسمي على زيادة التعرفة الجمركية، هذا رغما عن نفي رئيس الوزراء الروسي ميخائيل كاسيانوف أن تكون هناك علاقة بين الأمرين. وإن كانت رد الفعل الروسي تناسب إلى حد كبير أهمية المنتج كون الفولاذ من أهم صادرات روسيا إلى العالم كما ان صناعته تحتوي على عمالة كبيرة، فإن الوضع لا يقل سوءا في بريطانيا. فبريطانيا تعتبر من أكبر وأكفأ منتجي الفولاذ في العالم، وهذا ما أكدت عليه باتريشيا في بيانها، عندما قالت ان تلك الصناعة الضخمة التي نملكها كلفتنا الكثير من الجهد والألم، مذكرة بما يقارب الـ ٨٦٠٠٠ عامل صلب فقدتهم بريطانيا منذ العام ١٩٨٠، وقرابة العشرة آلاف خلال السنة والنصف الماضية، مؤكدة في الوقت ذاته على أثر ذلك في خلق صناعة قوية قادرة على المنافسة العالمية. وأعلنت باتريشيا بطريقة غير مباشرة أنها ستدعم ما من شأنه أن يحافظ على هذا الإنجاز، عندما قالت: إننا مجبرون على اتخاذ ما هو مناسب لحماية الاقتصاد البريطاني والعمال البريطانيين.

وبالرغم من أن الحجة التي توردها الولايات المتحدة لاتخاذها مثل هذا الإجراء تدعي من خلالها أنها تحمي اقتصادها الوطني، بدعوى أن منتجي الصلب الأميركيين قالوا ان انخفاض أسعار الواردات هو وراء إفلاس ٣١

من شـركـاتهم فـي السنوات الأربع الأخـيـرة، إلا انهـا تؤكـد مـن جـديد الازدواجية التي يتعامل بـها الأميركيون مع غيرهـم من شعوب العالم، ففي الوقت الذي تصر فيه على العمل مع حلفائها مستغلة كل إمكاناتها في إزالة كافة الحواجز على منتجاتها أمام الأسواق العالمية، تصر وبشراسة خلال كافة مراحل مفاوضات منظمة التجارة العالمية على الاحتفاظ بحقها في اتخاذ إجراءات من جانب واحد لحماية قطاعات اقتصادها التي تواجه صعوبات ما.

ويبدو في نهاية الأمر ان الولايات المتحدة الأميركية تصر بما امتلكت من قوة، وما أصرت عليه بقيت دول العالم من ضعف واستكانة أمامها على أن تعبث بالقانون الدولي لحماية مصالحها وحدها، وبأي طريقة كانت، حتى وان كان فيها إضرار مباشر بحلفائها الاستراتيجيين. فلا عيب يذكر عندما يبحث الآخرون عن مصالحهم، غير أن كل العيب أن نضيع مصالحنا ليحظى الآخرون بمصالحهم.

كتب في ٢٠٠٢/٣/١٧



توجان الفيصل..
« نائبة سابقة فى البرلمان الأردنى »

توجان الفيصل..
"بين باب الجحيم وذر الرماد"

وهكذا اخترت أنا السياسة.. وفتحت أبواب الجحيم على نفسي وعلى أسرتي وأطفالي، يوم ترشحت لأول مرة للانتخابات عام ١٩٨٩ هكذا كانت كلماتها، والآن وبعد مرور ما يقارب الخمس سنوات على ما خطته تلك السيدة فى أحد مقالاتها المنشورة العام ١٩٩٨ مازالت حمم الجحيم ترسل إليها عبر البوابة التي فتحتها بيدها منذ خمسة عشر عاماً.

فقد أعلنت كاتبة هذه الجملة، في التاسع عشر من مارس عام ٢٠٠٢، إضرابها عن الطعام حتى يتم الإفراج عنها، وذلك بعد أن أعلن المدعي العام الأردني قرار احتجازها لمدة ١٥ يوماً على ذمة التحقيق في سجن «الجويدة». ففي سابقة لم تشهد الساحة الأردنية مثلها، اعتقلت سلطات الأمن في التاسع عشر من مارس ٢٠٠٢، النائبة السابقة في مجلس النواب توجان الفيصل بتهمة تشويه سمعة البلاد في مقالات قامت بكتابتها، وبذلك تصبح هذه السيدة التي تعتبر المرأة الوحيدة التي استطاعت اقتحام مجلس النواب الأردني لمدة أربع سنوات، أول سيدة كذلك تتعرض للاعتقال لسبب سياسي في المملكة الأردنية على الإطلاق.

وبالنظر إلى المعطيات الأولية لهذا الحدث لا سيما وأن المعتقل امرأة، يمكن فهم الصخب الذي لازم أنباء اهتمام العديدين بتفاصيل هذا الأمر، هذا إضافة إلى شخصية النائبة السابقة نفسها وما اعتيد على ملاحظته من

صب حولها في أي أمر تقوم به. فالنائبة السابقة توجان الفيصل والتي تبلغ من العمر ٥٣ عاماً، تعتبر أكثر الشخصيات الأردنية إثارة للجدل. فحسب ما تشير له التقارير كانت وما زالت أبرز الوجوه المعارضة في الأردن بعد النائب السابق ليث شبيلات. وبالرغم من الهالة السياسية التي أحاطت بـ توجان منذ دخولها كأول نائبة في البرلمان الأردني العام ١٩٩٣، إلا أن لها وجهاً إعلامياً زاد من حدة ذلك الوهج الذي صاحبها طيلة فترة وجودها في المجلس وحتى في أعقاب خروجها منه العام ١٩٩٧. فتوجان كانت إحدى مذيعات التلفزيون الأردني، لها برنامجها الخاص صاحب الطبيعة التي جعلت منها وعلى حد قولها أكثر قرباً للناس.

كما تشير توجان الفيصل في أحد لقاءاتها الصحفية المنشورة على الإنترنت، فإن لعملها الإعلامي دوراً كبيراً في استشعارها بهموم الناس وإدراكها لجذور الفساد في المجتمع، والأسباب السياسية المؤدية لذلك، ولذا كان قرارها على حد تعبيرها الجهاد من أجل الديمقراطية وترشيح نفسها في الانتخابات البرلمانية العام ١٩٨٩، وهنا كانت تجربتها الأولى في العمل السياسي، غير أنها لم تفز بدخول البرلمان في تلك الانتخابات. كانت ردود الفعل التي لحقت ترشيح توجان لنفسها كنائبة عن الكرسي الشركسي ومحاولة قتلها من الجماعات المتشددة واتهامها بالزندقة والردة – على حسب ما تؤكد – توجان لها دور بكل تأكيد في ارتفا ع أسهمها الشعبية الأمر الذي دفع بها الى برلمان عام (١٩٩٣- ١٩٩٧). وخلال الخمس سنوات التي قضتها توجان في البرلمان اتسمت جميع مداخلاتها بالنقد اللاذع لكافة الحكومات الأردنية المتعاقبة بالإضافة الى نقد البرلمان وباقي أطراف المعارضة فيه لدرجة أنها وفي الكثير من المناسبات وصفت بكونها الرجل الوحيد في البرلمان، وهو الأمر الذي جلب لها متاعب لا تحصى مع زملائها في البرلمان أو مع رجال السياسة في الحكومات المختلفة في تلك الفترة، لم تبدأ هذه المتاعب بتعدي أحد نواب البرلمان خريشا عليها بالشتائم

والتهديدات بسبب إصرارها على فتح ملف يختص بتجاوزات المال العام وتجاوزات أمنية أخرى، ولم تنته بتهديدها وأفراد أسرتها.

و توجان وحسب ما كانت قد صرحت به في حديث صحفي لمجلة تحدي على الشبكة الدولية، فإن عملها في السياسة عرّضها لضغوط على مختلف الأصعدة الاقتصادية بعد أن سُرحت من عملها ومُنع زوجها الدكتور إبراهيم أبو العدل من تدريس الطب في الجامعات ومن ثم سفره للعمل في ليبيا، بالإضافة إلى الضغوط النفسية نتيجة تهديد حياة بناتها الثلاث. وفي نوفمبر إبان الانتخابات البرلمانية منيت توجان بهزيمة في انتخابات شهدت ولأول مرة في الأردن ترشيح ١٧ امرأة، وهي الهزيمة التي اعتبرها المحللون السياسيون المفاجأة الوحيدة التي حملتها نتائج انتخابات مجلس ١٩٩٨. وبالرغم من حصول المرأة في الأردن على حق الانتخاب والترشيح عام ١٩٧٣، إلا أن ذلك لم يجد أثره على أرض الواقع إلا العام ١٩٨٩ عندما رشحت توجان نفسها، كما انه لم تنجح أي من الأردنيات بعد ذلك في الدخول إلى البرلمان في الانتخابات التي جرت بعد ذلك، كن قد دخلن مجلس الأعيان وتولت اثنتان منهن حقائب وزارية في حكومات مختلفة. ويعتبر هذا النجاح المحدود للمرأة الأردنية وعلى حسب ما تؤكده بعض الفعاليات السياسية في الأردن اتفاقاً في الإرادة السياسية والشعبية على عدم منح المرأة الثقة، وحفاظاً على الطابع الذكوري للمجتمع الأردني. وتبدو غرابة هذا التوجه، خاصة وأن النائبة توجان استطاعت خلال عملها في البرلمان وعن طريق برنامجها الانتخابي القيام بمناقشة العديد من القضايا الشائكة التي كان يتجنبها الكثيرون من أعضاء البرلمان ومرشحي القبائل الكبار في الأردن، الأمر الذي كان كفيلاً بإعطاء المرأة ثقة استحقتها تجربة توجان بجدارة، وباعتراف ألد أعدائها في البرلمان.

ويبدو أن هذه المكانة قد بدأت تأخذ حيزاً ما في أعقاب احتجاز النائبة توجان، وهذا ما عبّر عنه وزير الإعلام الأردني السابق بقوله أن الرأي العام

الأردني مستاء من الطريقة التي تعاملت بها الحكومة مع النائبة، لا سيما وأن خلفية الاحتجاز جاءت في أعقاب نشرها لعدد من المقالات على الشبكة الدولية اتهمتها الحكومة فيها بأن من شأنها المساس بهيبة الدولة ورجالاتها، وذلك في رسالة وجهتها الى العاهل الأردني الملك عبدالله أوائل مارس الجاري – على أحد المواقع التي اعتادت توجان التعبير خلالها بعد مقاطعة وسائل الإعلام المحلية لها – انتقدت خلالها السياسات الاقتصادية والسياسية لرئيس الوزراء الأردني علي أبو الراغب، متهمة إياها بالتشجيع على الفساد، لا سيما القرار الذي اتخذته الحكومة بمضاعفة أسعار التأمين الإلزامي على السيارات، الأمر الذي يضر قطاعاً كبيراً من المواطنين، وعلى حسب ما سببته توجان في رسالتها بأنه قرار لإنقاذ شركات التأمين في الأردن من ضائقة مالية كبيرة تعاني منها منذ سنوات، وذلك دون اعتبار لمعاناة المواطنين!!

ووفقاً لقانون عقوبات صارم أقرته الحكومة في أكتوبر من العام ٢٠٠١ في ظل غياب البرلمان الذي حل في يونيو من العام ذاته، فإن العقوبة التي تنتظر توجان الفيصل نتيجة للتهم التي وجهت لها تصل الى السجن لفترات تتراوح بين ثلاثة أشهر وستة أشهر. وهو ما يتوقع أن يثير موجة من الانتقادات التي بدأت بالفعل تواجهها المملكة الأردنية سواء من منظمات حقوق الإنسان في الداخل أو الدولية كما فعلت منظمة العفو الدولية يوم الثلاثاء ٢٢ مارس ٢٠٠٢، معتبرة أن اعتقال توجان يلقي بالشكوك حول مدى حرية التعبير عن الرأي في البلاد، لا سيما بعد أن تم اعتقال الكاتب الصحفي هاشم الخالدي للسبب نفسه وهو انتقاده لقانون التأمين الإلزامي. وكانت المنظمة قد طالبت في بيانها الإفراج عنهما ودون شروط قائلة: إن اعتقالهما يبعث بإشارة مقلقة بشأن حرية التعبير عن الرأي في الأردن. ويبدو أن الضجة التي أثارها اعتقال توجان قد أربكت الحكومة الأردنية الى حد ما، لا سيما وان هذه الإجراءات اتخذت أثناء غياب الملك خارج البلاد،

وهو ما يفسر إلى حد ما، ما شهده آخر الأسبوع الثالث من مارس ٢٠٠٢ من تنامٍ سريع لفتح ملفات قضايا الفساد في الأردن وما بادرت به محكمة أمن الدولة من إصدار أمر توقيف عضو مجلس الأعيان ومدير المخابرات الأردنية السابق سميح البطيخي وتقيفه لمدة ١٥ يوماً ومواجهته بتهم تتعلق بقضية احتيال واسعة.

وتبدو الغرابة هنا في اختيار هذا التوقيت بالذات لتوقيف البطيخي، فهل هو ذر رماد على ما يجري في قضية قانون التأمين الجديد، أم أن كلتا القضيتين ذر رماد لما هو أكبر من ذلك لا سيما على الساحة الخارجية؟! غير أنه من المؤكد أن باب الجحيم الذي فتحته توجان من خمسة عشر عاماً، قد لا يحرقها وحدها بل سيطال الكثيرين من أجل رماد أكثر فعالية.

كتب في ٢٠٠٢/٣/٢٤



29

حنان عشراوي..
«المتحدثة باسم الجامعة العربية»

حنان عشراوي..
"صمت الصوت المحاصر"

يبدو أن حمى الاعتذارات والتراجعات قد أصابت الجميع بدون استثناء في الفترة الأخيرة، الكل يعتذر ويتراجع ثم يعود ليعتذر عن تراجعه أو يتراجع عن اعتذاره. غير أن ما لا يعلمه هؤلاء المحمومون أن كلا الأمر سيان عندنا. فعندما يتراجع الأخرس عن القيام بمهام شاعر القبيلة لن يتأثر الأمر، لا سيما إذا عرف أن قبيلة الشاعر في الأساس لا تسمع!!.

فقد تردد مؤخرا عن الدكتورة حنان عشراوي بقولها إنها لا تفكر في متابعة تولي منصب المفوضة باسم الجامعة العربية، بسبب الصعوبات التي تواجهها، مؤكدة صعوبة أن تكون محاصرة في رام الله وتلعب دوز متحدثة باسم الجامعة العربية،فهذا يشكل مهمة مستحيلة، وذلك على حسب ما تردد عن مصدر مقرب لها، وإن كانت عشراوي قد نفت بعد يومين من تردد هذه الأنباء حول عزمها على الاستقالة، مؤكدة على لسان مديرة مكتبها أن ما يشاع غير صحيح بالمرة، إلا أن غياب عشراوي عن قمة بيروت يرجح ما تردد حول موقفها من هذا المنصب.

وبالرغم من مرور ما يقارب التسعة اشهر على استلام عشراوي لمهام هذا المنصب -منذ الحادي عشر من يوليو العام ٢٠٠١- إلا أن تلك الشهور التسع الماضية لم تشهد أي تقدم في الهدف الذي استحدثت له هذه الوظيفة، والمتمثل في شرح التحديات والتشوهات التي تواجه القضية

الفلسطينية والمنطقة للرأي العام العربي والعالمي وبخاصة الأميركي والأوروبي. وتأتي هذه النتيجة بالرغم من الملكات التي تميزت بها عشراوي من قدرة فائقة على التواصل والدفاع عن القضية الفلسطينية أمام الإعلام الغربي والعالمي. فقد امتلكت حنان عشراوي وجهاً إعلامياً وشخصية توفرت لها سمات دفعت بها وبجدارة على صدر الإعلام العالمي عندما يتطرق الحديث عن الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأهم تلك الملكات تمكنها المطلق من اللغة الإنجليزية التي درستها عندما قررت تغيير تخصصها من الفيزياء إلى دراسة الأدب الإنجليزي في جامعة فرجينيا في الولايات المتحدة، وحصلت على شهادة الدكتوراه منها. هذا بالإضافة إلى الخلفية الدينية والأسرية لـ حنان داود ميخائيل الابنة الصغرى لأسرة فلسطينية مسيحية من رام الله، ومعاصرتها لسنوات الاغتصاب الصهيوني للأراضي العربية فهي من مواليد العام ١٩٤٨.

لم تكن تلك الصفات وحدها وإن كانت أقواها الدافع الرئيسي لوصول حنان إلى ذلك المنصب، فقد كان للجو السياسي الذي ترعرعت فيه في بيت والدها الطبيب العضو البارز في الحزب الاشتراكي الوطني في الضفة الغربية دور في توجهها إلى السياسة لاسيما وأن لوالدها مواقفه النضالية الجريئة التي دفعت إلى اعتقاله عدة مرات على أيدي سلطات الاحتلال والسجن لمدة ست سنوات، بالإضافة إلى دوره الحيوي في تأسيس حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية. لم تكن هذه التنشئة السياسية لحنان في بيت والدها هي المصب الوحيد الذي استلهمت فكرها السياسي منه، فقد تأثرت كثيرا بالمناخ الراديكالي الذي اصطبغت به الحياة الأكاديمية الجامعية في أميركا، وهو ما أكسبها قدرات مبكرة في التحدث عن قضيتها الفلسطينية ونقل معاناة شعبها في الأراضي المحتلة إلى الآخرين، لاسيما تزامن تلك الفترة مع الجو العام من احتجاجات طلابية ضد الحرب الأميركية بفيتنام وتفاقم مشاكل السود والمهاجرين والعمال. وبعد عودتها

من الولايات المتحدة الأميركية وحصولها على درجة الدكتوراه وعملها كأستاذة في جامعة بيريزيت تزوجت حنان العام ١٩٧٥ منأميل سمعان عشراوي الذي حملت لقبه فيما بعد ولها منه ابنتان. ظلت حنان في الجامعة إلى أن أصبحت عميدة لكلية الآداب تمارس العمل السياسي فكرا ومشاركة لطلاب الجامعة الشباب في مظاهراتهم ضد الاحتلال، الأمر الذي جعلها دائما في مواجهة مع المحتل.

في العام ١٩٨٨ بدأ صيت حنان يذاع وعلى مستوى دولي في اعقاب ظهورها في برنامج نايت لاين على شبكة ABC الأميركية لأول مقابلة إعلامية تجمع بين فلسطينيين وإسرائيليين لمناقشة قضية الانتفاضة. وفي خريف ١٩٩١ عُينت عشراوي متحدثة رسمية باسم الوفد الفلسطيني في مؤتمر مدريد للسلام، ولفتت بظهورها بين قادة الوفد الفلسطيني وسائل الإعلام الغربية إليها، وظلت كذلك حتى نهايات العام ١٩٩٤ عندما تركت العمل مع الوفد الفلسطيني في المفاوضات، وعادت إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة وعملت على إنشاء الهيئة العليا لحقوق الإنسان للقيام بدور رقيب على عمل السلطة الوطنية الفلسطينية. وفي أول انتخابات تشريعية يجريها الفلسطينيون في مناطق الحكم الذاتي فازت عشراوي العام ١٩٩٦ بعضوية في المجلس التشريعي الفلسطيني المؤلف من ٨٨ مقعدا، وشاركت في الحكومة الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي كوزيرة للتعليم العالي، غير أنها استقالت العام ١٩٩٨ من حكومة الرئيس ياسر عرفات إحتجاجا على الفساد الذي تفشى في تلك الفترة على حسب ما أعلنته، والمسار الذي سلكته المنظمة في مفاوضاتها مع الإسرائيليين، مع احتفاظها بمقعدها في المجلس التشريعي الفلسطيني.

كان لتلك السيرة دور هام ورئيسي في قيام السيد عمرو موسى –الذي تسلم مهام الأمانة العامة للجامعة العربية في مايو من لعام ٢٠٠١– وأثناء قيامه بإجراء مراجعة شاملة لهيكل الجامعة في محاولة لوضع قواعد لنظام

عربي جديد يقوي من دور الجامعة، قرر استحداث منصب مفوضة متحدثة باسم الجامعة باختيار عشراوي لهذا المنصب الذي شملت مهامه كذلك التحدث مع المسؤولين عن الإعلام في الجامعة العربية حول الرؤية المستقبلية للتعامل الإعلامي مع التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية والمنطقة العربية، خاصة في ظل حالة التشويه والتزوير لهذه القضية من قبل وسائل الإعلام الإسرائيلية والغربية. غير أن تلك السيرة الحافلة لـ حنان عشراوي لم تدفعها ولو إلى بدايات تحقيق هذا الهدف في ظل غياب صوت عربي واحد يمكن أن تخرج به للعالم!!.

فما ملكته تلك السيدة من مقومات لغوية وثقافية متميزة جلبت الأضواء إليها قبل تعيينها بهذا المنصب، هي تماما ما تسبب فيما بعد في إقصائها وإن كان بهدوء عن الساحة الإعلامية العالمية بل والعربية في الآونة الأخيرة، فبعد تولي حنان مهام منصبها في يوليو عام ٢٠٠١ لم تكن لتسمح لها ظروف تواجدها في الأراضي المحتلة وتزايد القمع الإسرائيلي للشعب الفلسطيني من إمكانية التحرك بفاعلية لتنفيذ مهام المنصب الجديد، فقد عبرت عشراوي في منتصف أغسطس من العام ٢٠٠١ في وصفها لإقامتها في أراضي الحكم الذاتي الفلسطيني بأنه سجن كبير فيه دوائر عدة وداخل كل دائرة زنازين، انه نظام عنصري وقمعي وإرهابي يتدخل في مناحي الحياة ويهدف إلى تقويض أساسها، بالإضافة إلى عدم اعتماد الميزانية الجديدة للخطة الإعلامية التي وضعتها الجامعة في اجتماع وزراء الإعلام العرب في بيروت في يوليو من العام ٢٠٠١، والتي من المفترض أن تعتمد في مؤتمر القمة الذي انعقد في بيروت مارس ٢٠٠٢. ويضاف إلى تلك الأسباب، الوضع الدولي بعد أحداث ١١ سبتمبر وما تبع ذلك من تقويض لكل المشاريع العربية لا سيما المتعلقة بالإعلام وتوجيهه.

وهذا تماما ما بدا واضحا من اختلاف الصيغة التي كان يتحدث بها العرب عامة والمفوضة المتحدثة باسم العرب خاصة الدكتورة حنان عشراوي

تجاه الانحياز الأميركي لإسرائيل، على أساس أن الغرض من منصبها هو فضح العنصرية في الإعلام الأميركي وبيانها للرأي العام العالمي. ففي الثامن والعشرين من أغسطس ٢٠٠١ انتقدت عشراوي الرئيس الأميركي جورج بوش واتهمته بأنه يتصرف وكأنه ناطق إعلامي لرئيس الوزراء الإسرائيلي اريل شارون مؤكدة أن الموقف الأميركي ليس سلبياً فحسب، وإنما موقف متواطئ مع العدوان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني. غير أن تلك التصريحات تلاشت تماما في أعقاب أحداث سبتمبر، ولعل حساسية موقف عشراوي كونها تتحدث باسم مؤسسة عربية قد قيدها بدل أن يدعمها، لاسيما في ظل استمرار الوضع العربي المتمزق.

غير أن ما صرحت به حنان في أعقاب تزايد العمليات الاستشهادية خلال مارس ٢٠٠٢ برفضها لتلك العمليات التي تستهدف المدنيين الإسرائيليين، وقولها أن قوتنا هي الحق والعدالة وقوة القانون وقوة استقطاب الرأي العام يؤكد أن شاعرنا المحاصر قد غدا أعمى، فلم تدرك بصيرته أن القوى التي يتحدث عنها قد ولت من مكانها دون رجعة.

كتب في ٢٠٠٢/٣/٣١



30

داليا رابين..
«نائبة وزير الدفاع الإسرائيلى»

داليا رابين..
"وسلام الغربان"

عندما صافح والدها اسحاق رابين الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات مجبرا أمام العالم في البيت الأبيض منذ ما يقارب العشر سنوات لم يكن يخطر في بال أحد ان تحمل ابنته راية تدمير هذا الحدث الذي اعتبر وحتى قبل أيام قليلة ماضية -قبل محاصرة عرفات-أهم حدث في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، بل وأن تعلن للعالم بأن هذه العملية ستنتهي في غضون أيام.

فقد أعلنت داليا رابين نائبة وزير الدفاع الإسرائيلي في الثالث من إبريل عام ٢٠٠١ بأنه لم يعد لدينا سوى بضعة أيام لإنهاء العملية التي تهدف إلى تدمير قواعد الإرهاب، وأن الحكومة الإسرائيلية تتعرض لضغوط دولية من أجل إنهاء الحملة في غضون الأيام اقليلة القادمة. أي ان الحملة الإسرائيلية الحالية في الأراضي الفلسطينية من وجهة النظر الإسرائيلية لها هدف معلوم وليست عشوائية كما يصر البعض بأنها رد فعل دولة تدافع عن نفسها.

وتحتل داليا رابين بيلوسوف أعلى رتب وزارة الدفاع الإسرائيلية - الوزارة الأولى في الدولة الصهيونية- فهي أول امرأة تصبح نائبة وزير الدفاع الإسرائيلي بنيامين بن إليعازر، والابنة الوحيدة لرئيس الوزراء السابق إسحاق رابين.

ولدت داليا بعد عامين من إعلان دولة إسرائيل عام ١٩٥٠ ودرست القانون وتخصصت في قانون العمل وامتهنت المحاماة، كما أدت خدمتها العسكرية في فرقة كوماندوز قيادة الأركان وهي إحدى الوحدات الخاصة. لم يكن لـ «داليا» أي نشاط سياسي حتى بعد قتل والدها إسحاق رابين على يد أحد المتشددين الإسرائيليين عام ١٩٩٥ غير أنها خدمت الدولة الإسرائيلية في عملها كرئيسة لمركز إسحاق رابين للدراسات. وفي فبراير عام ١٩٩٩ دخلت داليا عالم السياسية كعضو في حزب المركز الذي أسسه منشقون عن حزب الليكود أبرز الأحزاب اليمينية وبعض الشخصيات اليسارية، واستطا ع هذا الحزب لاحقا من الفوز بستة مقاعد في الكنيست. دخلت داليا الكنيست الإسرائيلي ممثلة لحزبها في عام ذاته، وبحكم عملها كمحامية شاركت في العديد من لجان الكنيست مثل لجنة الدستور ولجنة العدل ولجنة مراقبة الدولة، ولجنة تطور وضع النساء، واللجنة المعنية بالطفل.

خمس سنوات مرت على مقتل والدها إسحاق رابين كانت كفيلة لها لكي تعمل لداليا دفعا مناسبا في واجهة الأحداث في الدولة الإسرائيلية، فقد كانت مادة إعلامية قوية في الصحافة العبرية والعالمية لاسيما عندما يحن العالم للحديث عن السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لاسيما وأن والدها اعتبر صانع السلام الإسرائيلي وحاصل على جائزة نوبل الدولية للسلام مقاسمة بينه وبين شمعون بيريز والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، في أعقاب الاتفاق التاريخي في الثالث عشر من سبتمير ١٩٩٣ وكان لها رأيها الخاص فيما قام به والدها. ولهذا الرأي الخاص بها والذي خالف إلى حد ما أنصار السلام في إسرائيل دورا كبيرا في انضمام داليا الى حكومة أرييل شارون في السابع من مارس عام ٢٠٠١ وهو الوقت الذي تركت فيه حزب المركز -لاسيما وانه كان يشهد في الأساس حالة تفكك بسبب ملاحقة زعيمه وإعلان شخصيات رئيسية فيه استقالتها- وكونت مع شخصيات سياسية أخرى حزب الطريق الجديد.

كان لعمل داليا في المحاماة ومن ثم مشاركتها في العديد من اللجان الاجتماعية كلجان المرأة والطفل في الكنيست بالإضافة إلى كونها أم لولدين، دور في جعلها تحظى بشعبية كبيرة بين المجندات الإسرائيليات. غير أنها لم تجد كل الترحيب من اليسار الإسرائيلي الدافع للسلام بعد انضمامها إلى حكومة شارون معتبرين ذلك خيانة لذكرى والدها صانع السلام، غير أن مشاركتها في حكومة شارون الائتلافية المكونة من ٢٨ وزيرا كان أمرا لا بد منه ليحصل شارون على مصادقة الكنيست. غير أن الحقيقة التي يحاول الكثيرون الالتفاف اليها هي أن التيارات الاسرائيلية مهما اختلفت فيما تدعيه من تيارات سلام أو حرب كلها لا ترضى بأي تنازل للفلسطينيين، ولذا فإن آرييل شارون لم يجد صعوبة حقيقية في تجميع أطراف حكومته التي تكونت منذ عام من ٢٨ وزيرا منتمين إلى الأحزاب والتيارات السياسية الممتدة من اليسار الوسط الذي يريد صنع سلام مع الفلسطينيين إلى اليمين المتطرف الذي يريد طرد الفلسطينيين من أراضيهم.

هذه التركيبة الغير متجانسة من وجهة نظر البعض جعلت المحللين المهتمين بالشأن الإسرائيلي يتوقعون ان حكومة آرييل شارون ستكون أشبه ببرلمان مصغر ذي مصير غامض، وغير قادر على اتخاذ قرارات دقيقة وحاسمة، غير أن ما تشهده الساحة الاسرائيلية الآن يؤكد على عقم هذه التحليلات. فاتخاذ الحكومة الاسرائيلية قرار اقتحام المناطق الاسرائيلية لم يتخذه آرييل شارون بمعزل عن حكومته، كما أن التفاف أطراف الحكومة على رئيسها في هذه الفترة بالذات دليل آخر على عقم هذا التصور القائل بأن هناك حمائم في إسرائيل. كما أن ما تؤكده المصادر بأن القوات الاسرائيلية كانت على مشارف المناطق الفلسطينية -بكامل عتادها- التي احتلتها نهاية مارس ٢٠٠٢ قبل وبعد الإعلان عن المبادرة العربية للسلام يؤكد على نية هذه الحكومة المبيتة للحرب، أي ان هذه الإجراءات ليست كما يرى البعض بأنها رد فعل للعمليات الاستشهادية لاسيما ما جرى في نتاليا

عشية القمة العربية. ويضاف إلى ذلك الدليل، ما كانت قد صرحت به داليا رابين مرارا من اقتراب موعد مغادرة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات إلى الخارج.

فبعد أقل من شهرين من تقلد داليا مهام منصبها في وزارة الدفاع الاسرائيلية، وفي الوقت الذي شهدت فيه الساحة الدولية تحركات لتطبيق تقرير ميتشل في مايو من عام ٢٠٠١، وموافقة الرئيس عرفات شخصيا على التقرير الأميركي، أعلنت نائبة وزير الدفاع بأن السلطة الفلسطينية ستنهار قريبا بسبب الأوضاع الأمنية المتدهورة على الأرض مع الجانب الإسرائيلي، وإن الرئيس الفلسطيني قد يغادر مناطق السلطة الفلسطينية إلى الخارج. كان هذا التصريح لـ «داليا» قبل عام تقريبا، أي ما يحدث الآن على الأراضي المحتلة ليس وليد الأحداث وإنما أمر مخطط له.

لم تكن التوجهات المعادية للفلسطينيين أمرا جديدا على داليا كما أنها لم تتولد نتيجة مشاركتها حكومة شارون وإنما بدا ذلك باكرا وقبل ذلك بفترة طويلة. ومن تلك المواقف المؤكدة على ما تحمله تجاه العرب والمسلمين عامة، دعواها من خلال مشاركتها في الفعاليات السياسية لاسيما الدولية في مراكز الأبحاث والدراسات على أن الأصولية الإسلامية هي الدافع الأول في الإرهاب في العالم، موجهة ثقلها على كل من سوريا والعراق وإيران كدول ترعى الإرهاب العالمي. هذا ما ملكته داليا رابين على المستوى الخارجي، أما داخليا فهي لم تتوار عن التصريح بان الخيار الإسرائيلي الوحيد هو وقف الهجمات عبر غارات على أهداف محددة، ونحن نحتفظ بحق تدمير البنى التحتية للمقاتلين الفلسطينيين كما صرحت في يوليو من العام ٢٠٠١. وفي السياق ذاته لم تتورع عن بث روح الفرقى والعداء بين الفلسطينيين والسلطة الفلسطينية لإثارة حالات من الفوضى لا يستفيد منها سوى الطرف الإسرائيلي وذلك عندما صرحت في العاشر من أكتوبر ٢٠٠١ بأن إسرائيل رفضت تزويد الشرطة الفلسطينية بعتاد يستخدم لتفريق المتظاهرين

ومكافحة الشعب وذلك في أعقاب سلسلة تظاهرات نددت بالغارات الأميركية على أفغانستان، وهو الأمر الذي نفته السلطة الوطنية الفلسطينية في حينه.

تميزت داليا بقدرات دفاعية عالية، ولذا فهي عندما تتحدث عن الجيش ودوره في الأحداث الجارية على الأرض لم تكن تتوانى في الإعلان عن حقه في القيام بكل الوسائل التي ستمكنه من الأمر، مؤكدة أن الجيش يقوم بمواجهة الوضع عن طريق التصفيات، واعتقال مطلوبين لقوات الجيش ولعل هذه العلنية هي التي دفعت بجماعات فرنسية بالمطالبة بملاحقة قانونية ومحاكمة داليا رابين باعتبارها مجرمة حرب. في الاحتفال الأخير لذكرى مقتل اسحاق رابين، اعتلت داليا المنصة وقالت إننا الليلة نردد الدعوة التي أطلقها إسحاق رابين من فوق هذه المنصة قبل ستة أعوام وهي تفضيل طريق السلام على طريق الحرب، ولكنها وفي منصبها كنائبة لوزير الدفاع الإسرائيلي، تؤكد من جديد أن الإسرائيليين عندما يتكلمون عن السلام فانهم أقرب للغربان لا للحمام.

كتب في ٢٠٠٢/٤/٧

الفهـــرس

الإهداء

تقديم

المقدمة

١) سونيا ستيفانو.. أبو الهول ومليار هندي **"زعيمة حزب المؤتمر الهندي"**	١١
٢) ماكيكو تاناكا.. رهان ياباني في الداخل والخارج **"وزيرة الخارجية اليابانية"**	١٧
٣) فرح خسروي.. طموح تحرري وواقع محافظ **"عضو مجلس الشورى الإيراني"**	٢٣
٤) كلارا مانديتش.. جذور يهودية للإجرام الصربي **"صربية متهمة بجرائم الحرب"**	٢٩
٥) ديفاني رانا.. والعشاء الأخير **"صديقة ولي العهد النيبالي الأمير ديبندرا"**	٣٥
٦) سعاد سرور.. والعدالة الضائعة **"أحد ضحايا مجزرة صبرا وشاتيلا"**	٤١
٧) ميريان ماركوفيتش.. سيدة الداء والدواء **"زوجة سلوبودان ميلوزيفتش رئيس يوغسلافيا السابق"**	٤٧
٨) جرو هارلم برودلاند... وكآبة التغيير.. **"المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية"**	٥٣

٩) زبيدة خان.. والأمل بين دكا وداكار ٦١

"أمين عام منضمة العفو الدولية"

١٠) فاطمة حقيقت جو.. بين التشادور وعباءة الفقيه ٦٧

"مرشحة الرئاسة الإيرانية»

١١) نكوسوزانا دلاميني زوما.. دور البطولـــــــة وأجر الكومبارس ٧٥

"وزيرة خارجية جنوب أفريقيا"

١٢) «نيكول فونتين».ودور يفوق توزيع الجوائز ٨٣

"رئيسة البرلمان الأوروبي"

١٣) يوريكو كاواجوتشي.. آمال كيوتو وتقلبـــات النســاء ٩١

"وزيرة البيئة اليابانية"

١٤) بنيتا فيريرو.. ووهم بسكويت ماري ٩٩

"وزيرة خارجية النمسا"

١٥) شاندرايكا كوماراتينجا.. صورة جميلة رغم كل شيء ١٠٧

"رئيسة سريلانكا"

١٦) ساداكو اوجاتا.. حقائق قديمة وقوالب جديدة ١١٥

"المفوضة العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"

١٧) كلوديا روث.. مسرحيـة المطالب والطموح ١٢٣

"زعيمة حزب الخطر الألماني"

١٨) آن ماكليلان.. ثوابت وفقاعات ١٢٩

"النائب العام الكندى»

١٩) نيروباما راو.. البومة والسلام ١٣٧

"المتحدثة بإسم وزارة الخارجية الهندية"

٢٠) ميجاواتي سوكارنو.. غرام الخصوم ١٤٥

"رئيسة اندونيسيا"

٢١) فرح ديبا بهلوي.. وادعاءات التعامل مع المفقود ١٥٣

"زوجة ملك إيران الراحل محمد بهلوي"

٢٢) آنا ليندا.. قوة الضعف !! ١٦١

"وزيرة خارجية السويد"

٢٣) وفاء إدريس.. معان جديدة للحياة ١٦٩

"أول استشهادية فلسطينية"

٢٤) كارلا ديل بونتي.. أيِ تـاريخ يصنعـون؟! ١٧٥

"المدعي العام لمحكمة جرائم الحرب الدولية في يوغسلافيا"

٢٥) هيلاري كلينتون.. المصلحة ومنطق اللا منطق ١٨١

"عضو مجلس الشيوخ الأميركي"

٢٦) ماري روبنسون.. وجني ثمار الفشل ١٨٧

"المفوضة العليا لشئون اللاجئين"

٢٧) باتريشيا هويت.. سيل الزبى والوصال الأميركي ١٩٥

"وزيرة الدولة البريطانية لشؤون التجارة والصناعة"

٢٨) توجان الفيصل.. بين باب الجحيم وذر الرماد ٢٠٣

"نائبة سابقة في البرلمان الأردني"

٢٩) حنان عشراوي.. صمت الصوت المحاصر ٢١١

"المتحدثة باسم الجامعة العربية"

٣٠) داليا رابين.. وسلام الغربان ٢١٩

"نائبة وزير الدفاع الإسرائيلي"

العالم .. امرأة

إن مجرد مراجعة أسماء شخصيات الكتاب وحدها كفيلة بأن تضع القارئ أمام جملة من التباينات والاختلافات التى يشعر بها أىّ متأملٍ لخريطة للعالم ، توضح فيها الأقاليم الجغرافية والمناخية ، فبين مرتفعٍ ومنخفض، ومتجمدٍ واستوائى ، وبحرٍ ويابسٍ ، وجافٍ وممطرٍ ، تعيش شخصيات كتابى .. فمن أقصى الشرق إلى أقصى الغرب ، رحلة لا تقلّ متعتها عن متعة النظر إلى الأرض من الفضاء .. ومن خلال نظرتى المتواضعة لتلك الشخصيات ، لا أدرى ما الذى أُجزم بأنّى علمته علم اليقين . إذ يبقى سؤالى بعد هذه الرحلة الطويلة حائر بين النساء والسياسة ، فهل ما اكتشفته السياسة .. أم النساء؟!! .

الكاتبة



